

卷之五

بيان الاحتمالات في الرد عليها

بیان الاحتمالات فی رد البرہد
نقوش الناطقۃ ملکۃ الشیاء نقوش الناطقۃ نقوش معانی ادراکات معانی

ما کسبح
اسم صلی اللہ علیہ وسلم

نقد ادراکات نقد سبک العاطف العاطف العاطف معاد رکا معاد سبک عرم
۱۰ ۹ ۸ ۷ ۶ ۵ ۴ ۳ ۲ ۱

ادراكا نقد الفاطمية
نقد الفاطمية ادراكا
الثماني عشرة بقدر الفاطمة
الفاطمة ادراكا

١٨

ادراکات ملک الیوم
ادراکات ملک الیوم
ادراکات ملک الیوم
ادراکات ملک الیوم
ادراکات ملک الیوم

نور القاف معا ادراكا	نور القاف معا ملكة	القاف ادراكا ملكة	نور ادراكا ملكه يكون	ادراكا ملكة نور القاف	محمود اسم واحد
٣٦	٣٧	٣٨	٣٩		

الغاية والغاية من هذا ان اعتبارا فان الغاية باعتبار كونها امر الفعل والغاية باعتبار كونها موقعا على الفعل
الوضع والغاية باعتبار ان اعتبارا فان الغاية بالنسبة للعامل والغاية باعتبار ان الغاية بالنسبة الى الفعل كقولهم

م. حسنة علي ميرزا مفتاح نظر الله لا محمد شيرباجي عمر او علي علي ميرزا

علي آداب الحنفية

٦



013

بسم الرحمن الرحيم

قوله علم آل البيت أكثر الفضلاء من علماء أهل السنة ولما عنه
إلّا أنهم هم الترمذوا على آل رداعا الشيعة فانهم كبريون الفصل
بينه وبينهم يعلمون وينقلون به حديثا وتكناه جمهور المحصلين بالقول
كذلك مردود بما في الشيعة إذا لا شك في محبة من أكابر الشيعة
بل في أكابرهم مع أنه دخل على آل يكس دفعه بأنه يجوزون لا توجد
أبدا في نسخة عن محمد بن براد من قبل محصلين في أهل السنة بكنية
تد أوليائهم هذا التحقيق الذي سجد في وقوعه في جميع نسخة هذه الحاشية
الذي وصل إليها وحاشية حاشية الترتيب لهذا المحقق فيه
إذا لا يصل هذا المنقول عند المحققين من الشيعة بل هو موضوع عنه منهم
كما هو متبع في أهل السنة فيوافقونه أهل التحقيق منهم في الحكم
المذكور من هذا أهل الحق فلا يصح القول بأنهم الترمذوا إذا خال
على آل رداعا الشيعة على إطلاقه كما ذكره أكثر الفضلاء والتوجيه
بأنهم أرادوا قولهم رداعا الشيعة رداعا بعض الشيعة وهو لا يوافق
من أهل التحقيق لا يكفي نفعا لأنه لا يرفع الشك عن صلاحية
التحقيق المذكور أنه لا فرق بين أهل السنة ومحققين في الحكم المذكور
فلا وجه للقول المذكور من أنهم الترمذوا إذا خال على أنه وإن كان
من أكثر الفضلاء فغيره فلا تفرق في التقليد **قوله** هذه هي
الأمور المرتبة في الذهن فائدة عظيمة متضمنة لغوا بدو في استفادة
من هذه الشروح ومن بيان ما ذكره كتب الفقه على ما أفاده

قائده

دلالة العار

قائده بطريق الاطلاق فلا بد ان المناسبات فوائده كما ذكره
جامع في بيان شجرة الكفاية الحسني بالغوا في الضمانية والقول
ما لا ينفك فرعاية امر السج ليس من شأنه لان من يقول ذلك
فليس في عهده بل زوايد **قوله** عجائب التي تحت منها كل ما طر
تجيبا كثير الكمال غايتها وعدم صدق ومثلها من احقر العقلاء
الان فلان غير مبنية لاحد ولا مسموعة من احد **قوله** كل رائد
تفرد بها على كل حيث ادعت وفيها ثلثات لو تحققت
جميع كتب الفقه لم يجد فيها شيئا من اسمها ورسمها لا يدخل
الحب لعدم نية كنه او صافها اجملة مثل فصاحتها وشر
على والطاقة سبوت فهم الحق منها لا غير ذلك فلا يمكن
وصفها لاحد من الاصفين بوجه من الوجوه والغرض منه والوجه
مجرد كدب النعمة لا للتحديد بقرينة ما يشاء من قوله والله
وايه ما بفع كل ترغيب الطالبين وايضا فالعاقرون من
وجوه فلا تغفل **قوله** المشهور ان مستغن عن التوضيف
باوصاف جميلة او شهرة بينهم كافتة بذكره فغده زيادة
مبالغة في مدح من كان لا يحق **قوله** تكلف وشبه لا يحق
لطيفة كلام من حيث قال في الاول في اننا شجرة فندم
قوله غنى وجوه مع هذه النقاب شدة انما صدق كلاما
متى على ما يشوب لفظ الوجوه بما مر في مقبلة حاشية
النقاب وعدم اطلاع كل واحد على ما يقع تحتها ان غيب

ونبأ

بجملته

الى كل من سمعها ويريد انكشافا فكلها تنفع نفسها من غير ان يكتشف
 الا لا يكتشف كذلك معاصدها الشرع فبغيره لا يكتشف
 استغناء ملكية واصنافها الوجود التي هي نوازيمه و
 ونوايع استغناء تجليلية وذكر الغائب الذي هو علمه
 من شئ فبقية كذا في النعم بالمبالغة كما لا يخفى وزيادة الترتيب
 فلا تنقل **قوله** للمعنيين انظر ان يعال معنيان لان لكل عمل الصفة
 كالتبذير وانما عند لعل ما هو مذکور لان الصفة كل المرام في هذه العام
 لانه يحتمل الامرين اما ان يرجع اللفظ الى هو متضمن القرب في يحصل
 احرار واما ان يرجع الى مجموع قوله لك الحمد وهو الظاهر السوي كما لا يخفى
 في لم يحصل المرام او يلزم ان يكون المعنيان مشهورا ان لغو مخصوص
 من افراد الحمد وهو بطلان قطعا فلما كان محلا بالحق كان واجب الاجابة
 فضلا عن الضرر على ما بين في محله فلهذا قال ما قال **قوله** مشهور ان
 هو من ثلث احتمالات احتمالا عقليا مشهورا تمام وصفا واذنا
 او صفة فان اريد انهما مشهوران ذانا وصفا فقولنا احد ما نقول
 والاخر غير مستند ان لا طائل من تحت بل غير صحيح فلو ان لا ينعم منه شيئا
 عرف فيكون نقيض كصفة وان اريد انهما مشهوران ذانا فقط فغير
 بل هو محكم كصفة على ان قوله احد ما نقول والاخر غير في ايضه واما
 الاحتمال الثالث فغير واقع كما لا يخفى فنتبع ان يعال هو من المعنيين
 مشهوران وكل واحد منهما اهتم لا يخفى ان معنى قوله مشهوران
 مستغن

مطلوب

مستغن عن البيان فمن لم يميز بين العبارتين احديهما للمعنيين
 والاخرى للمعنيين في مشهور جاء بهما بكلام حال عن المتكلم
 قال لعلنا نارة الى ان المعنيين غير مشهور كما ذهب اليه الصوفي
 فنعم الكلام ما قال الملك العلامة ان كل شيئا وكل واحد منهما يحتمل
 هذا بيان في احتمال كل المعنيين هو فلا يلزم احتمال في
 في ذاته حتى يباين رجحان معنى القول احتمال على العرف على ما ينعم من بينهم
 هو من كما لا يخفى على المتبع **قوله** او المعنى المجنى للمفعول لم يعل او المعنى للمفعول
 بترك المعنى مع انه انما سبب كذا لقوله والحاصل بان عدم صحة
 اما اوله فلانه يؤلف مع الكلام في ان هذا اما ان يراد بالكل معنى احرار
 بين المعنى احرار بين المعنى للمفعول وبين المعنى للمفعول وذلك في بعض
 واما ثانيا فلانه يستلزم ان لا يكون شيئا لانا بل يكون شيئا او الحاصل بال
 فقط وذلك ايضا فانه قطعا بخلاف قوله الحاصل بالمصدر لانه
 المعنى فلذلك تركه هو ما اعلم انه لا بد من بيان المعنى للمفعول
 والحاصل بالمصدر واما ما يتضح المعنى على الاحصاء والعام وهو ان
 بيان كل منهما على ما هو في بعض المحققين بان المعنى للمفعول للمفعول هو
 خاصة او المعنى المجنى للمفعول هو الكون محمدا فالحاصل بالمصدر هو
 وفي المعنى للمفعول هو المحمودية في كل ما يقع في انشراحه
 من تفسير المصدر المعلوم للمعنى بالاحدية والمصدر المحمودية في كل
 على كذا في كما لا يخفى وقد يعضد الحاصل بالمصدر بالانحراف
 منه وهو المصدر بمباراة عن الالم وفي الحمد عبارة عما يعبّر

الظن لا يفي عن مع

المعنى للمفعول

كما لا يخفى ويكفي نطقه بكل واحد من العبد والحر واما تعلفه فليس
فقط كما يفهم من كلامهم بعض الافاضل فتعبد بكلمة ذلك
والنقل في عبارة مخنعة ركابة تشبيهه بالاخطال اذا ابقى على هذا
احد الايرين ان يقال ان يكون للجنس شارة لا الفرد الكامل او يقال
وان يكون للعبد والحر واما يكون للجنس شارة لا الفرد كما لا يخفى على
المنصف الغير المكابر اعلم انه قال بعض الفضلاء عند قول شارة العلامة
في شرح عقاب العبدية والامام في شرح العبدية خارجا عن ايراد الفرد الكامل
على ما ينسب الى ابي الحسن في المقام فخطابه ما حاصله في هذا الكلام
شارة الى انه لا يشترط في حمل الكلام على العبد والحر تقدم كونه
حرى او كناية على ما يظهر من بيان اشر العلماء يكفي فيها ان يكون
معلوما عند الحاشي طبع حيث ينسب الى العبدية وانه لو بواسطه التوهم
كما في قولهم خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا اير واحد والمعهود فمما كان
فيه واما لم يتقدم ذكره لا حركى ولا كناية الا انه ينسب الى ذوق الحاشي
من قوله لئلا يحد بمعونة المعامل الفرد الاخر والاعاين بين افراد الحمد
وهو محمده سبحانه وتعالى على ما ينسب الى ابيهم بقوله لا احصى ثناء
عليك كما انيت على نفسك فيكون معلوما عند الحاشي طبع بهذا الاعتبار
قول كقولنا ان يكون لاختصاص الصفة بالموصوف اقول هذا ما طرغ
المنع للمفعول والحاصل بالمصدر في المنع للمفعول اذا كان في المحل
صفتان فاعنيان به في ولا يجرى في المنع للمفعول والحاصل منه ان
حامد او حامدية كل منهما صفة حامد او حامدية صفة ليدفع اليه

فخرج فيما كما جرى في الاولين فان قلت المحمودة حادثة على تقدير
كون حامد عبداً فاذا قامت به في يلزم قيام الحادث بذاته
في وقت لا سخالة فيه اذ لم يبق في قيام لحوادث الا صفة حقيقة
واما قيام الصفات لاختصاصها في التي يجوز البندل والتغير فيها في جملة
بذاته في علم ما تقدم في محله ويسمى في هذه الحاشية شارة
في وما كان في هذا القبيل فلا تغفل **قول** وان يكون لاختصاص النقل
بالمفعول هذا ما طرأ اليه للمعاني في اذ قد عرفت ان الكو حامد
والحامدية للحامد لانه في هذا اريد به بالحمد المحذوف كما بالمتعارف
فيما قررنا في الاول فيكسر هذا الترتيب ليلو على طريق اللف
والشر المربوب وايضا ظهر ان لا عموم لاختصاص من متعلق بالمعتل
بمعنى الموصوف في الاول الى اختصاص الصفة بالموصوف فلا وجه
للقول بالعموم وان صدر عن بعض معتد عليه الا ما مل نعم عموم يجب
المفهوم للمفعول فتأمل منصفاً لا شاعفا **قول** من ضرب الثلثة
اربعين المنع للمفعول والمنع بالمنع للمفعول والحاصل بالمصدر في حيث
حاصل بالمصدر في الاثنين واما في الفرد والعرف للمعنى فالحاصل من
هذه الترتيب فتنضم المعنى الرابع من اريد بقوله فيما سبق
ويكون ان يراد به حيث انه ما يطلق عليه اللفظ لا الهه
فيكون المجموع سبعة وان هذا الشار بقول التفصيل في سبعة واما
اعتبر المنع الرابع منها دلم يعني في المصروب او لا كما ذكرنا
قول ومن ضرب الثلثة الى الثلثة الاخرة بقرينة ذكرنا من غير خلاف
ايراد اعادة الشئ معرفة بغير العينة مع ان الامر هو بالبيان

فخرج

على انما ليست بحلقة وكراد من هذه الشكوك افعال الام الترفيع التي مرت ذكرها
 في سبعة دقيقتين فالاو السبعة فصار حاصل في هذه الفرض احد عشر
قوله وضرب الاثنين ان الافتعالين المذكورين كلام الملك **قوله** فليست
 اشارة الى انما هو واجب فتقرر السؤال ان قوله استفاد من قولنا
 فيما سبق في تلك الاشارة وان يكون افتعالا لم يكن وهذا احتمال آخر لان
 الحاصل من ضرب الاول مع الانضمام ليس في كما توهم بل عشرة باعتبار
 ملاحظة نفس ما يطلق وما يصدق على ما قبل فيكون حاصل بعد ان
 الاثنين ستون بل ثمانية عشرة باعتبار ملاحظة معنى الصدور والبروز كما
 قال بعض الافاضل فيكون حاصل في بعد الفرضين المذكورين فلهذا **قوله**
 بل ثمانية عشرة بل سبعة عشر باعتبار المذكورين فتدبر فيكون حاصل
 على الاول بعد الفرضين المذكورين ٥٠ وعلى الثاني بعد الفرضين المذكورين ١٠٠
 فلهذا **قوله** وتفرد جواب ان قوله استفاد بناء على الافتعال لا يقتضي
قوله اشارة الى الجفر على العارف ركانة هذه العبارة فالما سبب ما اشارة
 او هذا البنية اشارة الى انه قد تدبر **قوله** هذا الحمد قد وقع على وجه الابق
 لا يجوز ان لا بد منها من تقدير صلة واما ان الصلة متقدمة فلهذا محسوبة
 كقوله هذا الحمد بحال الحمد في اصل الكلام اشارة الى ان هذا الحمد قد وقع
 الابق بحال الحمد لا يصح التعليل المذكور بقوله اذا الابق بحال وذكرا
 نعم يصح ان اعتبر الاستمرار بينهما لكنه غير معتبر على ما يظهر من جواب الاشارة
 فتدبر في لفظ في التعليل ان يقال لان في هذا الحمد ملاحظة الفرق
 واليه كمال القرب وكل الحمد كان كذلك فهو واقع على الوجه الابق بحال
 فهذا الحمد واقع على الوجه الابق بحال وفيه فائدة اخرى وهو عدم

السؤال

السؤال المذكور بقوله فافقت ان على تقدير كونه معللا بهذه العلة
 ابتداء فتدبر نعم لو قدر المضاف فوق فامد فلهذا اذا الابق بحال
 الحمد لا يمكن ارجاعه الى ما قلنا لكن غير صحيح اذا لا يصح حمل
 قوله ان لا يلاحظ الحمد اه على موضع المدح بحال الجفر ولا مثل الكلام
 ان هذا الحمد قد وقع على الوجه الابق بحال بل على بحال الحمد بقوله التعليل
 ثم امرام لكنه مع قطع النظر عن كونه خلاف الظاهر صحيح على ما يظهر
 من جواب الاشارة البنية فلا تغفل **قوله** فعلى هذا يرجع ان بالافادة
 كما هو المعلوم من قوله صيغة يرجع يعني ان مجموع نعتيك النكتين على
 هذا التقدير وهو كونه فائدة هذا البنية اشارة الى ان هذا الحمد قد وقع
 على الوجه الابق اذا الابق بحال لا يصح نكتته واحدة بحسب مجموع الاحال
 وان كانت منفعتين بحسب طاهر قال اذا الاعتبار للمال الانبساط
 كمال واما فرما ظهر ان تفسير قوله يرجع يعني ان هذا الحمد قد وقع
 بتوقف كقوله ان كما صدر عن بعض من تصدى لسبب صحيحا
 لا لفظا ولا معنى واما لفظا فليدعم ما عدة قوله الى النكتة الثانية
 هذا المعنى نعم با عدة لوقال على النكتة الثانية واما معنى فلا
 تفسير بالمباين بحال الجفر **قوله** فليكن التقابل بين النكتتين المذكورتين
 بينهما يمكن تحري على وجهين احدهما ان التقابل بين النكتتين المذكورتين
 وان كان صحيحا نظر الالط لكنه غير صحيح نظر الى انما المذكور
 اليه وان كان هذا السبب صحيحا اصلا اذ قد عرفت ان الاعتبار
 للمال كمال واما يتبين ان احد على ذلك التقدير فلا يصح التقابل المذكور

قوله بل انظر الى هذا التقدير ان يجعل اه **قوله** للشيء المذكور
 ليكون اشارة لا على الفائدة التي ذكرناه للشيء المذكور فيه ان
 هذا الجمل موقوف على معنى التعليل المذكور بقوله اذا اللابى جمل
 لخاصة اه وقد عرفت حاله فلا يتصور صحة حفظه عن الظهور فثبت
قوله على الوجه اللابى ارمحدا و اخذ على الوجه اللابى بالجمد
 حاصل ان المقصد الاول والنظر الاصل في النكتة الاولى التنبه على وقوع
 هذا الجمد على الوجه اللابى بالجمد فقط ولا نظر فيها الى التنبه على ان اللابى
 بالجمد اه على كونه ملحوظا في هذا الجمد اه سواء حصل فيها بطريق
 الزموم وبمنفعة او لا بخلاف النكتة الثانية فان المقصد الاول والنظر
 الى الاصل فيها على التقدير الاول اما ان التنبه على ان لخاصة قد جاء فيها
 بما يسبق اليه فقط وعلى التقدير الثاني التنبه على كونه ملحوظا في
 الجمد على الوجه اللابى فقط ولا نظر فيها في التنبه على وقوع هذا
 على الوجه اللابى بالجمد سواء حصل بطريق الزموم او لا **قوله** ولما كان
 ارجح اما التنبه على كونه ملحوظا اه فهو عطف على ان اللابى اه اقول ولما
 التقديرين ان الذين اعتبر في النكتة الثانية بين التنبه وبين النكتتين المذكورتين
 يعني بعيد فلا يتصور حرب احدهما في الاخر فضلا عن الاتحاد بينهما
 من الرجوع في الاستنباط في وجه التقابل وعدم صحة الثانية للاول
 فتبين بمرور وجه تعرفه بتقدير النكتة الثانية فقط وذلك ظاهر لا حظ
 الى ان اللابى ملاحظا فلا تغفل ثم لا يخفى ان ارجاع شرح النكتة
 الثانية الى ما ارجعه مما ياباه أسلوب كلام الشرح مخفوق لان
 انما يلازم لو قال في تقرير السكات جعل الهمزة في التنبه على الوجه

المذكور

وعلى ان اللابى بالجمد اه وذلك على ما اذا معرفة الكلام
 هذا ما نفرد به خاطر اول الامر بعد معرفة من الزمان وجدت بعض كلام
 بعض المحققين بحديث على نوقفه في شيء فليكن **قوله** الا ان مدار الكلام
 ان كل واحد من التنبهات الثلاثة على مقدته واحدة وهو ان اللابى
 فيوجد مدارا لكل شبه الامر على السبيل فوقع فيما وقع هذا في بعض
 النسخ الا ان مدارها على مقدته واحدة اذ هو اللابى ارمحدا
 النكتتين على مقدته واحدة في النكتتين واحدة فلا تغفل وبما ذكر
 المحقق انه دفع ههنا شبهة كثيرة ضلها ما اوردده جمهور المحققين من هو ما من
 لا يخفى ان وجه تلك المحقة مدار الكل يقتضي معايرته له ومعايرته للنكتة
 الاولى وكذا معايرته للنكتة الثانية والنكتة الثالثة واما معايرته الاولى
 احتيايا في غير خط انتهى **قوله** وهو اشارة الى اشارة في قول الكلام
 الى ففته او شعر على طريق المضاف اليه يقول الا ارمحدا في قوله اه قوله
 الى مضمون الحديث اه **قوله** في غير ذكره احد الامرين المذكورين على ما ينبغي كونه
 او الموضوع لاحد الامرين وذلك في خلاصا كما ان التنبه بعضه التفسير
 الى كل واحد من الفقه والشعر غرضهم اياك وان تغفل انما الشئ واحد
 فان بعض النظم على لا يخفى ان ارجح هذا التعريف مع عدم اشارة
 الى جميع المضافين في التنبه اقتصار في توقيفه ذكر ارجح الاشارة
 على احد الامرين المذكورين في موضعهم اما تميز التنبه في جملة غرضه
 لا ايراد تعريف جامع مانع وان هذا الكلام كواقع منهم على كل
 التمثيل واليه يشير قوله التقدير في شعره التحصيل ومثل سائر
 فلو كان التقديرين يدخل في الاشارة الى جميع المضافين الى

من جهة صنعة الآية ومضمونها كذا لا يخفى ولعل ذلك نزل الباقيل
 تحت ما عندكم من غير تفسير ثم قال وذلك لان التبيين على القرب
 لا قوله في اذ انتم خصصوا القصة والشر بالذكر فلهذا الغلبة
 الإشارة الى مضمونها عند ارباب التبيين كما لا يخفى على من تتبع مواد
 التبيين وبقا فر ما ظهر انه لا شك في هذا الكلام يعينه من ما هو
 اكبر من ذلك ما قال بعض الفضلاء من ان هذا التعريف لا يعيد كرم
 ولا يتم به الكلام كما لا يخفى على ارباب الافهام انتهى **في هذه القصة**
 التي هي للبيان في استعمال الكلام على رعاية صنعة التبيين وكتميل
 ان يكون بياناً للقرب اذ لا يخفى على الناظر فيها ان المفهوم اولا
 من حيثية المذكورة هل هي هذه الامثال فلم تنبذ في امرتها الثانية
 قلت إشارة الى النكتة وبقية وفي بيان القرب بان كرم
 منه القرب المعنوي وان كان قد ما في الذكر لانه مؤخر في الرتبة فلهذا
 على التبيين ان مضمونها تلك الآية فتأمل فيه فانه جدير **وكتميل ان يكون**
 اياداه في انه ليس كذلك اذا كان توفيقا اسماء الله تعالى بل بعضها
 على تفرقة موصوفة وهذا ليس من يدعي العموم فلهذا التمييز بين
 بنفي العموم ومن حيثية بربيل هذا الخلق في البيا فلهذا كتميل القرب
 الذي ثبت بكل حيثية فاعرفه **قوله** راجعة الى ارباب
 صنعة التبيين ان راجعة اليها من جهة العائدة على ما تبين كتميل
 ايضا كما لا يخفى فيكون حاصله هذه العبارة وحاصله قوله
 وقائدة التبيين اذ فيما سبق شيئا واحدا الا انه لا يغير
 العبارة على رعاية امر التفهيم فلا يرد ان الاوان يقول

يعلن

يكون ان فائدة النكتة الثانية ايضا استعمال الكلام على رعاية صنعة
 التبيين لان الرجوع ينش عن اختصار النكتة على بيان صنعة التبيين
 وليس كذلك لان اصل سوقها بيان ما اشترطه فيما سبق
 فينبغي ان يجعل صنعة التبيين من قبيل الفائدة المبرمة انتهى والقول
 بان هذا التوجيه يفيد القصة في ايرادها بالاولوية لا دفع النكتة
 بالاولوية لا ينشئ منها كما لا يخفى على المتأمل فيما ذكرنا كونه شارة
 ان يكون المذكور فيها اشارة الى حاصل النكتتين او حاصل
 النكتتين باعتبار ما يتبينت عليهما في الفائدة باعتبار سوق
 الكلام وكتميل ان اختيار طريق الخطاب لرعاية ان
 لا يخفى لطفه او ما في لفظ الطريق هو ما فافهم في ان كتميل
 ان في وقت الشروع في الحمد لا قبل ان الشروع فيه ان لا قبل وقت
 الشروع فيه كما يفهم من كلام الله على ما يقتضيه ظاهر قوله
 وقوله ثم يحمد فلهذا كرم في الشروع ليس ما ينبغي في حاله ليس كرم
 كلامه ولست بان الامر كما ذكره ان اللابون حال الحمد ملاحظة
 الحمد فافرا واما قبل ان الشروع فيه فلا يتم القرب لان
 الحق توجب اه وهو ليس بل لازم اختيار لفظ قبل ان
 الشروع في الحمد وهو ليس من هنا فيمكن قوب عليه على كذا تدبر
 من حيثية من حيثية التبيين المستفادتين من قوله ولا يصح
 قوله ثم اما على نكتة يكون ان امراد فيهما القبلية الزمانية والبعدية
 الزمانية كما هو الظاهر النقط فيحمل الملاحظة اولا على الملاحظة
 الاخرية كما هو الملازم للملاحظة التي هي عبارة عن توجه النفس

القبلية والبعدية صح

نحو المعدل او حمل الحمد للآخر عنهما على وجه واحد فانما اذا حملت على
 حمد واحد جبا ملا بسا بسا من الملاسة فخطا كما هو عادة المتعلمين
 الغير القادرين على جميع عباداته فقد لاحظوا ان الحمد جميعا في اول
 الاخره ولا يخفى عيانا في ذوق سليم ان الحمد في الذكر في الحكمة
 هو ما انما يلائم هذا المعنى وحمد المصطفى بهما بطريق الخطاب
 من هذا القبيل ولا شك ان خطاب يقتضيه ملاحظة في كل ما
 على تقدير كون امراد منهما القليل والبعدية الذي استبان في معنى
 حسب الزمان فظ فاعلم ان الحمد في مائة ذكره الشرح المحقق معبرا
 لما ذكره في حق ما لا يدور ان الايقان حال الحمد ملاحظة الحمد في حاشا
 ومن اشهد ان الحمد كما مر هذا ثم لا يخفى ان الحمد في مائة وذكره
 اه لا يصدر عن عاقل فضلا عن قائل ولو اريد ما كان دفع الحمد في مائة
 كما يشترط في عبارته فتلك في التحرير المذكور بان المراد بقوله اول قبل
 الفراغ من الحمد اذا حال لهذا التحرير بقوله تسليم الحمد كور ولو اريد به
 دفع الحمد كمال الحمد كور من اصله كما هو مقتضى التحرير المذكور فيكون
 قول الشاهد ثم الحمد اذا المفهوم منه لو الحمد في مائة ولا جردا عن
 الحمد فكيف يمكن حمل اوله على المعنى المذكور والحاصل ان المعنى الذي اياه
 هو ما يقول اوله هو قبل الفراغ من الحمد في مائة وهو الجواب عما لا يخفى
 ساعته عما في ادراك ثم ان نصف في مائة وما ذكره اكثر القضاة
 لا صلاح من ان المراد من قوله ثم الحمد في مائة في قبل بصلح العفا في
 النية في قوله ان يلاحظ ما في الجيب في حق خطاب اقول هذا ليس
 بشيء يدل على مراتب الاحسان لبيان هذه هذه الظاهر

الحمد في مائة
 الحمد في مائة
 الحمد في مائة

ما ترقبه واحسنه ولقد اوقع هذا الحق فيما وقع لفظه في قوله
 هم كائنك نراه ولعل هذا ايرادا للتبليغ بقوله على انه يكون اه
 يكون ان يكون المعنى من حيث اه اقول هذا اسحق في ان يكون
 بان يكون الحمد العالم مع الله في مائة وعشرين واثنا عشر في مائة
 ايضه بقوله فتدبر هذا والذين يظلمون الله الفقير في مائة في مائة في مائة
 كما يدل عليه لان المفهوم من قوله ان بعد الله في مائة مطلقا العباد
 وقد تقرر ان المطلق لا يوجد الا في مائة في مائة في مائة في مائة
 جزر مخصوص في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة
 فليس هذا ما ظهر للفقير فتدبر وان كان لم يناسب ركاب
 الا بمرور في ان يكون الالباق اه اقول في حق المقام يكون الله
 الملك العالم على ما يقتضيه في الكلام ان قوله وان الالباق في حال
 الحمد اه بنصف وجه بعد اختيار خطاب في مائة وجه في مائة
 قوله لك على لفظ الحمد في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة
 تقديم لك على الحمد كما عرفت في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة
 حال الحمد اه لا يقتضيه تقديم قوله لك على الحمد ولو كان الامر كما
 الالباق في حال الحمد في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة
 على الحمد وان كان معكم اه يدل قوله واستبان منه اه ويدل على ذلك
 دلالة صيغة واستبان وكلمة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة
 وجه التقديم والذين يبين في ذلك الوجه اه لما كان الالباق في حال الحمد
 الحمد في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة
 الحمد في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة

الحمد في مائة
 الحمد في مائة

الحمد في مائة

الحمد في مائة

بهذا اللاحق والبقية ذكر الدال على ما فعله لول هذا هو المراد لا ان كان
 في انشاء هذه الوجبة انما هو اللاحق على ما مره كذا انما تقدم قوله
 لك الحمد لاجل ذلك يعني ايضا كما توهم المحقق في الابدال انما لا يقتضي تقديم
 المذكور وانما يقتضي ذلك ان لو حصل كون شاهد قبل الشرع
 في الحمد بالتقديم المذكور وكان المأخر متافيا لكون شاهد قبل
 الفراغ منه وكلاهما ممنوعان ولكن من التاكيد ولا يتم من الحاشية
 على ما اعطاه الله فان الفضل بيده يؤتى به في حق الله على ما يشاء
 سواء كان اول قبل الشرع او لا ولعل هذا التعميم لغاية التلخيص
 والالزام على الله في انك قد عرفت فيما سبق ما يرد على قوله
 بناء على الحق الذي حمل الشرع اوله على ما هو قبل الشرع في ولو قطعنا
 النظر عن المحذور المذكور وحمل قوله اوله على ما قبل الشرع في ولو قطعنا
 فيما سبق فلا يجد نفعاً اذ لا يحصل اهرام الذي هو تقدم قوله في حق الله
 بمحمد مع قبل الفراغ من محمد الذي يتوقف عليه ذلك الوجه على ما
 سابقاً بهذا على فراغ الحق فلا تغفل ولا يخفى عليك انه يؤيد
 الاحتمال الآخر في تقرير جواب المذكور بقوله دفعه اه فتدبر هذه المحررات
 ثم وجدت بعضه في كلام بعض المحققين فيجوز انما هو توفيق
 على التقديم من اي على تقدير تقدم اوله لا يخفى قبل الشرع في الحمد كما هو مختار
 الشئ وعلى تقدير كونه بمعنى قبل الفراغ من الحمد كما هو مختار عندنا
 في يد على ان ملاحظة اه الظاهر سوق الكلام ان هذا الجواب
 من غير انضمام من حيث انه اصلاً جواب عن على كلا التقديمين مع
 كسب اللفظ موافق للتقرير الاول في لانه من صرف التقديم تمسكاً

من

من قوله مقدمة على الحمد عظم كمالها استاؤه بعض المحققين في نظره
 جوابه على كلا التقديمين وذلك بان يعتبر في التقديم المذكور ما يعتبر
 في قوله اوله وهو على ما عرفت انما لا يخفى قبل الشرع في الحمد كما هو مختار
 عندنا في اصله على التقديم الاول ان تقدم قوله لك على مفهوم الحمد الذي
 هو عبارة عن اي عن ذلك المفهوم في حقيقة بواسطة تقديم
 على لفظ يدل على ان تلك الملاحظة ينبغي ان يكون قبل الشرع في الحمد
 في جميع ان لم يكن قوله لك مقدمة على هذا الحمد فلا شك ان تقديم
 يستلزم كون شاهد قبل الشرع في الحمد واهل الدلالة على هذا التقديم
 فلا يستلزمه في التقديم بل انما ان تقدم قوله لك على مفهوم الحمد
 الموصوف بذلك الوصف لا يقتضي ان تلك الملاحظة ينبغي
 ان يكون قبل الفراغ من جميع المواد وان لم يكن قوله لك قائلاً غير عنه
 يتنافى كون الشاهد قبل الفراغ عنه ولا يخفى ان هذه الدلالة غالب
 فتدبر ولا تغفل وذلك قال بعض المحققين ولا يخفى ان تقدم قوله لك
 على مفهوم الحمد الصادق على افراده لا يقتضي ملاحظة الحمد خارجاً عما
 ينبغي ان يكون تقدمه على الحمد بان يكون قبل الشرع في الحمد كما هو مختار
 عليه قبل الفراغ عن الشئ كلاً به ويمكن تقرير جواب المذكور على وجه لا
 على المحذور المذكور ولا يخفى ان كتاب ذلك التكليف واصل ان
 تقدم قوله لك على مفهوم الحمد الذي هو عبارة عن ذلك المفهوم في
 الحقيقة يدل على ان تلك الملاحظة ينبغي ان تكون مقدمة على الحمد في جميع المواد
 التي من جملتها هذا المواد وهو قوله لك الحمد وان لم يكن قوله لك مقدمة
 على هذا الحمد بل يجب التمسك بالبعض فتدبر في استلزام كون الشاهد

يد غشاً على قلب
 غير صافية

ان يكون
 تلك الملاحظة

ان يكون

قبل الشروع في الحمد فنجتاز بقية لاجل ذلك استلزام وما وجد بناء لوجه
 حيث شهد قبل الفراغ غيبته كما قبل تلك المسامحة وبهذا التقدير يرفع
 ما يتوهم من ان الاقتصار على التقديم بناء في عقد الجواب المذكور ايضا
 يظهر ان الحمد المص على كلا التقديرين واقع على الوجه اللاحق بآل وان
 هذه الجزئية غير مانعة لتلك الدلالة اي دلالات قوله لك على لياقة
 تقدم الملاحظة على الحمد في هذا الحمد الذي كونه البنية كما تقدمت
 نعم تكون الجزئية مانعة في صورة تقديم الحمد على لك كما هو مقتضى المقام
 هذا يكون قوله وان لم يكن قوله لك مقدما على هذا الحمد اشارة الى
 غلط السائل فاصلته من حيث عليه الفرق بين جود المقدم على غيره
 الحمد الذي هو الحمد الحقيقي وجود ما ذكره من ان مطلق الجود الجزئية مانعة
 لتلك الدلالة نعم في طلبة ما ذكرناه سابقا من ان الحمد اللاحق بآل
 الحمد الشارح في قوله ولاجل ذلك ايضا قدم قوله لك على الحمد
 وان كان المقام ادبيل قوله لاستبان منه ان هذا انتم اقول وبالله
 التوفيق فرق ظاهر بين ما يقال وان لم يكن قوله لك على الحمد
 على هذا الحمد الذي ذكره المصداق المذكور محضه فما اوردته اشارة
 هي بناء على جواب الحق مارة بان ههنا يقال بلزم على هذا ان لا يكون
 هذا الحمد على الوجه اللاحق ومارة اخرى بان يقال وانت خير بان تارة
 التوجيه لا يدل على امتثال المص بتلك اللياقة مع ان النسبة
 كما يظهر من الشرح على تقدير صحة انما يتوهم وروده لوان هو بناء على
 الثانية والحاصل انه بعد التسليم الدلالة على لياقة قوله الحمد
 مقتضى على الحمد في جميع المواد لا مجال للابراء الحمد كونه كمالا على المصنف

استيعاب
 حيث قد
 دفع على
 فساد حجة
 المذكور

الحمد العرفي بالكر وتلوه انما خصية كذا يكون حمد النبوي معلوما فتأمل
 ثم لا يخفى ان الظاهر ان البناء في المواضع الثلاثة في قوله بالسان
 وفي قوله بالجان وفي قوله بالحيان على وبترة واحدة اذا عرفت
 هذا الحمد على ما على النبوي فقط ثم حمل معنى في قوله وان كان بالجان
 على ان يكون ببناء بالحيان في قوله وان كان بالالاركان وان كان
 ببناء بالاركان لاجل اشارة الى اشبه ط الحمل النبوي مع قطع
 النظر عن كونه مفعولا للمعاني في الكلام فاسد فظنا وان صدر
 عن تعظيم اذ قد تقرر انه يعبر في كون الحمد النبوي حقيقة مطلقة
 للاعتقاد وموافقة للافعال معا فذلك كما اشار اليه ذلك المصنف
 سيجل معنى في كلا الموضوعين على المعازة فلو قلنا غير احد مما لم يكن محمدا
 كحقيقة بل استنداد وسخرية فاذا حمل الكلام على ما حمل عليه ذلك الغرض
 بتحقيق التوافق في كلا الجانبين فقط لا من الجانبين معا فكيف يصح
 حمل الحمد كونهما ومن دأب الوضوء اما التحقيق ما قرأ فليظهر
 اما التعديل بين الجنان والاركان في كلام محسن فمن لم يفهم بعد
 ولم يتعفف لم يفلح ابرأ فلو عودوا به الذي هو الجواب بانواع الفلاح
 ويمكن تخليص ذلك عن الفاضل في هذه الورقة ان يجعل قوله فاعمل
 في آخر كلامه اشارة الى ما قلنا ولا تغفل قوله لكنه نسبة بين الفعل
 والمنفعل فاصل ان الفعل الذي هو من البناء حقيقة وان كان
 من اقسام النسبة المذكورة الا انه نسبة لا توجد بحسب التحقيق
 ولا يرجح لابين الفاعل الذي هو المذكر والفعل الذي هو المذكر

التوضيح

الاشارة

ليس من هذا القدر انما هو
 وليس من هذا القدر انما هو
 على هذا الحمد بناء على نسبة بين
 الحمد وبين ما

إليه ان العلم المتعريف في قوله المبرور انما يه لانه على ثبوت كل واحد من
 واختصاصه بمعنى الارتباط فقط لا على الثبوت والاختصاص بمعنى
 كونه بمعنى كونه فظهر من هذا التعريف وجه صحة ما قلنا فلا تغفل واجبة
 ظهور منه سم قوله على حصر ذلك فيه مع ان سوق يقتضيه لا على انه يحصر
 فيه كما لا يخفى فتدبر فيه لا يحصر ذلك فيه لان اللازم اختصاصه بكل فرد
 من افراد الجملة من غير ان ينفك عن الارتباط ما لم يزل ارتباط كل فرد
 يرتبط به في غيره في ذلك مع يجوز ان يتصل له الواحد شخصيا
 كقولك محمدت الله وزيه اعلم انهما في يجوز ان يرتبط محمد واحد
 به وبغيره ففعل هذا يلزم من ارتباط كل فرد من افراد الجملة له في الاختصاص
 فيه هذا لم لا يخفى انه فرق بين ما يقال هو ما يجوز ان يتصل له
 الواحد شخصيا وبين ما يقال يجوز ان يتصف شخصيا بجملة
 فمن لم يفرق بين العبارتين المذكورتين اعترض على الفاضل كونه
 بان يلزم على هذا قيام الصفة الواحدة بالشخصيات بكتيبين
 مختلفين وذا باطن كناية في تعيين افراد من الجملة الواحد هو ما لا
 تفصيل يظهر من سبق ولام الملك الا قوله لاختصاصه المنطق
 فكون على بغيره فانه من مراد الاقدام قد هذه القاعدة لجليلة
 ولا يتصف الا ما ترزق الا فوار العليكة اللهم الا ان يبراد او يغير
 الامر ان يراد كل فرد يرتبط به في من افراد الجملة كل فرد من افراد
 اعتبارا بالاعتبار الذي والاعتبار من ويحمل الكلام على الاداء
 يتناول كل فرد من افراد الجملة الثانية لغيره في تنسبه لعدم بان يقال
 ان كل فرد في تلك الافراد وان كان مرتبطا لغيره في يجب ان لا
 تكون

الارتباط كما عرفت ولا يلزم من اختصاص
 كل فرد منها في نفسه وانما يلزم ان لو كان
 الاختصاص بمعنى الارتباط في

من افراد
 الجملة

بالاعتبار

بالمنطق

لكن في الحقيقة ثابت له في ويرتبط به ابعد ارباب افراد المتعارفة
 بالذات المختص به في ظاهر او حقيقة لانه هذا لكل من شرع
 علم قيا على نفس التقريب الذرية الفنية فانه في رفع الامد في الثاني
 مراد به بعض الافعال في فاشية على فاشية سمع العقيدة للمعاني
 ما اذا ارتبط به في كل فرد من افراد الامتياز بالاعتبار ايضا
 فقد نرم ارتباط الافراد بمتعارفة بالاعتبار امر مرتبط بغيره في فيلزم
 كونه دعاء فكلما فصله اي فصل هذا معام بقوله فاذا ارتبط
 به في بعض الافعال في مولانا شيخ الاسلام ولا يخفى ان المراد بالاعتبار
 الاعتباري ما يتجدد فيه المتعلق والحدودية وبتعارفهم في ما يغيرهم في ما
 بعض الافعال في قولنا في اعتبار لا اعتبار هو الفرد المتعلق
 بشخصين كان يقال محمدت الله وزيه اعلم انهما في كذا في التباير
 الواح كان يقال محمدت الله على احسانه وخدمت على علمه في مثلنا ثم
 لا يذهب عليك ان هذا الجواب طبع الاستغراق فيمكن نفاه في حسن
 ابعد على قياس ما ذكره السيد السند في رد الكشاف كما سجد
 ما فهم من واما الله والثالث اه لا يخفى ان هذا سبب ان يقول
 هو ما واما الله فلان لام الملك به واما الثالث فلما علم سابق
 لان حال الكل في كذا في رتبة الرتبة الاجتماعية جرد منه يعلم في ما
 حال كل جزء من اجزائه وما نحن فيه في هذا القبول الا ان يقال
 المعنى ذلك الا ان يتبادر الكلام على هذا السلوب اختصاصا
 في العبارة وقدر الكساف وفتننا على ظهور حاله في بيان حال
 الطرفين واما قرر ما ظهر انه لا وجه لما قيل ان هذا الدليل انما يتم

نفس الترتيب

ومختصر

والبرائة الجبيح

على سبيل

على تقدير انفراد لام الملك ولا حاجة ما ارتكب بعض الافاضل دفعه من
 هذا الاعتراض بالنسبة الى لام الملك منفردة كانت او مجتمعة ولا تغفل
 قوله اما صنعت للاختصاص بمعنى الارتباط كقولهم الكلام ليس فيه الا اختصا
 لم توضع الا الاختصاص بمعنى الارتباط كقولهم الكلام ليس فيه الا اختصا
 استفاد في التقديم ليس بهذا المعنى بل المحرر على ما استفاد في قوله
 والكلام فيه لانه استفاد في تقديم الطرف واما الكلام في الاختصاص
 بمعنى المحرر لانه استفاد في التقديم فقط كما تقرر من ان التقديم في
 التأخير معند المحرر وهو غير موضوعه ودلالة الترخيع بعض المواضع على
 المحرر معونة القرائن ليس بمحض التخريج بل هو بمطابقة كمال الخبر وفي هذا
 يخل ما يمكن ان يقال فيها من انه مردود وبما ذكره الشيخ في نسخة من سورة
 الانقطار عند قوله تعالى والامر يومئذ لله يقول والامر الا لله وحده
 وقسم عليه نظائره فخذ هذا ما وقع فيه هذا البلبس **قوله** من
 لام الملك وحسن له لا يخفى ان هذا الكلام يحتمل بالاحتمال القديم ففت
 تحت احتمال ثان محتمل على ان لام الملك وحسن بطريق الاجتماع و
 والعارضة بدلالة على اختصاص المحرر به كما هو الظاهر في العبارة لا
 في هذا الكلام دلالة على اختصاصه على الاختصاص في يتوقف فهم المساق
 بينه وبين قوله فيما سبق وبتوابع السيد السند في الاستغراق اذ لا يلزم
 من دلالتهما على دلالة كل واحد منهما منفردة وان محتمل على ان المعنى
 في هذا الحاشية بيان حكم لام الملك فقط فقدم المناقاة بين الترخيع
 اظهر من ان يخفى ربي وجه تعرضه بحسن نعم لو محتمل على ان النوع
 من هذا بيان حكم لام حسن فقط يلزم كسائر ما بيننا من الامور
 ذلك

فيهم
 سوتهم

لذلك الحمد فها اذ هو مراد قدسية كما اشار اليه بعدم شيعته المتعارفة
 في حسن وعلل معنى الشرح منها بيان حكم لام الملك فقط كما اشار اليه
 سابقا قد استقر كلامهم على تخريج غير موضع فعل هذا الامر كشأن
 من المحذرين المذكورين على ما في الحاشية المذكورة كما لا يخفى نعم نوع بعد
 من العبارة وتحملة على الاول وان كان موافقا لظاهر عبارتها ليس
 بمستقيم اصلا ويحتمل تحقيقه عند قوله واما استغراق بلام الحسن فلا تغفل
 قوله فلان البناء المذكور لا حاجة اليه حاصله ان البناء المذكور
 لا حاجة اليه اصلا وانما يحتاج اليه ان في اللام في عبارة الترخيع
 مثلا بان يقال المستفاد من اللام الحسن واما اذ لم ينفذ شي أصلا
 كما هو المذكور من هذا فلا يجوز ان يوجد ذلك المطلق في فتح الشرح
 بل محتمل على ان لانه يفيد الاختصاص نحو عند اهل البيت بالانفاق
 اربابا في المحقق المتعارفة والسيد السند علم ان الاختصاص في
 البناء المذكور في صورة التقييد بفعله محتمل كما لا يخفى وطلبنا تو
 لبعضه تخريج الابلغ بالنسبة فلا تغفل **قوله** عندهم اهل البيت
 وعلم زعمهم وان كان مدخلا وغيره من غير محتمل **قوله** اولها هذا
 وغيره غفل عن فائدة هذا القيد توهم انما في بينه وبين قوله فيما سبق
 فلان لام الاستغراق وحسن انما يدل اه فلا تغفل **قوله** واما ثانيا
 فلان لام الملك شارة الى رد آخر على طريق تسليم عدم ورود
 النظر للاول حاصله انه لما ورد عليه ان ذلك النظر لما برز على
 ما في الحاشية المذكورة انه لو كان مراد منها بيان حكم لام الترخيع
 وذلك ثم يجوز ان يكون المراد منها بيان حكم لام الملك فقط

ولا يرد عليه النظر المذكور وذلك مكانه قبل ستمائة ان الامر كذلك
لكن لا يصح في هذا النظر غير انك اذا اردت عليه نظره وجه آخر وهو ان
لام الملك كاف في الدلالة على الاختصاص كما هو على قول السبكي
في لادج لاقتضائه بلام الجنس وتوقفه في ذلك على كاشية **قوله** على قول
السبكي انما يتبين بها على ضعفه في نفسه كما مر في انما موضوعه
للاختصاص بمعنى الارتباط او ودفعنا عنهم التذاع بين هذا الكلام
وبين ما سبق على تقدير عدم التقييد فتدبر **قوله** واما التوقف بلام
الجنس في كلام قدس سره في اشارة الاجوبه سوال يريد علم قولان لام
الملك كاف في الدلالة على الاختصاص المذكور على قول السبكي فتدبر
السوال ان لا يتم معنى التوقف بلام الملك في الدلالة على علم قول
قدس سره كيف وتوقف فيها على قوله قدس سره لم يأت به بلام الجنس
ولم يتوقف في بيان الدلالة على الاختصاص المذكور في الالائه
قدس سره فلا يرد النظر ايضا على ما في كاشية وهو تقرير اجوبه
بمشارايه بقوله واما التوقف ان تعرفه قدس سره بلام الجنس
في كلامه لا لانه خلاف اعادة لام الملك الاختصاص المذكور وذلك
عليه كما نوههم امانه حتى يرد المنع المذكور بل تعرفه آخر وهو تحقيق
معنى لام التعريف في محله على وجه يقتضيه رد كلام صاحب الكفاية
بان لام الجنس مع لام الملك يجب على كلام الاستغراق في اعادة
اختصاص كل محله به بحيث لا فرق بينهما اصلا في تلك الاعادة
وتدبر خبره او ارادة كل منهما في مقام الحمد غير وجه فخص
احدهما بالاختصاص دون الآخر كما فعله صاحب التلخيص بناد

بناء على ما ذهب اليه من الاختصاص بلام مخصوص وتزجي بلام محض في
دفع فيما مر ب لادج للمعه ولغز الطريق مستند انك على
الحمد محمود ولقد صفا ما قبل ان الحاشية في خبره في قوة الخطاء في
لا يلزم منظر التام في ذلك اجوبه نعم ظاهر عباراته قدس سره
بوجه ما ذكره السائل تلخ لا يلتفت اليه بعد تحقيق كلامه ويؤيده
ما ذكره شريف المحقق في حاشيته شرح مختصر الاصول حيث قال
وقد دل بلام التعريف والتعريف على اختصاص الجنس ولم يدل
وقد دل باللامين على اختصاص الجنس وهذا عند عدم توقف
في معرفة سائيب الكلام وتدل على ما قلنا ما ذكره الاستاذ المحقق
في حاشيته تلك الحاشية حيث قال قلنا الدال على الاختصاص
المذكور في الجواز ان يكون كل في اللام بناء على ان يكون بلام الجنس
يفيد قصر الجنس معروض واللام لاجاره قد يفيد القصر ايضا ويمكن
ان يكون الدال مستقدا او اعم من واحد فيكون ان يكون محض على ما بال
الافسح مستفاد في لام الجنس اختصاصه في اشارة كما اختار
القاض الشافعي في قوله وهذا معنى اشارة الادوية ما قبل
في ان يكون اجزاء مثل التوجيه المذكور في بيان وجه توقف قدس سره
بلام الجنس ما حاصله انه لم يرد ان يكون توقفه اشارة في كلام
في كاشية المذكورة لئلا يندرج الوجه المذكور في كلام قدس سره
وهو انه اراد به ان يبين ان اختصاص كل محله به كما استفاد
الاستغراق استفاد في لام الجنس مع لام الملك لا يرد الوجه
في وجهه النظر على الشرع بعدد حاصله دفع مشارايه بقوله

وهذا معنى ان الاختصاص المذكور ليس بذكر هو بل يقع ان يقال
 ان النقص بلام الجبر في حيثية المذكورة لمثل هذا الوجه الذي ذكره
 قدس سره فان وجهه انما هو من انظر اليه باق بحاله قطعه من النقص
 ان قولنا اللهم لا ان يقال انه وقوله وان الموضع ذكر مقدمته اه
 الى وجهه بغير الوجه انما فلا تغفل ولا حكم لام الملك ارباب حكمه على
 خلافه فلو كان في ذلك فانه ان افادة التقديم يقع ان اللام
 في الابد اعني قوله تقديم بغيره بغيره الاختصاص مطلق الا فادة
 اعم من ان يكون تلك الافادة متقدمة على افادة لام الملك للاختصاص
 او متأخرة عنها او معارضة الى بل الظاهر انهما انهما انهما تلك
 الافادة لا فادة لام الملك على قبيل قوله اذا لم يعين الا فادته
 فيما سياتي فافهم لا افادة المتأخرة المحصية لكونه تأكيد الاختصاص
 مستفاد من اللام في بزم محذور وحصيله محظوظ في هذه التفرقة
 قوله مطلقا لبيان اطلاق الافادة كما هو مقتضى سياق كلامه
 اطلاق الاختصاص كما توهم اكثر الفضلاء ولولم يقع بهذا
 القدر في البيان سبب ركعة الطلابة والعدل وفتح راس الشهر و
 العدول فليحذر في قوله في افادة بمعنى قوله وتكون افادته له بعد
 افادة اللام في قوله معية الافادتين فتدبر ثم لا يخفى ان هذا منشأ
 هذا الاعتراض عما انما يذكر اطلاقا ومنشأ الاعتراض
 الا ان يقول ايضا اطلاقا لا اختصاصا مستفاد فاقترنا
 فلا تغفل عن هذه العائدة من لام الملك إشارة بهذا التقيد
 ان كلامه في اصله وان كان مطلقا كما ان الله بعد بيان

واعترض

في حيثية بقوله هذا ينبغي على ما خرج به السيد السند في قوله المستفاد
 من كلام الملك فلهذا عبارة الشئ الى هذا المعنى ينبغي ان يفهم هذا
 الكلام وقد مر بعض ما يتعلق بهذه المعام في الكلام فلا تغفل
 اذ المذكورة حاصلة ان تأخر المؤكدة في افادة بمعنى في بزم في جميع الكلام
 سواء كانا في هذا المقام المذكور او لا كان كذلك فلو ان كانا
 في بزم فانما وان كانت متقدمة ذكر بحسب الظاهر على المؤكدة الا انما في
 عنه في افادة الاعتبار فان المؤكدة في هذه القدرة مضمونة لجملة ولا يتصور
 تأخير ذلك المضمون قبل تحققه وقيل عليها سائر امثاله بها ولا
 ان عنوان المؤكدة بالكره والمؤكد بالفتح يؤيده ما فعله العاقل
 الحق فيما فرغ فلهذا ما قال انتم تحت من هو ما معتمدين عليه
 بناء على الفعلة عن فائدة التقييد بقوله في افادة بمعنى فاعلموا
 فان الكلام مع النصف بطلبه لا مع النصف العبد قوله ممنوع اه
 يقع ان هذا الكفر ممنوع اذ قد عرفت ان معاد التقديم مطلق
 الا فادة بل افادة المحض من ان هو عبارة عن افادة المعية كما
 هو الظاهر وهو لان لان افادة لام الملك للاختصاص حال التقديم
 لك فيلزم معيتها هذا هو المعنى الذي يقتضيه سياق كلامه كما
 لا يخفى فلا يراد عليه انه لا ملازمة بين هذا المنع وسنده بل هو كما
 يعتقد في العكس فتدبر قوله قبل التقديم ارباب تحقيق ما يتعلق
 نفس التقديم وهو مجموع لك باعتبار كونها فردا لان ذلك مجموع
 القبلية المذكورة بهذا الاعتبار لا باعتبار نفس التقديم في
 يراد عليه ما توهم من انه مرصود لا يتصور في التقديم والتأخير

بجز

نصف

على ان صفة قايمة بالمقدم بالنكر بعد تمام المتعلق فتمت ^{بطل}
على الاختصاص الذي صنعت له الرتبة بهذه الوصف على ما ذكرنا من
ان الاختصاص الذي صنعت له هو الاختصاص المطلق للاختصاص
فان مجرد انعام متعلق لاية لا اعليه وانما يثبت انه لو قيل اول الام
في قوله لك تدل على الاختصاص بمجرّد انعام متعلقه غير توصف
بالوصف المذكور فيهم منه بمجرّد انعام الاختصاص لتمام الامر
هو اختصاصه المذكور به في قوله فيقول معنى الكلام انما تدل على اختصاصه
الحاكم بمجرّد ذلك الانعام وذلك الواضع اذ قد عرفت انما هو متعلق
للاختصاص فلا تدل الاعليه فلهذا في هذا المقادير والبقية وصف
كجلا في الاختصاص بالوصف المذكور بهذا هو تقرير الكلام حيث
الاشارة واما تقرره من حيث هو اية في اصله ان اللام في قوله لك
لا يحتاج في الدلالة على الاختصاص المذكور اذ ذكر عند اية بل يكفي في
مجرّد الانعام واما تقديم عنه على مسند اليه فيحتاج الى الدلالة
على الاختصاص المذكور بل اذكرها في اذ اثبت بعد في الافادة فيتم
ولا ورد عليه ان هذا الجواب ليس صلياً باعادة الاشكال فيك
لحقيقة لانه قال ثبت به بعد الافادة الا انه ظهر منه خلاف ذلك
المستفاد من اللام الاختصاص المطلق وفي التقديم الاختصاص
الحاص فكيف يصح البناء كيد عنه ان الجواب المذكور باللام شيئا على
ضعفه من هذه الجهة البينة فلا يغفل ثم لا يخفى عليك ان هذا الدليل
ببطلان سلامة عن المحذور المذكور بالجوهر من زور لا يتم بطلان
قد سبق منه ان المستفاد من اللام مطلق هو الاختصاص الاربابي
في التقديم المذكور هو الاختصاص المحض فكيف يصح البناء كيد

اللام

ايضا معنيان احدهما مراحمة والاخر استمرارية على كل ما سبق
من اللام لان مسندا منه هو الاول فقط ايضا كما رجم ذلك
معرفة واما تعرفه لانه لان الكلام في على ما لا يخفى واما اذ ذكره
لرعاية محذور بالنكر في وجه آخر فتوجه علم ان محذور دفع الامر
مذكور يهدم من حيث غلط معرفة الذي يفهم من قوله فيان
يكون بعيد على ما يفيد التفرع بقوله فيان معنيين فلا ريب في آخر كلام
ولا يخفى ان لا يحصل ان لا كذلك الحق الا بذكره ايضا فيقول بين
بين بانه يستظهر ان صدر عن بعض الفضلاء فمن تحتها انهم
تعالى لا يخفى ^{قوله} وهو ط ل ان اختصاصه بالاختصاص به فرع الاختصاص
به في لانه لو لم يوجد الاختصاص فيأتي طريقا يوجب الاختصاص
بالاختصاص به في كذا افادة بعض المحققين قوله فيان معنيين
فلا ريب ان المعنيين فلا ريب لا يكون بعيد كما توهم في قوله فيان هذا
لا يصح كون التقديم بكلام معنيان في كذا الاختصاص مسندا
من كلمة اللام عبارة ما في الباب ان مذكور بالنكر ومذكور بالفتح
ليس من طريق واحد من حيث الاستفادة والاخر في وجه
اذ عرّفون على طريق واحد من تلك الجهة على ما يفهم من كلام
معرفة في قوله البيان لانه غير بين ولا مبين والى هذا اشار
بقوله وهذا التقرير تقرير كاف في البناء كيد مع كونها في طريق واحد
واذا في قوله في هذا المقام ان معنى قول الشارح ان تقديم
البينة بعيد الاختصاص انه ايضا يفيد هذا الاختصاص
وقد عرفت ان الاتحاد بينهما في جميع الوجوه غير لازم وحاصله

واحد

انه في ذكر راجع الى الترتيب والتفصيل مفوض اليك بقوله
 شيء وهو ان وجد ان الدلالة الترتيبية هي بالنظر في الامام على
 ما يظهر من منتهى محنة على مذهب الجمهور بل على مذهب الامام على
 وجه التحاليل فيما قبل ذلك وهو لا ينفصل عن وجه الدلالة التي هي
 التعريف الاول ليشمل عنده على النعمة الواحدة فهو غير جامع والتعريف
 الثاني ليشمل منه كتنبيهه ايضاً مع ان هو تعريف عن التوثيق
 ظاهره فهو غير مانع اشتهر وعاين ان يقول انه قد تفرغ محله ان
 اسأله في تعريف التعريف عندنا في هذه الدلالة فليقل
 قوله وهو الاكوليب في محله ويمكن جوابه عندنا بوجهين احدهما
 على مذهب المتأخرين وثانيهما على مذهب المتقدمين فلا تغفل
 وقوله فهو الاول على كلا الوجهين في محله والى هذه الاشكال في الاستدلال
 بقوله فتدبر كما ينبغي اما متعلق بالاداء واما متعلق بالمد
 فان متعلق بالاول فوجه البعوض ما ذكره اولاً وان متعلق بالثاني فوجه
 ما ذكره ثانياً كما لا يخفى ولعل للاشارة الى هذه الحقيقة ان المتأخرين
 يحسن وجه على سبيل الترتيب حيث قال وجه البعوض اما ان ما انعم الله
 به اه واما ان الايمان بغير ان ربه شارب ربه بذكر عنده عقيب
 حمد الله ان حمدنا هذا وان وقع على البعوض وجوه الامكنة في ادائه
 الذي هو مقام الاحسان الا انه لما بقوله نعمة الاقتدار على كل
 هذا التاميم بل ينبغي الاقتدار على الايمان بمثل هذا الحمد الذي
 وقع في مقام الاحسان فضلاً عن الغير فان سائر النعم
 المستغرقة اياتاً يوماً فيوماً لآياتاً ولها اصلها في بيان

التقصير

التقصير والتقصير وفيما لا وجود والعصيان ومعها
 انعم ربنا مستوعبة علينا من حين تعلق الارادة العلية
 بوجودنا العدمية الى اخر العر حيث لا يدور في الزمان
 لا انصاف فيه نعمة من نعم الله وحيث لا نقد ولا ينجح فكيف
 اداء الحمد من مثلنا في معاملة مثل هذه النعم فلا يخلص لنا سر
 الاعتراف بالبعوض او ممنونة في حق ممنون لربنا وفي كل زمان فيكون
 هذا الحمد لله ايضاً لكن بغير اعتراف البعوض فكأنه قال لا احسن
 ثناء عليك كما اثنيت على نفسك ولا يخفى ان هذا المقام اجل
 افراد الحمد ولهذا اختار مبتدأ في قوله بموارج وقد سبق اليه
 الاشارة في قوله في حماد قد وقع في بعض النسخ في حماد بغير
 رخصه بعض النسخ حيث قال لعل سره في قلم الناس في كل
 فيجوز كيف يحذف ان في حماد بقرينة ما سبق من قوله في
 حامد وذلك ظاهراً في بعض النسخ في حماد باسقاط اليه الا
 وفي بعض النسخ في حماد في كل التقديرين المحقق هو محقق في
 مناقشة لا يخفى على منصفه انه لا وجه لهذه المناقشة
 بعد تقييده في قوله على وجه الاحمال لان الايمان بالحمد
 الكل يقتضي ان يكون الحمد معاً بالذات المحمودة عليه وهذه المناقشة
 من محنة في بعض النسخ بل لا يفي بيان فائدة التقييد بذلك
 القيد فقد حو ما قيل ان عاين السادة العاديين ان
 مناقشة مما لا يقبله الطبع السليم ما يظهر من بيان نفع
 في الوجه الاول من وجهين البعوض راجع والتقصير بل تيقنك

بل بقول طبعك سليم ثم لا يخفى ان المحذور واحد باعتبار كونه باعتبار
 باعتبار كونه محذوراً على كلا وجهي ما قبل انه يلزم ان يكون كونه محذوراً
 محذوراً على ان يكون محذوراً صريحاً مطلقاً او لا على ان يكون محذوراً مطلقاً
 فيجوز ان يكون محذوراً باعتبار ما من كونه بمعنى الانعام اذ لا فائدة فيه
 من جهة اللفظ وبمعنى اشار الى الاول بقوله اذ هو العقل اه والى
 اه بقوله ويجوز ان يكون محذوراً وانما خبر بان هذه الاحتمال بعيد جداً
 اذ لا يخطر ببال احد في اطلاق كلمة مأكول كونه محذوراً صريحاً ولذا اقتصر
 الشرح على وجهي من ههنا من ادب البحث في البيان عليه كما لا يخفى
 على ان عدم الفاء من جهة في بادئ الزمان جبراً يمنع ولذا احتجنا الى التفسير
 بقوله اعني النوع الكمال على ان يقول حسن التقابل بينه وبين المحذور
 مكافئة كحكمة فها قد تيقن قال عن الحق وقدره ان لا يفتقر
 المعام على وجه شنيع منه الخاص والعام ان كلامه محذوراً لانه يتضمن
 اثبات المنية بالمعنى بمعنى للمعاني بجانها وفيه وكل ما يتضمن ذلك فانه
 ينتج ان كلام المحذور فاسد اما بيان الصغرى فخطا فلذا لم يتعمدها له
 واما الكبرى فنظيرة محتاجة الى البيان فلذا تعرض لبيانها بقوله لان المنية
 اه لكن بهذا القدر لم يثبت مدعى الذي هو عبارة عن الكبرى لان اللازم
 من هذا الدليل فانه يتضمن بالفتح لا بمنضمين كونه محذوراً هو التاكيد فاجب
 الاضطرار قياساً على القياس الذي ذكره في محذور المدعى ونحوه القياس
 المذكور مع ضم اليه ان المنية بهذا المعنى صفة مذمومة مشعر عن انما الالة
 محذورة وكل صفة مذمومة مشعر عنها يكون اثباتاً له فاسد ينتج
 اثبات محذوراً بمعنى محذوراً له فاسد اذ اذا كان اثباتاً له

ائمة بالمعنى محذوراً له فاسد اذ كان كل ما يتضمن ذلك فاسد الا ان يتضمن
 للفاسد فاسد كمن اثبات المنية بالمعنى محذوراً له فاسد ينتج
 ان كل ما يتضمن ذلك يكون فاسداً وهو محذوراً بهذا الجحش ما ذكره
 الاستاذ محقق نوره مرقدته في نقد بر هذا المقام حيث قال بوضوح
 ان يجعل هذه المذمة صغرى كبرى مطلوبة وهو ان كل صفة مذمومة
 مشعر عنها يكون اثباتاً له فاسد وهو الدليل على ان الدليل
 ان المنية بهذا المعنى صفة مذمومة مشعر عنها وكل صفة مذمومة مشعر عنها
 يكون اثباتاً له فاسداً ينتج ان اثبات الذم له فاسد ثم يقول
 اذا كان اثبات المذمة فاسداً فكذلك يتضمن ذلك فاسداً
 فاسداً لكن اثبات كونه له فاسد ينتج ان كل ما يتضمن ذلك
 يكون فاسداً هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام انما هو في ذاته
 المحقق طهر سر اجتناب الاستدلال بذلك الحكم ولا تغفل الا ان لا يخفى
 لم يتعرض له لظهوره **قوله** وجوب الاول من اربعة من مشرعية
 اه منع الصغرى كذا روي بقوله ان كلامه محذوراً يتضمن اثباتاً له
 اه ونقد به ظاهر راجع الى دليلها على سبب من انه لا يمنع النقل والكمي
 الا بما زايغ راجع الى الصغرى دليلها وهي قوله لان كونه بذمة
 صفة مذمومة اذ في صدر منع اطلاقاً لان الصغرى محذورة في قوله
 ان كونه بهذا المعنى صفة مذمومة مطاعاً بمعنى من الله تعالى ومن غيره **قوله**
 ان الاكاذب يندم كجواب الكمال لعل وجه الاولوية انه حاصل كجواب
 الكمال على ما شرعنا اليه مع مذمومته مطلقاً كونه وكونها مشرعية كجواب
 الخطاب بخصوصاً بغيره مع وحاصل كجواب الاول التبريم مذمومة

وكونا منبهة وحسب الجواب المنع انه يقدم على التسليم بقانونه مما طرأ في وجه
 عدم اتجاها ذلك فتمتوا به على ما يظهر من كلامه في محنته ان كل من جرد به من منع
 منع الصفري والثاني منع الكسري فيكون ترتيب الجوابين على وفق ترتيب
 المقدمات في مجموعتين هذا ولا يخفى ان هذا الرد من محنته انما يتبع عليه اقراره
 المذكور في كلامه على الوجه الذي فرست ثم يسلم على ما تقر به على
 التفرست على ما يفيد بقوله انظر انه اه كلامه في غير ذلك لا غير ان في
 كلامه انما اثبات انما لا يفيده رد عليه بانه كما ان اثبات الصفقة المذكورة
 له كما في مومنة كذا في الصفقة المذكورة وانت خير بان هذا الرد من
 كلامه على ما مر وداد منى على ما يفيد قوله في نفس اثبات منتهى
 مجرد منع تفهم كلامه انما اثبات منتهى له وهو كاف في محنته
 في واما اذا كان يقع الاشياء في الاشياء فلا متناهي وهو منقطع
 الجملة انما جملة بغيره كما يفيد قوله كما هو الظاهر جملة الصدقة
 هذا هو امره او غيره من الاعتبارات ظهر ارتباط هذا الكلام بما قبله فلا تغفل
 كما هو الظاهر جملة الصدقة لان هذه جملة جملة دعائية لم يزل يرام
 بطلب ارجحة فلا يرد ما قبل ليس جملة الصدقة اظهر في الاشياء
 في جملة محمد فلا فائدة في حمل عليه ويمكن منع كسري ايضا بوجه آخر
 هذا المنع راجع الى دليله على ما يسميه اليه قوله وهو ان يقال الآية المذكورة
 لا تدل على النذر عنه اه يجوز ان يكون مبطلا اه هذا بطلان
 وافصح اذ لو التفقت لا مثل هذا الاحتمال القليل مخف لا رافع الاخر
 في المسح مشرف وقد قال القاض في تفسير الآية المذكورة ان لا يحطوا
 اجرة كل واحد منهما ولعل الاشارة الى هذا باراد ان التسليم بقوله
 بطلان
 ولو سلم

ايضا

ولو سلم فكون لمن اه قوله يجوز ان يكون ممن مباحا في نفس الخفي عليك
 ان من لاحظ منع ممن وكونه مباحا للفرع كما حصل بالاحسان فلا يثبت
 بدالة الاباحة فضلا عن ذلك لا يجوز كونه مباحا في نفس عا ان محنته
 مباحا في نفس غير متصور اذ لا يمكن انفكاكه عن عمل آخر وقياسه على
 الكلام في الصلوة قياسه في وجوبه فتدبر ولعل لهذا ايضا
 لا التسليم بقوله ولو سلم فاللازم اه قوله تعلم بطلان الصدقة
 اه جواب عن سؤال مقدر بقدره ان ابطال الصدقة بالمعنى
 ويستلزم النذر عن من في اصل الجواب تعلم بطلان الصدقة بالمعنى
 لكنه لا يستلزم النذر عن من في اصل الجواب تعلم بطلان الصدقة بالمعنى
 لكنه لا يستلزم النذر عن من في اصل الجواب تعلم بطلان الصدقة بالمعنى
 معارضة له انما هو النذر عن بعد الصدقة يعني ان اللازم في الآية المذكورة
 يد النذر عن من واقعا بعد العمل بخصوص النذر هو عبارة عن الصدقة
 لا مطلقا او لا النذر عنه بعد مطلق الاعمال فليج بعد الاعمال من حيث
 في قبيل الصدقة هذا وانت خير بان علمته ابطال من بالصدقة
 جارية في جميع الاعمال كما لا يخفى نعم الآية المذكورة بوجه آخر
قوله قد يدفع الاعتراض له ويرفع الاعتراض المذكور بان في الكلام
 مضافا محذورا حاصلا لانهم ان كلامه يتضمن اثبات محذورة
 واما يتضمن ذلك ان لو اقر الكلام على ظاهره ذلك لك
 بل فيه مضاف محذوف في يتضمن كلامه اثبات استحقاق ثبته
 له لا اثباتا ولا فادقته وما كان للمعترض المذكور ان يعود
 ويقول هذا منع غير معتد لانه كما ان كلاما يتضمن اثبات

اثبات المنة في كذا كذا كل ما يتضمّن اثبات المنة يكون مضمونا في ما
 مطلقا ايضه اشارنا الى جواب بقوله واستحقاق المنة مع اه وهذا الجواب
 إشارة الى منع الكبري باعتبار الرجوع تخفيفه انه قياس مع الفارق
 لان استحقاق المنة مع الاعتراف عنها ليس مضمونا من ميانه بل مضمونا
 الكبري عنه بالفعل وقد عرفت استحقاقه هذا وانت خير بان لا تقدر
 هذا الجواب نوع اضطرار لان مفهومه من هذا الاضطرار بقوله بل
 بل مضمون او عدم مضمون الاستحقاق مطلقا والمفهوم من التقييد بقوله
 مع الاعتراف عنها الى عدم مضمون مع الاعتراف عنها الا ان يقال مع
 بل مضمون كمنه عنه هو الاستحقاق الجامع للمنة بالفعل فبذلك قلت
 شاء هذا التقييد اعني قولنا مع الاعتراف عنها غير بين لنا وبالله
 فليبين اولامنته وانه ولزوم اعتباره هلما في جميع ان يقال
 المنة مع الاعتراف عنها اه قلت من شاء ان يضافه في جملته
 بالكمال الذي والفتاء مطلق يلزم اعتباره مع الاعتراف عنها اه
 هلما البتة ولذلك اعتبره بحسب الا انه لظهوره لم يتوقف ذكره
 اولاد بما قرنا ظهر ان كلام بحسب نوع إشارة الى آخر جواب
 المذكور على الوجه الذي ذكره بحسب قياسه بقوله لان مراد باختلاف
 كمنه الى آخر القول لرفع الرد المذكور وظهر ايضه ضعف الرد المذكور
 وقوة التور غير مرد فلا تغفل **قوله** في رد هذا الجواب اه حاصل الرد
 ان هذا الجواب ليس بحسب لمادة الاشكال بالكلية لان في كلامه
 في اثبات استحقاق المنة وفيه الاثبات وان لم يكن مضمونا
 اثبات كمنه الا بتمام مقام محدد **قوله** لان مراد باختلاف

المنة

المنة اه توضيح ان مراد باختلاف المنة هلما جازا الانصاف
 بذات ما يقتضيه الله على تقدير عدم وجوده مما نفي كما في نفسه
 او صفة النعم بحسب دون وصف الانصاف لوجود ما نفي
 منه وهو انصافه بانه بالكمال الذي والفتاء مطلق ايضه
 من مرتبة انصافه بتلك الصفة لان صفاته في درجة واحدة
 لم يتصور فيها التقدم والتأخر ففي مرتبة وجود الانصاف وجوب
 منع الكمال الذي وهو معنى من الاعراض عنها فيما سبق
 بما من شأنه انصافه كمنه لو لم يكن مانع الكمال انصافه بانه
 كمنه بالفعل والى هذا كله اشار الفاضل بحسب بقوله مع منع الكمال
 الذي والفتاء مطلق عنها هذا هو تحقيق المقام بعد الله
 الملك العلام ولا يأتي عن هذا الحق الا من لا يكون في هذا التدقيق
 اذا انتفتحت هذا ظهر لك ان دفاع ما اوردته انتم الضعفاء
 هو بلا تغفل **قوله** والالكان اه يعني لو كان مراد باختلاف
 ما يتوهم من التعادل كما هو مضمون مراد عند كونه لوجب عليه انصاف
 الرد ان يرد به بانه بطل قطعا لا بانه غير ملائم لمقام المحرر ومحرر
 وفي تنقيح ان صاحب الرد قد غلط هو بطلان غلطه فندم
قوله ضرورة ان المكان محال محال ايضه قد عرفت انه في متفق
 بما يقتضيه المنة لا بما يقتضيه بالفتح الذي هو منة منع الكمال
 الذي والفتاء مطلق عن الانصاف بما فظهر ان انصافه
 نفي بالمنة مع ذاته لكونه محال لا يقتضيه الكمال الذي والفتاء مطلق
 فاذا حمل محال الذي اضيف اليه الامكان في قوله ضرورة ان المكان

الخ اه على ذلك الاتصاف على ما يبعد السوء والنزول لم يكن
 لا يخرج في ارباب المقدمة المذكورة وذلك على ما قلنا من ضعف
 في الارباب في ضرورة تلك المقدمة كما لا يخفى وعما يشاك عليه
 فظهر ما اوردته اكثر الفضلاء من ما حاصله ان الممكن محال انما يكون
 محالا ان لو كان محالا بالذات واما اذا كان محالا بالغير كما في
 نحن فيه فلا يكون محالا وهو قد وانما كانت ثمة محالا بالغير فليس
 الشارح غنيا واما في نفسها فلا محالة فيها هذا نعم لو اريد من المحال
 المذكور نفس ثمة فحمل معنى الكلام على هذا ضرورة ان الممكن محال
 الذي هو عبارة عن نفس المنة محالا ايضا لكان لذلك المنع مباح
 وليس فليس فلا تنقل **قوله** الامتنان وانه مترادفان فقولنا
 المنع عليه قوة لانه المنع عليه ما ينطبق هو الجواب للسؤال المذكور
 وظهر ايضا من التعادل كما لا يخفى وبهذا المنور ظهر سر التحقيق
 بمشراية غاشية في الشرح كتحقق فلا بد عليه ان هذا الجواب
 لا يطابق السؤال المذكور ولانه لا نقابل بين القولين المذكورين
 بل مما سبب ان يقول بان المنع عنه منتهى المنع لا منتهى المنع عليه
 ولا يتوهم ان هو من احتمالا آخر وهو ان يقال ان المنع عنه امتناع
 المنع لا امتنان المنع عليه لانه مما ياباه الطبع السليم نظر الى
 كلامهم في الامتنان المذكور ايضا كما لا يخفى على من له
 ذوق سليم ولا يذهب عليك ان التحقيق المذكور رتبة متبل
 على فائدة اخرى وهي ان الاتحاد في الباب بشرط في
 الترادف ومثله كثير لكن مرادهم هنا انه شارة الى دفع
 الشك

في هذا
 الامتنان

التوهم الناشئ من الكلام السابق وهو انهما لما كانا مترادفين كان
 كل منهما منهما فكيف يقع قوله بان المنع عنه المنع لا امتنان المنع عليه
 وحاصلنا لانهم لم يروا كل منهما من حيث كونهما مترادفين و
 وانما يلزم ان لو اريد بهما المعنى المنع للفاعل وهو ما ليس كذلك
 لان مراد امتنان المنع عليه بقرينة التقابل والاتصاف البعد
 المعنى المنع للمفعول كما في عبارة غاشية ويبدو بطلان المعنى ليس
 فلا اشكال فيه هذا ولا يخفى على المتأمل انه يظهر من ههنا وجها
 فعليه الشرح تحقق هو من جهة التقابل مع ان المناسب ان يقول
 بان المنع عنه منتهى المنع لا منتهى المنع عليه ابتداء فلا بد ان يترجم
 من ان الذات بالامتنان عند وجود الفاعل في غير ثمة مما به
 خطأ عندنا المحققين **قوله** ياتي في هذا المعنى كلمة اللام ان اريد به
 انما ياتي عن هذا المعنى بالنظر الى كلامهم في الامتنان لا في
 منتهى نظر الى كلامهم المعنى المنع للفاعل وان كان مكاررة في ثمة
 كلمة اللام اختصا به ثمة بالمنع المذكور لم يتركوا الكلام ليس
 في نفس ثمة بل في النسبة كعملية بعل كما اشار الشيخ اليه
 الحق بقوله من من عليه وان اريد انما ياتي في هذا المعنى
 بتلك الملاحظة محال لان كلامهم في قوة وعليا المنة في يتم
 ما ذكره من غير ايباء في كلمة اللام اذا الاختصاص كسواء
 من اللام في بالنظر الى ممنوعة العهد الذي هو المنع عليه
 فقط ولا يحد درينه ولعل قوله فترجم في آخر الحاشية شارة
 اليه كمنع النوع وهذا مرادهم من انهم عليه بما احتسبوا

بما احسن بما يقال انا ممنون فلان شلامع انه لائمة عليه ^{جانب}
 افعلا ^{قوله} ان حكم الخطاب ان حكم الدر يستفاد من نفس الخطاب
 ويثبت به كالوجوب والحرمة وغيرهما مخصوص بغيره بخلاف
 نفس خطاب الدر في نفس خطاب الدر في المعلق بافعال
 المكلفين مخصوص بغيره في ويؤيد هذا في ما وقع في بعض النسخ
 وهو حكم الخطاب على طريق التوضيف فان قلت فلما فتح لا تغدر
 اخصاف في عبارة الشئ ولم يحل على نفس خطاب ^{في} ^{المتبادر}
 من الخطاب المذكور فيها قلت للنبية في ثبوت احدهما
 انه لا فائدة في ايراد على تقدير حمل كلامه على المتبادر في حكمه المذكورة
 بقوله الخطاب مخصوص بغيره في اذ لا شئ لا حجة ان المحالين
 لنفس الخطاب في قوله لا يتطلوا صدقكم الآية ماسور الية في
 في العباد المكلفين ولعل الإشارة لذلك جعله مستبها بالبيان
 ان الحكم بالاختصاص المذكور غير مفيد هنا على ذلك التقدير كذا ان
 كون حكم الخطاب على لا يصلح لوجوب المذكور بل هو في هذا امر
 ولعل الاعتماد على ظهور هذا امر ادستاح الشئ الخفي ^{الاصطلاح}
 خطاب ظاهر وكنا محال في قوله ولك ان يجعل خطاب ^{الاصطلاح}
 بكلمة ان كلام الشئ حله في محله في التأويل باحد الساء ويظهر
 المذكورين للنبية عند كور فتبين في بقى شيا بيان الفرق بينهما في
 يجعل خطاب على معناه في الحقيقة في الاول وعلى معناه في الخارج في الثاني
 به فتبين في فلا اشكال في اثبات مطلق ثمة له في اذ اكد موم
 في نفس الامر ليس مطلق بل هو في خاص من الالدر هو عبارة عن الترخية

عن الترخية فيجوز ان يتحقق في ضمن الفرد الآخر الغير مضموم الالدر هو
 عبارة عن النبية في اذ انت خير بانه يرد على هذا الجواب من مائة
 الشئ في الحاشية في عدم محلاية بما هم الحمد والحمد في كل هو اظهر
 بناء على ان محياد في النبية وهو من الترخية كما لا يخفى فتأمل قوله الضمير
 امد ارجع الى النبية كما هو مقتضى السوى والتزوي وقول الشئ في التقدير
 لان معناه في تقديم محله على محله ابد ولا يخفى ان محله هو النبية
 ليس الا بانه ان معناه في وقوله فقط في شانه اذ لم يرد في الضمير
 الالدر في ينفي ان يقول فقط في شانه النبية يارب اذ كلمة ابغى كما لا يخفى
 على اهل العبارق وابتغى قوله وافادة للاختصاص فانهم قوله واما الالدر
 في لاداع الالدر في القرب وانه غير مفيد في وجود على ما ينشأ عليه
 كذا الاول بل هو واجب لما ذكره بقوله لان فقط في شانه او في ذكر
 من المقتضيات والحاصل ان النصف في العاقل في شانه النبية في شانه
 ذوق سليم ^{في} ^{الاصطلاح} وانما ترك لكمة شرف النبية علم به في ان شانه
 شرف النبية علم وقد ان كلامها لكمة مستقلة هنا هو كذا في قوله
 ظهر ارتباط ما ذكره في وجه النبى كذا في شرف الالدر عليك ان
 ان الانسب بعامة مما ظهروا في تقديم المنع على التبريم في سبب النبى
 تقديم الوجه الثاني على الاول هو ما فتأمل ^{في} ^{الاصطلاح} ايضه ان كما يصلح ان يجعل
 النبى ذكر الشئ كما في التقديم كذا في يصلح ان يجعل رعاية الشان
 لكمة اه ^{قوله} ^{في} ^{الاصطلاح} هذا الكلام يدعي ان الالدر على ان العظم العارف
 بالانسب ان هذه الدلالة مما اثار بنا طيبة اذ قد عرفت ان اللام
 المذكورة في كلام الشئ فيما سبق وان كانت مطلقا في الطين الالدر

ولانه جعل التعظيم

به الام ملك على ما يشاء من الحيثية مستقلة هناك وفيه على حجة
 او البناء على الظاهر الاطلاق ثم خصصه بام الملك فانيا بناء على ذلك
 فكانه قال لما كيد الاختصاص مستفاد من الام الملك ولا يخفى ان الام
 يستعمل احدهما ومنه لك لم يحكم هناك ان هذه الكلام يدل على ان الكلام التعريف
 لا يفيد الاختصاص في الاختصاص المذكور معقدا بهذا القيد يقول مستفاد
 في الام ملك واما ههنا فلما تركه الاستدلال السابق وهو ان يقول انما كيد
 ايقنه مع ان التعريف معرفة بلام التعريف وكلامه تطلق على ان الام التعريف
 لا يفيد الاختصاص في انما المقيد له لانه ملك كما عرفت وهي مقدمة ههنا
 ثم لا يخفى على من له دواعي سليم ان المعنى مما يستفاد بلسان السياق وسببه
 اهل امرها ومن لم يزل عنوان الاحتمال كما يقول ذلك اهتيا على ضعفه على ان
 هذا الاحتمال انما يقع على الاحتمال المخرج من الاحتمالين المذكورين اجمالا لا على قوله
 لا كيد الاختصاص مستفاد من الام الملك فتأمل فانه دقيق والعموم
 بقبول حقيق وبهذا التحقيق يتفقد لك الامران احدهما وجه الحكم بالام
 هو ما دون ما سبق وما بينهما فاما ما يتوهم من منع الدلالة المذكورة
 مستدبا للاحتمالين فلا تغفل **قوله** وقد عرفت ما فيه من انه ان اريد
 بعد اعادة لام التعريف الاختصاص بعدم الافادة عنه اهم تغير صحيح وقد
 تفصيل وان اريد عدم الافادة بناء على التحقيق المذكور فلا فرق بين
 لام التعريف ولام ملك فتنبه **قوله** ان ما ذكرناه من اعادة التقديم اه ينعى مع
 ان ما ذكرناه من الافادة على اعادة لام التعريف اياه مما لا بد منه في الراكب
 كما سبق غير ان اريد ان يرد على خلاف ما ذكرناه عن اعادة لام الملك
 فبناء على ما سبق وان اريد ان يرد على ما ذكرناه من خلاف ما ذكرناه من الحكم منع
 السابق مؤيد وان اريد معنى آخر فلا بد من تصويره اذ لا يخفى على من علم

فانيا اللهم الا ان يعاين معناه انه مع شفاظهم حيث لا ينفذ بخلاف ما ذكرناه
 عن اعادة لام الملك فليفتقر السليم لا يخفى عن عايشه فتأمل قوله
 لا يخفى فانه يرد فلا تغفل **قوله** او الصلوة والخجعة الكمالان لا يخفى ان كيد
 اختصاص ههنا بموصف المذكور لوم حقيقيا من حيث يكون الاضافة للموصف
 الخارج ايقنه بل هو هذا الاختصاص بعد هذه ملاحظة حقيقيا اظهره خزان جفر
 وجميع الحنفية فمن حكم بان ان صلتها اختصاصا اصنافا كالاختصاص بالزمن
 بل هو على تقدير كون الام للجنس فله حقيقيا غير مناسب فقد خلاء
 خلاء ففتن فتنبه **قوله** فهو بالقياس الى الكفار هذا القول
 بحسب مقام مما لا يقبله كقطع مسلم وقد اردوه ببعض المحققين برؤوس
 حيث قال كون الاختصاص اضافيا بالقياس الى الكفار مما لا ينعى له في هذا
 العام لان الاختصاص لو كان اضافيا بالقياس الى الكفار ليقضي ان
 يوجد في معتقد شركة النعم والى كفار في الصلوة والخجعة ويعتقد
 اتواد الكفار جميعا اذ يجوز ان يكون الصلوة للنعم والكفار لكن
 لا يعرف على النعميين قبوله بالخصوص والاعتقاد الباطل والتجوير
 بغير محل ومقام ليس مقام مثل هذا كما لا يخفى فالاختصاص اضافي
 بالقياس الى غير الانبياء والافعال ههنا القول في محضه على كون الاضافة
 للجنس ايقنه على ما يشعر به قوله ينعى بطريق الاطلاق وما دونه في بعض
 الشيخ في قوله ينعى وم فلتلظ وآلا فلا يمكن التخصيص عن الرد المذکور
 بوجه لا ظاهر ولا باطنا ههنا ويحق ما قاله ببعض ائمه اولا فلان
 مقام مقام الصلوة والخجعة على بناء عام كما اشار اليه في انما التفرع
 بوجه الرد المذکور واما فانيا فلان الاصل في الاضافة الاصل

كما نرى في محله واما ثانيا فلقد ورد في هذا الرد على هذه التفسيرات في محل
 الاضافة على جنسية بعينه جدا والرد المذكور و ارد عليه قطعاً وما ذكره من
 الدليل ببيان تلك الدعوى وهو قوله والا فطلب اختصاص الرحمة
 اه فغير تام لانه ان ارد بقوله فطلب اختصاص الرحمة وفي طلب مطلق
 اختصاص الرحمة بالنعم لم يغير مناسبت غير مقيد اذ كلامه في طلب
 الرحمة الخاصة بمعية عنها بمنظ الصلوة به غير مناسب للكلام في مح
 بل هو غير صحيح كونه في العالم انما تقرر من ان الصلوة بالافاضة لا يجوز لغير
 الانبياء و عدم بسبب في آخر كلامه وان كان بطريق النقل والتقدير كونه
 الصلوة لغير الانبياء على ما ذهب اليه فمحتاج احوال النقل صحيح ولو سلم
 فغير مقيد هو ما فندركانه للشهادة الاختصاصية على غير ما سلم
 صحيح نعم يمكن مما فندركانه على ما اختاره بعض محققين نظراً الى مفهوم غير
 الانبياء بل نظراً الى خصوص المؤمنين بمثل ما ناقش به على كلام محقق
 فان قيل ولا تغفل قوله والا فطلب اه ان لم يكن اضافة او كما
 اضافة او لم يكن بالقياس الى الكلام لم يكن هذا الاختصاص
 مناسب لان طلب اختصاص الرحمة والسلام بالنعم عدم الدرس
 هو المذكور بل عليه بقوله وعلى شريك الصلوة والرحمة والحمد غير مناسب
 لانها ظاهرة في الخلاف وقد عرفت وجه اختصاصها بالنعم على الصحيح
 هذا التحقيق على التوزع على من في محله وعند رآه لا يمام اذ لم يذكر
 طلب اختصاص الصلوة والحمد لا طلب اختصاص الرحمة والسلام
 فان كانتا بمعنىهما فافهم وانصف ثم لا يخفى ان التوجيه المذكور في ذكره
 في حاشية الاراد ان لا يتبعه هو فلا تغفل فلما بر د عليه ما ورد
 بعض

بعض الفضلاء حيث قال انما لم يكن مناسباً اذا لم ينضم طلب
 طلب الرحمة له ولم يطلب للمؤمنين وليس كذلك في سببه
 حاشية الاراد ان لم سلم فغير تام هذا بقى على ما افعل اخذ
 كون اللام للاستغراق ولعل لم يتعرف له بناء على ظهور حاله في
 كونها للجنس فافهم قوله لو كانت اضافة بنسب للتوحيدي راجع الى اختصاص
 اضافة او بالقياس الى غير الانبياء لا يخفى ان هذا الحكم على اطلاقه
 غير مسلم وانما يكون كذلك ان لو كانت لام التعريف للجنس او لا
 واما اذا كانت للعهدة الخارجية كالاضافة فالاختصاص المذكور حقيقي
 لا اضافة كما مر وفي هذا ظهر ان صحة قوله يصح ان يكون حقيقياً لو كانت
 اللام اه فيما سبق موقوفة على كون الاضافة ايضاً للعهدة الخارجية كما
 هنا رايه ثم الا انه لم يتعرف على الاضافة لظهوره في دليل الشبهة
 الى هذا الحقيقة قال العالم محقق هنا ان الاختصاص هو ما يصح ان يكون
 حقيقياً لو كانت اه ولم يقل ان الاختصاص هو ما حقيقياً لو كانت
 مع انه متفقين سابقاً وبينهما فرق واضح هذا انه فيصم التي لا
 الوصول الى بلفظ الهي وتوفيق رباني اعلم ان الاضافة الفعلية
 هي باعتبار الاضافة واللام ثابتة عشر اما باعتبار الاضافة قدر
 شتق لانه ان كانت الاضافة للعهدة الخارجية فلا الصلوة والحمد
 اما للعهدة الخارجية ايضاً واما للجنس واما للاستغراق وان كانت
 للجنس فاللام فيها اما للجنس او للعهدة الخارجية وان كانت للاستغراق
 فلا ماما اما للاستغراق ايضاً او للجنس او للعهدة الخارجية وبما
 اللام في ما نوه ايضاً لانها ان كانت للجنس فالاضافة اجماعاً

ادرك استغراق مع

ايضه واما الاستغفار واما للعهدي رجي وان كانت الاستغفار قالا في
 اما الاستغفار ايضه واما للعهدي رجي وان كانت للعهدي رجي
 قالا في الاستغفار ايضه واما للعهدي رجي واما الاستغفار واما الاستغفار
 بعضها ممكنة الارادة وبقية غير ممكنة والتميم بينهما ثم في بعض
 الافعال الممكنة الارادة بانها من القسم من قسم الاختصاص فموضع
 في حقه قد قيل ولو كانت الاستغفار فهو حقيقي فموضع اطلاقه ثم في
 فانه على هذا التقدير لا يخفى اللام في الصلوة والنجاة من الاستغفار
 ايضه والنجاة للعهدي كما يشاهد اتفاقا ودعوى كون الاختصاص حقيقيا
 على جميع التقدير المذكورة غير مثبت ولا يثبت وبما في قوله بناء على ما
 نغزاه غير قائم وحين فلا تفعل بل انما ان تلك الدعوى كاذبة على
 تلك النقادير ومن غير غير ذلك فليست في قوله فيما سبق ولا يخفى ان
 الاختصاص هو ما ادهم في كلام هذا القائل فموضع وجاؤه هو ان
 ليس ان في الثاني ان لم يكن تام وعدم التعرض له الاول ترجيح بلا مرجح
 اذا الاول غير بين ولا يثبت ايضه بقي هنا شيء وهو ان يخفى قوله
 جانب اللام ولم يتوقف على بناء الاضافة اصلا والظاهر المذكور في
 الامر فلا تفعل عن وجهه ولعل الترجيح مع محكي قوله ففقه نظر والعز
 ما ذكره سابقا فموضع ما بالنظر لا سيما في لا يخفى في ابدية التيقن
 بهذا القيد **قوله** ويكمل ان يكون إشارة ايضه شار بتيقن السلوب
 الى بعده عن عبارة في اشارة فموضع ما من قوله مع بعض المكات
 السابقة هو نفس المكات المذكورة لاصلا وما لا يخفى على من لم
 اذ في ذوقه وليست هذه الاشارة سببا في قوله وبمعنى ان يكون

٥١ ذلك ان نقول ان هذا بعيد عن تبيين ولذا اعنونه بتلك الدلالة
 ضعف ما في سياق و قد تم نقلا يره في محكي فلا تفعل **قوله** فيما
 من الكلام ما يتعلق بهذه المقام فتدكر **قوله** في جواب عن هذا الجواب
 على تقدير صحة لا بد في الاولوية كما لا يخفى ولعل لهذا اعنونه بقدر الجواب
 كذا قبل وفي ان العدل في الطريق كمشهور لغرض هذه التليته بدفع
 الاولوية كما لا يخفى فتدكر **قوله** بل هي في نوع توقيف على ما لا يخفى ثم لا يخفى
 ان الشئ محقق شار باختصاص الاراداف على ما يمكن بل يتبعه عما
 يدكره في سبب ما انكته وبقية وهو ان الصلوة على الاراداف لا يجوز
 الاتباع له وهو مسطور في كتب الفقه والموافق له في سبب التليته
 وجماعة واحدا ما خذ من كلام الشرايعا قبل مسجده ر
 ترك ان ترك قوله وعاية والى به الرحمة لجليلة مثلا **قوله** لانه بمنزلة
 قوله اه فاهل انه تركه لانه بمنزلة هذا القول بناء على ما ذكره سابقا
 من انه رحمة للعالمين فتدكر الرحمة عليه يتضمن نزولها عليهم ولما كان
 بمنزلة ومنه هذه الرسالة في كل شيء على الرموز والاشياء كال
 متا سبار وما للاختصاص قايين اولوية الاراداف ففقه رد اللفظ
 فلا بد ما قبل ان لا يستلزم التبرك ولو سلم فتدكر في الاولوية ولعل
 لهذا امر بالفهم **قوله** واغا فيه الكلام فيه ابرام لطيف كما لا يخفى **قوله**
 يعين على المناظرة ان من ادل الامر على ما يشعر به قوله وبما في فهم
 وسقط ما توهم بعض الماظرين في **قوله** وتبينها على ان الموقوفة
 قبل لعلمها كانت واحدة لانها متلازمان اشترقا فيكون اشهر كونها
 نكتة واحدة ما يشهدا **قوله** لا بل فيه شبه على عمل المناظرة فموضع

الرخ ثم دعوى التلازم غير مبنية ولا مبنية فتنب **قوله** على ان مواخذة
 بوضع الظام موضع المحضر **الانما** الالفاظ كمترا دقة قال بعض النقاد
 المواخذة والمناظرة والمباينة والمحاكمة والمجادلة والمناظرة العاطفة
 مترادفة **قوله** انما يتوجه انه في سوق الكلام على هذه **الاساليب** مع ان
 ان كل مواخذة انما هو الكلام الجزئي فائدة لطيفة فلا تطيع طر
 ولعل تلك الفائدة التي يحققها كما فطرة لبس في الكلام بل النسبة
 التي يشتمل عليها كما هو المفهوم في تعريف المناظرة **قوله** انما الكلام الجزئي
 ان لا يكون على قدر ذائقة صائبة ان المناسب للكلام ان يقال
 ان الكلام التام الجزئي فيتم التام الا انه لم يتغير لغير التام شيء
 لا التغير في الشئ لا جميعا غير من عند المحي في وجهه ولعل
 لذلك لم يتغير له الحق ايضا عما يظهر مما نزل عنه حيث قال المنقول
 لا يخفى في الكلام غير قطره ان في كلام ذلك العاقل **قوله** ان الاعتراف
 من وجوه كما لا يخفى على المتأمل الغايه وان الاعتراف به ذكره بقوله
 نعم فو حمله في ياتح احتمال في كلام العاقل على ان التخصيص الجزئي مناسب
 فصور به واستمر الحق به انما هو محله في سواغ الزمان وفي سائر الايام
قوله اما انما فقط وجه الظهور ان مدعى على ما عرفت من نفسه ثابت
 الحكم وقد تقرر ان الاحكام في الاشياء يتأثر بالتغييرات اذ الحكم اذ
 في نفس الامر من طر في النسبة والاداء فيها فاعلم وجوه حكمه في
 البقرة بطلان البرهان في المناظرة انما يتوجه الكلام
 خبر اذا كان العاقل مدعى به في الحكم **قوله** فلان المنقول
 اه يعني ان المنقول مطلقا سواء كان بطلان في خبره بقوله الزكوة
 واجبة

واجبة في قوله قال ابو حنيفة رة الزكوة واجبة على النساء
 واثباته كقولك انك اكرم زيد في قوله فلان اكرم زيد او غيرهما
 على ما يستفاد من قوله بل بقية وغيره فيما سيأتي من حيث
 منقول حكمي محض لا يتعلق به المواخذة انما يتعلق بنفسه المنقول
 وفي قوله قال ابو حنيفة رة الزكوة واجبة انما خبرية ليست
 الا وان كان منقولها اعم كما عرفت قال الشافعي في الروي
 قطره من هذا التحقيق الذي ذكرناه انه قد يتوجه منع والمطالبة
 على التفسير والمنقول نفسه وان كان لم يتوجه على الاحكام المنقولة
 مادام انما قلنا **قوله** بل بقية وغيره في قوله فعلم به انه بيان
 لمراد العاقل من قوله ان المنقول لا يخفى في خبره انما هو في خبره
 على الشئ فانه من مقدوره ايضا فلما رد عليه ان هذا المنقول في
 غير موجود في كلام العاقل فلا يصح النقل فانهم **قوله** في الالفاظ
 بيانه عما يظهر في بيان ذلك العاقل في كتابه مفهوما كان او كسبا
 اما انشاء ما دام اخبارا به **قوله** وطلب الصحة جارا كان
 فيكون المنقول في نفسه وان لم يخفى في خبره لانه يوجب التخصيص
 باعتبار عدم جريان طلب الصحة من غيره فيكون قوله ان ثبت
 ما قلنا فطلب الصحة ما نفع للتعميم عند كونه كذلك فخصه بالخبر
 فاجاب عنه بقوله فطلب الصحة جارا كان تغيره لمن هو بل **قوله**
 في التخصيص بخبر من غير ما سبب حاصل الاعتراف ان المنقول يتم
 بالكلام الجزئي وغيره في نفس الامر وطلب الصحة جارا كان في جميع ذلك
 اطلق المص بالكلية في قوله اذ انت بكلام اه فالمسبب لعدم

في نفس الامر وموافق لفظ كلامهم التخصيص بحرف تنقيده
الشئ ذلك الكلام بالقيده عند كونه يحل عرام اذ يلزم منه تخصيص
المنقول بالبحري فخرج به من بعض النقل وايضا يلزم من
عدم جريان طلب الصحة في الجميع وقد عرفت ما فيه ذلك التخصيص
كونه محال لا لاطلاق المص غير ما سبب من وجوه بطلانها
شبهه وهو ان مما سبب بقوله لا يخص في الكلام بحري فيما سبق
ان يقال فالاختصاص بالبحري والاختصاص به في التخصيص بالبحري
فلا بد له من نكته فتأمل فيها ومن قولها بنقص وجه اختيار غير
غير ما سبب عما غير صحيح فلا تنقل فيه ان هذا انما يتم اذ لا
ان هذا المنقول منه منع لزوم التخصيص على ما شبهه بقوله فلا يلزم
التخصيص فيما سبب وقيل ما سبب ان يقول قولها ان هذا انما يلزم
اذا كان ايج وذلك آخر فتمت **قوله** بمعنى ما قلناه له لا يكون الكلام
في قول اذ كنت بكلام عبارة عن المنقول مثلاً قد عرفت انه عام
لبحري ويلزم من الالفاظ مطلقاً فاذا قيد الكلام بالبحري يكون
معنى قوله ان كنت ما قلنا المنقول قبل يلزم التخصيص بلا ريبه ووجه
بعض صورة النقل وانما تعرض قوله ومدعيه مع انه خارج عما
كون فيه يتبين على انها قولان في ان احدهما لو كان لا معنى في
المذكورين يكون الآخر على ذلك المعنى لئلا يفتقر التفاضل بينهما
فتعبر به فلا يلزم التخصيص ان لا يلزم من التخصيص التقييد بالقيده
اعزكو تخصيص المنقول بالكلام بحري وعبارة بغيره في يقال
انه غير ما سبب والتقييد المذكور لا يحل بالمعنى مما توجه

العاقل

العاقل بل فيه فائدة لطيفة وهي التبيين بان هذا طرف من خبر
هو الكلام بحري كما عرفت وهذا معنى قوله بل فيه تنبيه على ان
ولعل وجه عدم لزوم التخصيص منه ان الكلام في عبارة عن النقل
وقد عرفت ان الجملة فيه فقط وان كان منقولاً لعل اعلم من
خبر او انشاء او غيرهما فلا يلزم من قولهم من نقيده المذكور
التخصيص ولعل من ذلك التوهم عدم متعلق النقل والمنقول
هنا من ذلك **قوله** فلا يخرج منه فائدة ذكره بعد قوله فلا يلزم
التخصيص ظهر مما ذكرنا في تقرير الاعتراف المذكور فلا تنقل
وانت تعلم انه كان قيل هذا الجواب انما يتم اذا ثبت ان قوله
ما قلنا هو ما يعني ما قلنا في قوله او مدعيه يعني او مدعيه
ولم يثبت بعد فليعلم على معنى الاول قولها فلا يتم الجواب المذكور
فاجاب بقوله وانت تعلم انه حاصله ان قوله ما قلنا او مدعيه
او مدعيه هو ما بالمعنى الثاني لا بالمعنى الاول اذ لا شك ان
لا يكون الا معني الكلام لانفسه بغيره قوله والمنقول قد يكون
اه وان المنقول قد يكون معني الكلام وقد لا يكون قبل قول او مدعيه
فان المعنى الاول يلزم ان يكون مدعي نفس الكلام فقط على كس
ذكرنا وانه بداهة محض بل ان فلا بد من حمل المعنى الثاني
مع لا يلزم محذور المذكور ولو حمل قوله ما قلنا على اطلاقه يلزم
اختصاص المنقول في نفس الكلام مع انه ليس كذلك على ما
فلا بد من حمل المعنى على معنى ما قلنا فيه لئلا يفتقر المنقول
في يتم الجواب المذكور بل ما يبين ان هذا التفسير الذي هو

عبارة
مدعيه

هو مفتوح الدليل المذكور فذكرنا ظاهره في قبيل الاكتفاء بعد الكثرة
 فلا يرد عدم الملازمة بين الدعوى والدليل في ذلك فلا يمكن كينونة
 النقصان المؤدية لا التناقصات فلا تفعل هذا ومنه
 يظهر وجه بعض الاصول في رسالته في علم الاداء من زياده
 لفظ في غيب قوله مثلا حيث قال فان كنت ما فلا فيه مع انما
 غير مذكوره في الرساله العنصرية ويسمى زياده كلمة العلى
 ايضا انما الدية مع غير مذكورة فيها ايضا **قوله** على ان البط
 اه حاصله ولين اعتمدا عن تلك اللوائح وسلمنا اذم ذلك
 التخصيص فلا تم كونه غير مناسب بل انما سبب تقييد الكلام بذلك
 كما بقده الشر المحقق لانه انما الظاهر ان الكلام في الترتيب بينهما اه
 ما في الكلام لطافته فيها لا يخفى **قوله** كما قال به هما العاقل المحقق لا غير
 ان هذا الحكم يستفاد من قوله لان القسم لا يتناول في تغيير الكلام
 عند قوله اذ قلت بكلام بقوله اي قول مفرد كان او مركبا غير تام
 مركبا ما اشاء با او اجبا راي لانه مقسم لا يتناول في غير مقول
 لا يخفى من غير محال لا يخفى **قوله** انما لا يخفى اه والحال ان
 انه لا يخفى ان قول الكلام بمعنى الشامل للجزء في غير محال ذلك العاقل
 على ما يستفاد مما نقل عنه ايضا يلزم ان لا يكون الترتيب مذكور
 حاشا لافساده وذا بطا فاجتمع في التقييد بذلك القيد مثلا
 يلزم محذور فكيف لا يناسب حتى يرد توهم المذكور **قوله** في
 الغير كذا صفة لكل من التثنية مذكورة في شارحه في التوضيح
 ان يكونا غير منقولين واما كونها مدعاة فلا ان يثبت الامر لا في

ما قبله

للدعوى

للدعوى انما لا ما قلنا فتدبر **قوله** فالتقييد به اوجه
 منها تبيين كل كماله او التبيين على ان هو آخذ اه ومنها
 الاستغادة فان ما قلنا يعني ما قلنا في او مدعيها يعني مدعيها
 وبان مدعيها يكون الامتناع الكلام ومنها عدم لزوم كون الترتيب
 غير حاصل هذه خلاصة ما ذكره بعض المحققين فظهر منه ان الجمع
 المذكور كونه لا منطلق كما زعم بعض الفضلاء وينبغي بعض آخر
 هذا واهي عندي ما ذكره بعض المحققين الفضلاء لان الوجوه
 المذكورة عند التحقيق اثنان وتعمل مراده لسبب الايهات
 قبل هذا مني على ان لا يكون كلام النائم والسامع غير جامع
 انه ما عرفت به تحقق التفتار في شجرة التلخيص وانت خبير
 امراد من الكلام هو الكلام الصادر بطريق الفقه والاختصاص
 فكلام النائم والسامع على خارجي القسم ولعل لهذا قال بكلام
 ولم يقل اذ تكلمت بكلام فتأمل في الفرق فانه دقيق في ذلك
 تفسيره ثم هو انما راجع ذلك القول بقوله انما اذ صدك
 كلام لانه في غدا به ذلك التفسير كما لا يخفى **قوله** نعم لو عمل الكلام
 على معنى الاصطلاح كما هو المتبادر في اطلاق لفظ الكلام في
 بين مما ظن به **قوله** لكان او في لان فيه حمل اللفظ على ما به
 انما امتداد منه والسامع الكثير الوقوع بينهم والقبض
 فيه استغناء عن قديما فيكون اخضر من حيث اللفظ والاعتد
 من حيث المعنى قال بعض الفضلاء في شرحه على هذه الرساله
 انما سبب مصطلح النجاة بل لا خسر منه اذ لان غرض الفقه و

الجزء

ان يراد به العلم اذ هو قد يكون ايضا منقولاً وكذا انشاء والتقييد بالغير
 جيد فقد ظهر لك من هذا النقل في **قوله** ثم هذا التقييد والتقييد
 بالغير على ما يقتضيه لفظ هذا التقييد ههنا وسياق كلامي على
 ما بينناك عليه فيما سبق فقد اخطأ من فسر هذا الكلام بكتا م
 بغيري فانهم **قوله** فلا حاجة الى التقييد قالوا لست ادري كيف
 مرقدن طرنا لا يخفى ان انما لا يحتاج في شيء من المواضع على تقدير
 الجزئية ان لو فهم من الجزئية خبرية الكلام وهو مع استيفاد كذا او با
 فيما رايتنا من الكتب كمن قد تصور في احد الموضوعين قال لا ياتي
 اما ان يقال لا يخفى ان التقييد الاول انما لا يحتاج اليه على تقدير خبرية
 مستعين التقييد وباسقاط قوله في شيء من المواضع واما
 ان يقال لا يخفى ان التقييد انما لا يحتاج اليه في شيء من المواضع
 على تقدير خبرية خبرية الكلام وكذا لو فهم من التقييد ان الواقعان
 في قوله فيطلب في وكلاهما ممنوعان فهكذا ويمكن توجيه كلامي
 قوله خبرية الكلام التمثيل لكنه بعيد جداً ثم لا يخفى ان هذا النوع ههنا
 في غاية السقوط اما الاول فلما مر منه بيان فائدة التقييد بالتقييد
 المذكور في قوله ويشترط ان هو اخذ انما يتوجه الى الكلام خبري
 فيه واما الاخران فلما سيجي في ذلك فلا تعقل **قوله** هذا العلم
 الحكيمه متفاد منه ومن قوله والعلم الحكيمه فيما سياتي ان
 سياتي الحكيمه لا يكون الا كلياً وهو عشرين درجاً في مجموع كنهه منقوله
 بما ذكره الفاضل السوال في حاشيته شرع الهداية منه ان قوله العلم
 موجود من سائر العلوم والمراد ببعضه موجود وسياق في ثم قال
 فيما

فيما نقل عنه هذه الحاشية لا يقال في هذا يلزم استعمال التقييد
 الجزئية في العلوم مع انهم ذكروا ان المصلحة فيما في قوة الكلية بل يلزم
 استعمال الجزئية في العلوم لان نقول هذا الكلام بخلافه بعضه لكنه
 غير واقع كما لا يخفى على من تتبع العلوم انتهى وتعداداً بقول اكثر
 الفاضل عنه في حاشيته على تلك الحاشية وقال مسوده والشرع في
 في حاشيته حاشيته شرع مطالع بعد ما قال ان سائر العلوم
 قد يكون جزئية وقد يكون شخيفية وما يقال ان سائر العلوم كلية
 فمن على الاغلب استدل من هذا التحقيق ظهر لك فوايه فلا نقول ولا نقول
 ظهر لك ان لا يجوز الا بغير مطلق الشيخ ان كان عالماً بصلامه لم يكن
 الصادر منه مطابقاً للواقع وتفسر الامر فكيف حال من تتبع
 الى ابره ان يحتاج لوجه في هذا الايمان بحججنا صادر عنها فغير
 ان يعلم انما مطابقاً للعقل والشرع ام اللهم احفظنا من زمره هذه
 لوجهة والحقنا بزمرة العالمين في كرهة **قوله** وايضاً المراد بالعلوم
 ان يعني ولين سمنان مراد من العلوم في كلامي يحتاج مطلق
 العلوم كى هو انظر الاطلاق لكن لا يستدعي وجوب ذلك ككل
 ايضاً لان المراد بعموم العلوم التي حكم عليها بكلياً في كلامي شيخ
 اجزاء العلوم التي وقعت بحسب النظر ممكنات مطلق ممكنات وكلام
 المصنف هو ما ليس من اجزاء العلم التي وقعت بحسب النظر ممكنات
 فيجب حملها على الكلية بل هو إشارة الى اجزاء العلم التي هي ممكنات
قوله تكون شرطية ان يكون كلامه في كلا الموضوعين شرطية وكذا
 المصنف في قوله بل هو إشارة الى كلا الموضوعين لما محتمل هذا ولا يخفى

١٠ قوله من هذا **قوله** لكن مما سبب انما كان من قوله وانما جعل
 حمل الكلام على الكمية اه فيما سبق وانما جعل حمل الكلام على الكمية مستباحا
 للمقام لا واجبا مع انهما يتفكر في الشيء سببه عن وجوب ذلك وانما
 اول قوله لانه يجوز ان يكون اما هو بيان وجه عدم جعل حمل المذكور
 واجبا يمنع الاستدعاء من شرح البيان وجه جعله مناسب للمقام
 بقوله لكن المناسب ان وجه تقديم وجه الاول مستغن عن البيان
 كما لا يخفى على اهل البيان **قوله** على كلا التقديرين اي على تقدير ان المراد من العلم
 في كلام الشيخ هو العلوم فكيفه وعلى تقدير ان المراد من العلم العلوم اجزاء العلوم
 التي وقعت تحت النظم **قوله** ليكن موافقا لما هو المقام اي في الكلام
 دلالة في كلامه موضوع بطريق الإشارة وهو محتمل كما مر آنفا لان محتمل
 لكونه جزءا من العلم لا بد ان يكون كناية فظهر انه ما فطر له قوله وايضا كمراداه
 قوله والعلوم الحكيمة فانظر الى قوله لا يجوز ان يكون لعله اختار هذا اللفظ
 بينها على رجليه الاول وعلى الثاني بل هو محتمل بوجه على ما لا يخفى وقد ظهر
 ضعفه في وجه آخر كما ذكرنا سابقا فلا تغفل وايضا ظهر منه واخرجه
 للمناسبة المذكورة فتدبر **قوله** فيقال لا حاجة اليه بل هو غل في نفسه
 لان الواجب انما او تقول عدم الحاجة كناية عن عدم النقص لان ما ليس
 بغيره لا يحتاج اليه كما مر في مثله بعض الفضلاء عند قوله في كلامه هذا العلم
 فيما سبقت ما نطباق اليه بل كدعي على كلا التقديرين اظهر من ان يكون ذلك
 والظاهر انما خذله في هذا القول في الفاضل تحت اشارته اجمالا
 ينبغي ان يعرف بعد اذ فقه الكلام اه فلهذا مع القيد الذي ذكرناه
 وان عرفت بالنظر بالبصرة اه فلهذا مع مقتضى ثم اشار بقوله

على

على ما حققه بعض المحققين في الاول بقوله كما هو مشهور في الكتاب من
 ترجيح جانب القيد فاصلا كسبختار ما اختاره بعض المحققين **قوله**
 في المعنى ما به وقع مختار عندهم ثم لا يخفى ان الفاضل كسبختار ما اختاره
 بعض المحققين ولم يتعرض لاصلاح مشهور بين جمهور ابناء علم
 احوال مشهور عليه وهو منكرة لا مناظرة واما بناء على اصلاح كسبختار
 الى التكلفات لا يلبس ارتكابه بالمقام التعريف ان ارتكابه بالمقام
 الفاضل مسعود الرومي لقوله الاصلاح فلا يرد عليه ما اوردته **قوله**
 في معنى ما به وقع مختار عندهم واحد علم ما اختاره مسعود
 الفرق منه حكم هكذا ينبغي ان يكون هذا المقام كونه موفق **قوله** في القيد
 اول اه انما قال اول لان معنى على ذلك على ما يشهد به تعريف المختار
 وسبق المتن كما لا يخفى سواء يبرز بالفعل او لم يبرز فلا يرد عليه
 المناسب في التقييد واجب **قوله** وذلك اي بيان اولوية التقييد على
 تقدير كونه المناظرة معقبا بالتعريف الاول وعدم اولوية على تقدير كونه
 معقبا بالتعريف الثاني ثبت وتتحقق لان معنى **قوله** وان كان
 طريق المناظرة بالمعنى الثاني لكنه ليس منها بالمعنى الاول اقول انما
 هذا الاستدلال إشارة لا بعد عدة من طريق المناظرة وعدم
 اعنيارة لانه مبني على التعريف القيد المعبر فلا عثرة به وانما العثرة
 كونها منها بالمعنى الاول وهي عندى ان قوله طبع سليم لا يرد في
 يجوز الطلب المذكور **قوله** لانه في الحقيقة في قبيل ما لا يقع في مثل
 وان نصف فيه ادعرت هذا فلا يرد عليه ما اوردته بعض
 المحققين فلما حيث قال الفاضل في العبارة ان يقال في نفسه

المنفلا

من طرق المناظرة بالمعنى الثاني وليس منها بالمعنى الاول كما لا يخفى عليهم
 له ادنى دراية لا سبب الكلام انتهى قوله ومطلب يقينا وقال
 بعض الفضلاء فيه ان البحث في ان القائل اذا كان ناقلا فاما ان يكون
 العلوف للخصم علما جازا او لم يكن معلومة بذلك العلم بل كانت
 مشكوكا او مظنونة او غيرهما فاما الاول لا يطلب العلم في علمه
 له الطلب فالعلم المذكور بمعنى لزم فلا وجه لما قاله الخشخاش واما
 المطلب يقينا او ظاهرا فلا مدخل فيما سوى البحث لاجل محال الخشخاش
 على العارف بالمقام واسباب الكلام انتهى ولا يخفى ان هو ببيان
 خلل هذا الكلام في نفسه فاده مع قطع النظر عن قدومه في محل
 المسند وذلك موجه على قانون التوجيه فلا يرد ما يتوهم من هذا
 الكلام على مسند وذا غير موجه ثم لا يخفى ان هو هنا ما قاله بعض الفضلاء
 ادلا وجه لهذا الكلام في هذا المقام نعم له وجه في صورة طلب الدليل
 على مدعى فافهم قوله اللهم الا ان يرد بالعلم الى وجه الضعف ثم رايه
 بالعلم في المسهور ان هذا المعنى ليس من معاني مشهورة للعلم عند هم
 فحمله عليه بعبارة مقام وان كان قريبا من حيث المقام الا انه بعيد
 من حيث اللفظ فلا يخفى عليه ما قيل ان تصويره بالعلم الضعيف
 هذا الجواب بل الضعيف فليكن المشكوك في ظاهره ان ضعف العلم
 ليس من حيث بل هو من حيث فافهم بخلافه ان يطلب العلم في علمه
 عليك ان هذا القول منه او لا ثم ارسله رايه بقوله لكنه تطويل يستغنى
 عنه في هذا طرفة من على ما حقق في القول الاول من ان المراد بالعلم هو
 العلم المناسب للمطلب فلا شك في ان الطلب للاستدلال بالعلم

وان كان صحيحا في نفسه لكنه تطويل يستغنى عنه فلا وجه لما قيل
 وهذا الطلب يتصور فيما اذا كان العلم معلومة علميا طلب
 العلم من الناقل ليظهر اهل الباطن فكل فائدة عن غيره ان من الذي يعتمد عليه
 لتيقن الظن علما او لفائدة عن الظن البصر وتجاذبه ما به ناقلا ظهر
 ان ما ذكره من قول تطويل يستغنى عنه ليس ما ينبغي ان يقال
 وهذه الاستدلال بقدر العلة الغائية اشارة لا دفع في نفسه بل هو
 وروى على هذا الوجه المذكور حاصله انه لا يجوز طلب العلم في علمه
 للامتحان المذكور اذ يستلزم بعده لفائدة الغائية فلا وجه
 وحاصل الدفع في رايه بقوله وهذا الاستدلال به اذ لا يتم
 المذكور انما يستلزم ان لو كان الحق في الامتحان المذكور
 آخره اذ لا يظهر ان ذلك اذ قد عرفت ان العلم
 منه اظهر ان الضعيف فهو راجع في الضعيف الى اظهر ان الضعيف
 نوعين به ظاهر وان هذا كله في رايه بتوصيف الامتحان
 وهذا الفرق بحسب اللفظ بقوله من اظهر ان الضعيف فظهر ان
 التوهم المذكور من على الفعل عن التوصيف المذكور والافعال
 ولا حاجة لا دفعه لا ذكر هذه المقدمة ثم رايها بقوله لكنه
 تطويل يستغنى عنه لوجه عدم بياقة الطلب المذكور للامتحان
 المذكور حاصله ان ذلك الطلب للامتحان المذكور وان كان
 في نفسه كونه غير لائق للمناظرة من حيث هو مبطل لانه
 تطويل يستغنى عنه في هذا طرفة من رايه بقوله يستغنى عنه
 ان الاستدلال لعدم البياقة لتطويل مستغن عنه قال

قال بعض الافاضل في الامتحان قلنا احتمالا قد حصل امتحان
 كختم الامتحان وهذا ليس بمبراد وهو لا يبرأ لظواهر الصواب
 وانما هما امتحان كختم الامتحان ليعلم ان علمه هل هو ممن يعرفه
 يصح معه المظنة ولا تعد دعوى الاولى وثالثها امتحان نفسه
 ليعلم ان علمه هل هو مطابق للواقع او لا ومتفاد من كلام
 من كلام الحق لكنه تطويل ان مراده الثالث لا الثاني لانه لا بعد تطويل في
 يرد على الشك ان الحق النقل لو كانت معلومة يليق طلبها الامتحان بلغة
 اما الحق منه اظهار الصواب وان تعلم انه وهو قوله ومتفاد
 من قوله لكنه تطويل ان مراده الامتحان بان يكتفى بالثالث فقط لا بالثاني
 مع بعض مع الحسنة وقوله لا بعد تطويل في العلم اليقيني كلفه وليظهر
 حاله من بعد المصنوعة وبنينا فلو كان مع بعض مع المناظرة ومن اجلها
 والا فلا يقدم عليها وهذا القدر كاف في صحة المناظرة مع اول
 من غير حاجة الى ذلك الامتحان وعدم كونها فلا شك ان الامتحان
 بالحق انما لا بعد لطلب تطويل الحق يستغنى عنه عما خافه فلا يرد
 ذلك عليه الا يرد فتأمل والنصف **قوله** وهذه البينة لا ينافي اه
 ما لا يتعلق بالقول لكنه غير مناسب لتناقض كماله لا يرد عليه
 ما يرد على محقة عند كورة فتدبر **قوله** وفيه نظر فلو عذره ولا ينظر
 ان لا نتم ان طلب الحق المعلوم للحصول العلم بطرق متعددة
 غير مناسبة في مقام المناظرة ويوده قول ابراهيم وممكن
 تبطل من قبله كما لا يخفى على من قلب اوله السمع وهو شهيد
 انتم وانتم خير بان صحة النقل ان كان معلومة بالعلم اليقيني

طلب

فطلب ترك العود مرة اخرى لتحقيق اليقين من جرمه اخرى كان
 صهي في نفسه اذا العلم ان جرمه من علم واحد الا انه غير مناسب
 لما فيه من شائبة تحقيق الحاصل لان كل واحد منهما من طواقد
 ولانه يؤدي الى تضييع الاوقات فيما لا فائدة بعينه بخلاف ما يقصده
 ابراهيم من لان الاول بيان والبيان في نفسه كالبصائر
 عم لم يقع في مقام اه في مقام المناظرة كما مر في بعض الفضلاء
 ولعل ما ذكرنا وجه النظر ما موده بقوله فانظر فلا تنقل **قوله**
 وهذا وعند علمه وفعاه حاصل هذا بالدعوة على ما ينظر من
 من حين الحق وهو لب كماله ان هذا الدليل الذي ذكره الشر يقول
 لو كانت معلومة ان على اطلاقه ليس يستقيم لانه انما يستقيم ويترجم
 الخط الذي هو التيقن كذا اذا كان المراد بطلب الحق عند كورة
 في كلام المحم الطلب الحاصل الذي هو الطلب على الوجه اللابن و
 ذلك مع واما اذا كان مراده طلب الحق الموافق للمناظرة اه وهو
 انما فلا يستقيم الدليل المذكور اطلاقا ولا يستلزم ولا يقتضي الخط عند كورة
 في قطعا بهذا والفظ ان المراد به هو الطلب على الوجه اللابن كما هو
 اللابن بالارادة فلو كان ما هو لازم على ما يقصده وقد عذره في
 لا يترك الاما هو لا ين عرف فتدبر **قوله** الموافق للمناظرة ان اريدنا
 الموافق للمناظرة التامة فلا وجه للنعم المذكور وان اريدنا
 الموافق في الجملة فان من قوله ولا يمتثل القدر انين السابقين فلا
 انه لا موافقة في مثلها في الجملة البينة كما في الوجه اللابن فلي هذا يلحق
 كلا الوجهين بالمناظرة فجعل الآخر حكيم كجيب كما لا يخفى وان بقوله

بتدليل ان
 معلومة

احد هما لا يغادرون

وانه اريد بقوله لا ولا في آخره فيصور في نظر من يفتقره وفاد
 وان قلت لا نعم اه وهذا ايراد على الدليل المذكور ايضا في قوله
 فان قلت في هذا المنع الاول انما اريد بقوله وهو ما دفعه انما
 لان متعلقه مقدم على متعلق الاول كما لا يخفى ارا انه قد تم المنع الاول
 لما قد تم الاجابة في بقية الكلام في الطلب المذكور المنع في كلام الحق على
 ما يشعر به قوله اذا كان المراد بطلب الشيء في كلام الحق اه **فقد روي**
 يجوز ان يكون الشيء اه يعني يجوز ان يكون تلك الشيء معلومة في نفس
 الامر للطلب لكن لم يوجد له علم بالعلم في ذلك حين ارجع الطلب
 بناء على الزعم **قوله** قلنا لم اراه حاصلا ان المراد بطلب الشيء معلومة
 للطلب كونه معلومة في زعم واعتقاد من ذكره في غير ما علم فيكون
 معلومة في نفس الامر ولا كونه معلومة في نفس الامر كما زعم السابق ورد
 الا ايراد ان المذكور وما ورد عليه ان جواب هذا الخبر رواه كان وفيما
 السؤال المذكور في الخط الابر ليس في حقه ذات اولئك الظاهرات
 كونه الشيء معلومة في نفس الامر كما فهم السابق باراد التلخيص بقوله
 على ان طلب الشيء اه يعني وكل شيء سلمنا ان المراد بطلبه معلومة كونه
 معلومة في نفس الامر ولم يكن له علم بالعلم حين الطلب كونه المنع المذكور
 ساقط ايضا لان الشيء المعلوم في نفس الامر غير سابق اليه لان
 بحال المناظرة في وقت المناظرة هو الطلب بعد التوجه الى التفتت
 الى الوجود لا الطلب جزافا والعلوم بالعلم وان لم يكن قطع فتقول
 في التوجيه انا بعد التوجه والالتفات اليه قطع الحصول على
 ما قالوا **قوله** قطع الحصول في منع ط وهو كونه العلم بالعلم بعد
 التوجه والالتفات اليه ضروري للحصول مع تذكر ان هذا عند روي
 اما

طلب

اما وقلنا انما لا عرف هذا المنع عن نفس الشيء قال على ما قالوا
 بهذا ويمكن توجيها كلامهم بان مرادهم من قوله العلم بالعلم
 التوجه انا العلم بالعلم بعد التوجه التوجه التام والالتفات
 الكامل فمطلوب الحصول في هذا لا يتوجه عليهم ذلك المنع كما لا يخفى
قوله فانه يجوز ان يكون عرض المناظرة فيه ان ما في شرح الادب
 المسعودي ليس بل هو انه يجوز ان يكون عرض المناظرة بشي آخر
 مع اقرار الصواب كما لا يخفى على المناظرة المتأديب بادب الشارح
 العاقل مسعودي وما بينهما من الفرق ففهم كلامه بشاره بينت
 الى اخطار الصواب في هذا الصلة والاشارة الى ما يشبهه
 كلمة مع في قوله مع فلا تغفل فلاف ادع هذا التعدد فالرد
 ساقط غايته كما لا يخفى **قوله** بالغ في حقهما الاظهر ان يقول
 هو من وتعد ما بهذا المعنى كما قاله فيما سبانه الا انه عدل من حيثها
 ان لو قال هو من مثل ما قال فيما سبانه يمكن لبيان ان يمنع الا
 مسته ايجوز في علم كون ذلك معنى مقصودا هو من هذا فانه لطيف
 فقد ظهر انه لا وجه لما ذكره بعض الافاضل حيث قال الاظهر
 بالمعنى المذكور انما في وجوه **قوله** فلاف ان كل عرض اه على
 يعني انه اريد بالباعث الباعث بمعنى الباعث والحق انما
 مع منع آخرهما عرضا على غايته فيلزم تقدم العرض فقط وحياله
 مع ولا نعم ان كل عرض غايته بهذا المعنى فيلزم تقدمه فيكون
 فان قلت هذا المنع مناف لما مر من ان العرض بالعلم التام
 متحدان بالذات مختلفان بالاغباء ما ينبغي منه ان كل عرض على

على غاية بالهت فلت يجوز ان يكون المراد من الغرض الذي تجل العلة
 العائية ذاتا ما يكون غرضا اصليا ومستقلا في الباعث واما
 ليس كذلك لان اطلاق الغرض اصليا والشيء الآخر غرض ينبغي على
 يومى اليه كلام الشيء الذي هو المراد كما يشهد به فظهم ان المراد
 من المنع المذكور مع اتحاد كل غرض مذكور على ما مع غلة عائية لا مع
 اتحاد مطلق الغرض مع العلة العائية ذاتا وان كان طاعية
 يومى مع يلزم المانع يتكلم ان ينبغي ان يفهم منه المقام فانهم **قوله**
 وان اراد بالباعث الباعث في الجملة فلمنا ان كل غرض علة عائية
 بهذا المعنى ونقدده يستلزم نقدها كغيره لان نقد العلة العائية
 بهذه المعنى يستلزم توارد العائتين **اه قوله** وايضا يرد عليه ايضا
 ان نقد العلة **اه قوله** اذا لم يكن مدخلية العلة **اه** اي اذا لم يكن مدخلية
 كذا واحدة من العائتين العائتين في وجود المفعول الا في حيزه علة
 عائية وهذا هو حاصل المدخلية في هذه القضية مع يجوز ان تكون **اه**
 الفلان المناسب لسوق الكلام جواز ان تكون مدخلية وجوده **اه**
 انه شرط ايضا كما لا يخفى على من له ذوق في سوق يقي انه كما يجوز كون مدخلية
 كل منهما في وجود المفعول في حيث انه علة عائية يجوز كون مدخلية كل منهما
 في وجوده في حيث انه شرط ايضا هذا هو التفرع المناسب **قوله**
 في المفعول وما نقل عنه في ما حيث قال في نقد العلة العائية في
 ان غلبتها انما هي باعتبار التصور ولا شك ان نقد العلة العائية
 يجوز ان يكون شرطاً للمفعول وان لم تكن يجوز ان تكون نفسها شرطاً
 فنحفظ استمر هنا وقال بعض انه فليس في تقرير هذا المقام

ان كل

ان كل واحد من العائتين العائتين شرطاً للآخر مشروطاً به انتهى
 وانت تعلم ان هذا التقرير لا يناسب بهذه المقام كما لا يخفى على المصنف
 اذا عرفت هذا فان علم من قال هو ما ليست شري ما معنى قول العلة
 العائية شرطاً مع ان اكثر ما يكون مقدمات الوجود والعلة العائية
 على مكانة كغير تلك الحاشية المتقدمة عند فهم معنى علية
 تلك العلة او لم يفهم معنى وجود الشرط وظهر ان المراد منه وجود
 خارج كما هو قال انشر محاذيق في هذا الزمان فتعلم كقول دور
 الرمي من غير حجة ولا دقة ومن استند على الامم فليست شرط
 المحقق عنه قول المصنف وما يتوقف عليه وجود الشيء **اه قوله**
 وفي انما يلزم توارد العائتين المتعاربين **اه** لانا اعتبرنا احدى
 العائتين العائتين من حيث انها علة عائية مع سائر العلل
 والشرط والمفروض ان العلة العائية الاخرى من جملة الشرط
 حصل منهما بناء على هذه الاعتبار عن مستقلة واذا لاحظنا
 العلة العائية الاخرى من حيث انها علة عائية مع سائر العلل
 والشرط والمفروض ان العلة العائية الاخرى من جملة الشرط حصل
 منهما بناء على هذه الملاحظة الملاحظة علة مستقلة اخرى كالتفكير
 بينهما اعتبارا لاذاتهما اذ في وقت ملاحظة احد العائتين العائتين
 مع سائر العلل في كل من الاعتبارين المذكورين لانه وان يلاحظ
 علة عائية اخرى تكن لانه حيث انها علة بل حيث انها شرط فلا بد
 في نقد ادبتك العائتين العائتين مستغنيين على معهود
 واحد شخصي اذ لا استحالته فيه **قوله** وكان في بعض عبارات

عبارات الحاشية نقل عنده يمكن ان يكون مراده بعض العبارات قوله
 فمنه يعلم ضعف القول اه يدل ان يقال فمنه يعلم ان فاده اذا اول
 جواز التقدو بالا اعتبار دون انما انتهى قوله يدل ان يقال فمنه يعلم
 فساد القول بغير مع انه مما سب لا اول كلامه حيث قال هذا ينبغي على
 عدم جواز تعدد العلل اه هذه والبقية يمكن ان يكون المراد ببعض العبارات
 قوله سيندرم توارد العلنيين المتصلين فالبيان عن التقييد بالتعارفين
 بالذات فتدبر وبالحمل ان في بعض عبارات الحاشية إشارة الى التوجيه
 لا محالة وانما اظهر ان التوجيه المشار اليه هو التوجيه الذي ذكرناه على
 ما افاده كلامه ان فلا تغفل هذا اذا كان المراد بذلك التبعي قوله
 فمنه يعلم ضعف القول اه كما نقل داما اذا كان المراد قوله سيندرم توارد
 العلنيين المتصلين من غير تقييد بالتعارفين كما اشرنا اليه فان
 الإشارة لا ما ذكره محي فلا حاجة الى الظن وتعلل لهذا قال فليست برحمة
 نفع كلا التقديرين لا وجه لما ذكره مولانا العاضل عبد الرحمن الكوردي
 حيث قال وتعلل وجه التفسير انه ليس في بعض عبارات الحاشية إشارة
 الى ما ذكره لانه ليس في الحاشية محمول قوله توارد العلنيين المتعارفين
 بالا اعتبار ليس محي بل محال توارد العلنيين المتعارفين بالذات هذا
 انتهى قوله او مدعياه هذا مقام كيناه الى تتبعه لينكشف
 لك بادفع توضح فنقول في دعوى انه الملك الكلام ان اصل هذا الكلام
 الذي ذكر في هذا مقام بقوله اذا قلت بكلام ان كنت ما فلا فيطلب
 الصحة اه اذا قلت بكلام ما ان يكون ما فلا فيذا او مدعياه فان
 كنت ما فلا فيطلب الصحة وان كنت مدعياه فالدليل انه

انه حذف بقرينة قوله او مدعياه قوله فاما تكون ما فلا فيذا ختصا
 في العبارة ثم وضع الشرطة الاولى التي ذكرت لبيان الحكم القلي اول
 وهو قوله ان كنت ما فلا فيطلب الصحة من عند التقديم على قوله
 او مدعياه الذي هو العلم انما ولكن هذا التقديم غير ما في على اهلها
 وبقرينة ان كنت ما فلا قوله وان كنت مدعياه بغير مقدم الشرطة
 الثانية التي ذكرت لبيان حكم قسم انما اعني قوله او مدعياه للاختصار
 المذكور ايضا فيبقى هنا المختصر فنعم ما قضاه العاضل وعصده كملت
 والدين نعم لو قال وان كنت ما فلا بالفاء كي ذكرناه كما ان حسن دليل
 لذلك قال بعض الافاضل في رسالته للاستاذ اذا قلت بكلام فلا في
 بالفاء فظهر من هذا التقرير ان قوله او مدعياه طلب ما ليس وقع في
 الشرطة الثانية حتى يرد عليه ان الظن مدعياه بالواو بل ما وقع في
 قسم انما فلا تغفل وبهذا انتهى تحقيق ظر محمد وان دفع الايراد والكل
 محققا ما صدر عن مرتضى من نعم كلام الامير امير الكلام اذا وافق شانه
 والا فهو مما شانه هذا اما ظهر في هذه الابواب وان علم بالصواب
 قوله بين مقدم متصلين المذكورين يمكن ان يخرج المتداولة و
 انه شئت المقدم منه الثاني لا شئت المقدم وذلك ظن المراد من المتصلين
 المذكورين قول المص ان كنت ما فلا فيطلب الصحة وان كان مدعياه
 فيطلب الدليل ولا يخفى ان المتصلة الاخيرة وان يكون مذكورة صراحة
 الا انما اشار اليها بقوله فالدليل فكأنها مذكورة بهذا الاعتبار
 المتصلين بالمذكورين بين مقدم فلا يرد ان المذكورة سلمت
 في الاول دون انما هذا ولا يذهب عليك ان الختم انما يجعل كل واحد

صيف

لا انفصال للتحقق بين مقبض متصلين بل لا يجزئ ان يكون عن حاصر اذ الكلام
 اجزئ قد يقال بل لا ينفك ولا دعوى كلام السابق واساسي وهذا ما ساق
 من محكي في توحيد نفسيا الكلام بالتمام الجبرس هكذا ذكره بعض الافاضل اقول
 هذا الجبرس على الجمل السابق والحق انه لا مصادق بين الكلامين اذ كلامه
 هو بالنظر الى اطلاق الكلام في قوله اذا قلت بكلام فالمنع في الجمع في
 اكله عن اذن من افراده ما ليس بمنقول ولا مدعى كالمفردات والامر بان
 التقييدية والاشائية على ما مر ان لا يجزئ على الترددية المحذورة ان لا يجر
 لاقسامه والاشاء المحقق على اى هذه الاتجاه ولا حفظ اختلال الترددية
 المحذورة بناء على اطلاق الكلام وان لم يكن ذلك على الافراد منه فاما في
 المعتمد بناء على عدم جريان المناظرة فيما قيد الكلام بالتمام الجبرس لثبات
 بجملة محذورة محذورة وقد عرفت ان المراد من الكلام هو الكلام الصادر بطريق
 التقيد والاختيار فكلام السابق واساسي حاصر من المقسم والغلم يلتفت
 اليه لشر تحقيق فلا شك ان الترددية محذورة حاصر هذا التقييد فالوجه
 وجه عدم جعلها لا انفصال للتحقق ما يظفر من تقريرنا لا ما ذكره ذلك البعض
 اذا قد عرفت ان هذا الوجه وحكم على المناظرة منه على تحيله القاسد
 فيما سبق وقد قررنا هذا المقام فلهذا من تقرير محكي في تقرير كلام المقس
 هو بناء على وجوب على الاطلاق وعلى التقييد والفصل مع ان ذلك قد علم
 باحسنة في سبق حيث قال في التقييدية احسن من وجوهه وبالله
 كمال ما يتوهم من التناقض بين كلام محكي على تقريرك ايضا لكن من وجه
 آخر فانهم لا تغفل خلاصة الكلام في تخفيف هذا المقام ان كلمة
 لمنع الجمع قبل التقييد محال محكي ولا انفصال للتحقق مبدء كما قال التوهم

وسمي

وسمي توجيه قوله لا انفصال بين ما بين المتصلتين مشار اليه قوله
 كسب اللفظ فذا فصلت بجزء التحققة والفظان المقسم هو الكلام المقيد
 بالقيود المذكور كما اختاره الشرفي سابقا وكما هو باحسنة
 فيه ايضا فالمرجع مع الجبرس المتوهم عند التخفيف نعم قد كلفه جعل
 كمالا يخفى ولذلك اخذه محكي بناء عليه فتأمل في هذا المقام ايضا
قوله ايضاً اذ لم يبعد لا انفصال بين المتصلتين وقال بعض
 الافاضل في بيان وجهه لانه في يكون التقدير اذا قلت بكلام فلما
 ان يكون ان كنت ما قلنا فيطلب منك الصحة واما ان يكون ما
 فيطلب منك الدليل فمرجع الكلام في اذا قلت بكلام فلما
 ان يكون كونك ما قلنا مستلزما لطلب الصحة منك واما ان يكون
 كذلك مدعي مستلزما لطلب الدليل منك وفي البيان انه لا مصادق
 بين الاستلزامين لتحقيق مصادق لا انفصال هذا الترددية المحذورة
 من بيان وجهه او لا على زعم حسب ما يفهم من كلامه ثم بيان
 عدم شئته كما قال محكي والافراكه هنا بمعنى مما لا يخفى على احد
 قال كسب اللفظ اشارة الى قوله لا انفصال بين ما بين المتصلتين
 شبه على محكي والمراد ان لا انفصال بين مقدمتين ما بين المتصلتين
 بقدره كصناف فهو كسب التحقيق كلام صحيح مطابق لما هو مختار
 عند الشرح وهو اللفظ كما بيناه فان بعد توحيد قول التوهم
 بهذه التوحيد من قبل محكي يلزم التناقض بين كلامه هو بناء على
 اولاً انما يمنع الجمع بين مقدمتيه ولو كان التوحيد مشار اليه
 بقوله كسب اللفظ ذلك فكانه قال ما بينا بناء على ذلك ان لا انفصال

ان كنت

كتحقيق بين مقدمته ان دلائل المناقشة بين هذين القولين ظاهرا جازما
 فلتأتي ولمست ظاهرا قريبا سابقا فتدبر وقال بعض الفضلاء
 بحسب الظاهر يجوز ان يكون مراد هذا المنوع من الغرض ما ذكره ولا يخفى
 مراده على ما ذكره بعد جملة من حيث اللفظ مع انه يحتاج الى لغة دقيقة
 فلا تغفل **في مسأله** اعلم ان النسخ هو ما يختلف في بعض ما
 نفس لاثبات الحكم ادوية بعض اخر منها من حيث ثبات
 الحكم في الاول في نفسه مدعي مسأله من وجهين الاول ان كانت
 ما يستعمل ما يبان غير العلم بخلاف من مدعي من معنى العلم ليس
 الا وانما ان الاثبات لا يثبت الا في النظرية فيقول اما بالليل
 او بالنسبة على ما ينبغي فالبيان بغير كليهما على ان الحكم في نفسه ثابت
 والدليل مبين له لانه موجود كما هو مفهوم من هذا لفظ الاثبات
 ومن غمته تراهم يقولون فصل في اثبات حكم الظلال ونحوه فيقولون
 ان في بيان نبوتنا ومن جملة ما ذكره الفاضل الارعند قول المصنف
 اثبات النبوة على الثاني في مسأله واحدة ظاهرا قريبا
 قال في مسأله لا يمكن توجيهه فتأمل فيه ان كنت اهلالة **قوله** ضروريا
 فضا اشار به الوصف لاصل الاطلاق كى صدر عن البعض
 قال او القينة ان كان ضروريا **قوله** واما ما يقال من ان الظاهر هو
 ما في قوله الظاهر بيان ما يقال مع انه ليس بوجوده كلامه صواب
 وهو مولانا عصام الدين في شرح هذه الرسالة ما لا يخفى على
 من له ذوق سليم ولا تغفل وبنها يخل ما يتوهم من عدم مطابقة
 هذا النقل للمنقول عند **لما وقع** ولما كان هذا التفسير

على

التفسير

على لفظ ما يفهم من التعريف ثم هو النسخ انما ما يحتمل الصدق والكذب
 وهو ان ما يفهم منه ان النسخ من يفهم الحكم مطلقا وكذا انه على ما
 قول المعتز بطريق التفرع فيما سبقت فكل نسخ بغيره لا من
 بغيره مطابقا الحكم الواقع كما زعم صاحب قد يقال اعترض عنه
 بعض الافاضل بقوله وذلك كما تقرر ان مدلول النسخ انما هو
 واما الكذب فاقبال على فالكلمة بغيره ان النسبة التي كذا
 مطابقة للواقع الشتر ولا يخفى ان هذا الاعتذار على لغة برهانية
 ليست بل هو سلس من عدم الفرق بين صورة الدعوى
 فلو كان الامر كما ذكره ذلك البعض يلزم ان يرتفع مؤنة
 طلب الدليل واقامة من المسند اذ يكفي ان يقول جواز **قوله**
 ان هذا الدعوى صادقة لان مدلول النسخ هو الصدق وبطلان
 اظهر من ان يكفي وبما يحتمل نفسه اكثر من ان يحصى فافهم
 كان الحكم بعد هذا فافهم حقا اه فافهم ان الظاهر
 من يفهم مطابقا الحكم للواقع سواء كان حكمه بغيره او
 او نظرا باطلا وفيه تخفيف التفسير بالاجرة من كما قلنا في
 اذا عرفت هذا فنقول في تفسيره اشارة الى منع هذه المقضية
 المطلوبة على ما سبقت به قوله وهذا القدر كاف في حقيقة التفسير كما لا
 لان امتداد مدعي مدعي بغيره يعرف من يفهم النسخ الى
 الدليل والنتيجة بل الى الدليل فقط على ما استقامت حقيقة النسخ
 الفاضل المسعودي في قوله اذ اشترى المعدل حيث قال الله
 في تفسيره لاثبات الحكم بالليل اياك والغلط في لفظ المعدل

بغيره

لا من يفيد الحكم يفيد حكم مطلقا كما زعم صاحب ما يقال بل
 وجه لا إطلاق المدعى على من يفيد الحكم البديهي المحل لا فائدة في دعوى
 في دعوى ذلك الحكم إذا لا ينصور المنازعة فيه من فاعل قوله وهذا القدر
 أو المبدأ في كاف في كونه رايان التخصيص التفسير نفسه مهم باب
 الأخير من فتدبر قوله على ان النعماء حاصل وليث سكتا ان هذا
 القدر ينفي كاف فيه ولكن لا سكتا في ذلك التعميم منها اذ هو يستلزم
 كون اعم من السابق وذلك خلاف مقتضى التقابل فيرد علينا ان لم يبق
 حسن في التقابل المذكور اصلا كما لا يخفى قال بعض المحققين في وجه الاستلزام
 المذكور ان لا حصر زعمه باحد القديسين اذ لا يأتى السابق من حيث انه فاعل
 منقول لا بالدليل وبالنبية فلم يعم حكمه لسبب من النظم فمن يفيد مطابقة
 النسبة للواقع ينظم السابق اذا كان الحكم المنقول به فيها ظاهر وقد
 اصاب من قال ويمكن ان يقال مراد من النسبة المطابقة للواقع
 فيقيم السابق اذا كان الحكم المنقول به فيها النسبة المكونة في ذاتها
 من غير معارضة النقل بما كان هو المبدأ من الافادة فلا يلزم كون
 المدعى اعم انتهى ولا يخفى ان هذا تفصيل لجواب الاول من جواب
 بعض المحققين حيث قال لا يمكن ان يقال لجواب بوجهين احدهما
 ان المراد من النسبة نسبة من يفيد والنسبة المنقولة ليست
 كذلك انتهى الا ان هنا سبب لقوله كما هو مبتدأ الا فادق ان لا يكون
 هذا الجواب بالامكان بل يقال والجواب عنه ان المراد ان كما لا يخفى
 على من له ذوق سليم ~~من~~ ولا الحسن التقابل ويمكن توبة
 نفى الحسن دون الصحة على هذا القياس فوجهان على ما مر

فتوجه

فتوجه قوله لا يخفى في ذلك ان هذا العطف على عطف
 قوله او مدعيها فانه ليس من قبيل عطف المفرد على المفرد حتى
 يخفى في ذلك ان هذا العطف من قبيل العطف على معمول
 عاملين مختلفين والمقدم ليس بمجرور يعني واما ان شرط صحة
 عند المجربين كما يشيخ ابن الحاجب منتف هو ما بل هو من قبيل عطف
 الجملة على الجملة في لا اختلاف فقد ولا يخفى ان هذا الاختلاف من غير ما مر
 محلي ومن يحد حدوده واما على ما قرأ كلام المحقق سابقا كما هو
 مقتضى كونه او في قوله او مدعيها فلا اختلاف ولا احتياج الى ما ذكره من
 التنبية على دفعه فلا تغفل قوله وبوجه لا يخفى ان هذا من قبيل التناهي
 بقدر ما يقتضيه وكذا الحال في قوله لم يخف الى هذه القاء على ان الواج
 منه مجرد التنبية كما شئت اليه بقرينة قوله في ذلك على ما لا يخفى والتمس سبب
 التناهي على ان عدم الحاجة هو كناية عن عدم الصحة على ما مر
 بعض الافاضل ههنا وقد شئت اليه فيما سبق لكن كما جاز الى
 مؤنة التوفيق بين الدليل والمدعى ههنا ولا تغفل على جميع المنقار
 لا يرد ما يتوهم ههنا من مما سبب وبوجه على كلمة القاء وبوجه
 كلمة القاء ولم يبعج دخول هذه القاء بدل لم يخف الى هذا القاء كما
 على التوجيه الاوسط ولا نظم ان هذه التوجيه لانه فاعل مما سبب فاعل
 بعض الظاهر في قوله ان فلا يلزم ان يطلب الدليل لا يخفى ان الواج
 من هذا التفسير تصوير حاصل الحق في هذه مقام بعد ملاحظة
 مثل ما مر ههنا كما يدل عليه قوله ولان ان بلا حفظ ههنا آه وهذا
 عند من له ادراك شعور بل هو من اجل البداهة فلا يلتفت الى البحث

من فقه عليه اجماع البديهي على ان التفسير ما به لم يفسر على هذا الاستدلال
 قوله ولا بد ان يلاحظ انه واما كونه عليه بان الدليل المذكور في كلامه
 بقوله اذ الدليل يتاخر في هذا التفسير فيجب عليه ان يطلب الدليل بل هو انما
 يقتضيه التفسير بعدم الصحة فيما ينبغي عليه ان يصح لان صحة لم يجر
 بهذا التفسير حتى يتوهم ان يقال لا يصح تفسير كلامه من حيث به لما فاته
 لتفتيح قوله اذ الدليل ان يفسر كلامه بتفسيره لا به بقوله ولا بد ان
 يلاحظ ما في هذه الاية على ما يشهد به قوله كما يدل على قوله ولا بد ان
 اه وقد ارجى به بعد قوله اذ ليل ان فعله قد رصف في هذا الوجه بالبين
 يلزم الشك في قول من يحقن وذا بطا قطلا اللهم حفظنا من
 هذا الخطاء **قوله** ووجه ذلك اى وجه كون مطلبه غير لائق هو ان
 يحتاج الى التفصيل هو ان يلاحظ ان الية اما على لغة الاول او فلما
قوله بالنسبة الى الطالب باعتقاده انما ربه ان هذين القيد من
 معتبران في كلام الشئ هو ان الية وان لم يذكر فيها اعتمادا على ما سبق
 فمفعول قوله ذلك اذا كان المطلب نظريا غير معلوم اه اذا كان المطلب نظريا
 غير معلوم للمطالب باعتقاده او لو كان به يربى بالنسبة الى الطالب
 باعتقاده او نظريا معلوما للمطالب باعتقاده فلا يليق ان
 الدليل اذ الدليل اه فظهر من هذا التبرير ما يشهد به ان تقرير الاول وتفسيره
 بقوله اى كونه الخطاه مع انه لا حاجة اليه كسب الطائفة لا يخفى ان القيد
 الاول اخص قوله للمطالب المذكور فيما سبق صراحة وما خذه الية
 وهو قوله فيطلب الفقه والاعتماد فيه على ما سبق خط واما التفسير
 اى قوله باعتقاده تفسيره المذكور فيما سبق وما خذه الية غير معلوم

تفعل

فكيف

فكيف يصح الاعتماد فيه على ما سبق فنقول في الجواب عنه ان الواضح
 ايجز قد حقق فيما سبق في جواب المنع المذكور بقوله فان قلت
 لانهم ان العلى اه ان المراد يكون معلومة للمطالب كونها معلومة له
 في اعتقاده سواء كانت معلومة في نفس الامر او لا فعلى هذا
 التحقيق مفعول قول الشئ فيما سبق اذ لم يكن معلومة للمطالب في
 اعتقاده فهو بهذا الاعتبار المذكور فيه فثبت ان لم يذكر فرائض
 وما خذه الية ما خذه ذلك القيد فافهم واما ما ذكرتموهما فثبت على
 ما نظره مما سبق وما سببنا في فنى الاول التنبه على ان المقتر
 في عدم لياقة المطلب كونه المطلب به يربى بالنسبة الى الطالب
 فقط سواء كان به يربى بالنسبة الى غيره اى في الاول وفي الثاني
 التنبه الية على ان المعنى فيه بعد الية يربى كونه به يربى له باعتقاده
 فقط سواء كان به يربى له في نفس الامر اى في سبب العلم بعلمه
 او لا والى اصل ان المعنى في عدم اللياقة شيان احدهما به يربى
 المطلب عند الطالب وثانيهما كونه تلك الية يربى في اعتقاده **قوله**
 لا يليق اى لا يليق بحاله وثالثه ان يطلب الدليل على ما يطلب به
 على الدليل بالنسبة اليه في اعتقاده بقراءة السورة وان تربى عليه
 بالنسبة الى الآخر او بالنسبة اليه في نفس الامر لا باعتقاده لعدم
 العلم بعلمه اذ قد عرفت ان الدليل ما يتركب من فقهين للملك
 لا محمول نظري فاذا كان المطلب به يربى عند الطالب باعتقاده
 لا يتصور فيه اجماله من هذه الحيثية حتى يحيا الى الدليل لفرضا
 للماء دى فلا فائدة فيه بالنسبة اليه فلا تفعل عنه فائدة

ايضا

عن ما يثبت المحيثة المذكورة ثم لا يخفى ان الحكم سبب على ما لا يترب عليه
فان لم يثبت على ما لا يترب عليه من قبله التبعيه في الاستدلال فليفت
ان كان المظفر ورايا خفي كما هو المعتمد في الدعوى على ما مر بهذا التفسير
الحكم سبب بغيره قوله مع انه على هذا لا يليق بمطابقه اه فيما سياتي
فما لم يثبت في هذه وجه عدم تعريف المصنف بما عليه هو المطلوب
البتية بان يقال او مدعيها والدليل او البتية مع انما سبب في التفسير
المذكور للمدعي فاما في قوله فانه جديد فيه **قوله** واما على تقدير ان
اي واما وجهه على تقدير ان لا يكون المظفر بالنسبة الى الطالب
باعتقاده واما في هذه انه لم يتفرع له نظيره مما سبق فذكر
اي فهو ان المظفر من حيث هو مناط لا يليق بالالبته ان يطلب
الدليل على ما لا يترب على الدليل بالنسبة اليه وان تربت عليه بالنسبة
للاخر او بالنسبة اليه بقدر الامر كما ثبت عليه فيما مر **قوله** مع
انه على هذا لا يليق اه هذا مرتبط بالتقدير كما هو مقتضى العبارة
كما لا يخفى على اهلها في اصله ان على تقدير كون المظفر با معلوما بالنسبة
اليه لا يليق المطالبة فيه في المظفر من حيث هو مناط اصلا اي لا
الدليل ولا التبعيه اما عدم لياقة المطالبة بطلب الدليل فظما سببا
واما عدم لياقة المطالبة بطلب التبعيه فلعدم نظيره في النظر
ولو معلوما فلعل عدم اللياقة بالنسبة الى التبعيه مجردا عن المظفر
لا يخفى فانه بخلاف التقدير الاول فانه على هذا ولم يمكن طلب
الدليل لا يثبت التبعيه لا يثبت لان الكلام من البديهي الخفي على
ما يتبعه تفسيره على تمامه البديهي واما في قوله ان قوله مع

مع انه

مع انه على هذا لا يليق اه إشارة الى الفرق بين التقديرين المذكورين
فكانه يقال وجه ذلك ان المظفر من حيث هو مناط لا يليق بمطالبة
ان يطلب الدليل على ما لا يترب عليه الدليل على كلا التقديرين
الا انه على تقدير ان لا يليق بمطالبة بطلب الدليل لا يليق
المطالبة بطلب التبعيه بخلاف التقدير الاول فانه على هذا
وان لم يكن بمطالبة بطلب الدليل لياقة لكن المطالبة بطلب
التبعيه لياقة فافهم **قوله** لا يجري فيه ما ذكرنا سابقا اي عنه قوله
لا يليق بمطالبة في هذه حيث قال في انما قال لا يليق ولم يقل لا يليق
المقوله فان قلت اه وقال بعض المحققين يعني ما ذكره عنه قوله
ان لم تكن معلومة وقوله لا يليق ولا ينبغي ان يخلو عنك ان هذا
وان كان مقبولا مع الا انه بعد لفظ لا ان يحكى انما ذكره مقبولا بعد
فلا يليق ان يطلب الدليل بناء على التفسير المذكور في عرف **قوله**
وما في نظرائه في التعريف المذكور لا يبين بظن بقرينة قوله **التفسير**
المذكور وان امكنه اه فيما سياتي وجهه ان الدليل الاصل هو
مفرد والتحقيق ليس بمركب بل هو على قسمين مفرد ومركب البتية
على قسمين اما مركبات من المقدمات المستخرجة واما مركبة من مقدمات
مركبة المفردة والتفريق المذكور ان كل على ما لم ينطبق على
في كونه مفردا والتحقيق فانه بظاهره مختص بالمركب فان كان على ان
المراد بصح النظر في احواله فهو بعد هذا التأويل وان لم يكن
بتطبيقه على كونه مفردا لكن لا ينطبق في التحقيق المذكور
المعبر عنه **قوله** من المقدمات المستخرجة اي غير المركبة بقرينة

بقية المعاني ما في قولنا ان متغير حادث العالم دست قدم من الكفاية
 المتفرقة المعروضة المحررة انتم الى اخذة مع الرتبة بقية المعاني
 ايضا فترشحات رتبة عنه وان كان عروضا داخلية بخلافه
 المنطقيين فان الرتبة داخلية فيه كما يقع عنه قولنا كشماليه على الرتبة
 فيما سياتي وهذه المعنى قولنا اخذة مع الرتبة في بيان خلافه
 عنه المنطقيين فترشحات الرتبة من القسم من الدليل عنه الاصوليين ليقار
 القسم الاول من المركب باعتبار الترتيب لا لعدم دليل المنطقيين
 دخول الرتبة وعدم دخولها وهذا التفرع كما اتضح الفرق بين القسمين
 من المركب التفرع بين الدليلين فترشحات الفرقين كما لا يخفى فلا
قوله لكن لا ينطبق على التحقيق لا يخفى عليك ان مقتضى مقتضى
 ما يسا عدل وان يقال انهما لهما كنه لا يمكن تطبيقه على التحقيق
 عدل عنه الاشارة الى انهما كنه لا يمكن تطبيقه على التحقيق
 عطف قوله ويكفي التوجيه عقب ذلك مما لا يخفى على احد من الدلائل
 ان دليل التوجيه بان تترادف النظر فيه اه فاكسلة ان امراد من النظر
 فيه الذي وقع في التعريف المذكور انما من النظر في نفسه كما في المركب او في
 كنه المفرد ان التعريف المذكور انما من النظر في ظاهره لم ينطبق على
 منما وان حمل على التأويل في نفسه تفصيل فان اول التأويل محتمل
 عند الاكثرين وهو ان يراد من النظر في احواله فقط وهو ان يكون
 على محذور كنه لا ينطبق على التحقيق **ان اول** بالتأويل ان
 وهو محتمل عنده سبب تحقيقه وهو ان احاطت بالكلف فانه لا ينطبق
 على كلاهما بين بعد اشرافه وبما حزننا هذا المقام ظهر ان الترتيب
 المذكور بقوله كنه لا ينطبق على التحقيق كنه لا يتبع في الجملة

من حيث المعنى اشار اليه بذلك الاستحسان على ما ذكرنا فلا تغفل
 عند وظهر ايضا فائدة تعبير ذلك النظر به الاستحسان على ما ذكرنا فلا تغفل
 المذكور وان امكن تطبيقه اه فترشحات الرتبة ان يفرق بين القسمين
 وحمل التوجيه المذكور على حذف المعطوف في مقام التعريف فيقول
 بعض العبارات بحذف المعطوف ان هذا من ذلك على انه ما يغفل
 فيما ذكر في التوجيه الاول من قوله بان يراد من النظر النظر في احواله
 وبما حزننا كنه اظهر من ان يفرق بين القسمين فترشحات الرتبة
 اشار الى ان او هذا القسم محدود بناء على ما تقرضه ان تناول
 القسمين لفظا لفظا محدود في تقسيم الحدود وقولنا كذلك تناول
 النظر فيه اياهما كما لا يخفى والا ان ذلك لا انفصال انفصال
 حقيقة كما لا يخفى وتعميمه لبيان الفرق بين الاصول والخطة
 بقوله والنظر لا يتعلق اه **قوله** والنظر لا يتعلق اه اشارة الى
 سؤال غير تعبيره ان التعريف المذكور ليراد التوجيه وان ينطبق على
 على محذور والتحقق للاصوليين ان ينطبق منقح لصدف
 على الدليل المستطوع اشارة الى دفع بيان الفرق بينهما فاقم ذلك
 ان تغفل اشارة الى بيان الفرق فوجه آخر حاصل يلحقنا
 ان النظر يتعلق بنفس الدليل المستطوع ايضا لانه بينهما فرق
 آخر وهو ان وجود التوصل عدمه ليس بضرورة من الدليل
 الاصول بخلاف الدليل المستطوع فان التوصل فيه ضرورة من الدليل
قوله بالنظر لا ما وقع فيه صلي النظر لعله اشارة الى ما وقع
 في بعض احواله عند حمل قولنا كنه لا يتبع ان يجوز ان يتصل

ايضا

يقف

وان لا يتوصل من غير ذلك القول بهذا ان بالنظر الى ذلك الدليل
 كالعلم بان يجوز ان يتوصل به العلم بوجود الصانع وان لا يتوصل واما
 ضرورة الحاجة عند حصول النظر الصحيح فيه فلا بد من الايمان بان
 لذات الدليل حيث هو وانتهى وروى بقوله تعالى في تلك الاصل في تعليلاته
 على خيال بان لا حاجة لصحة بقى الضرورة من طرفة التوصل عند حصول
 النظر الصحيح في الاصل من ان الضرورة الحاصلة عند حصول النظر
 الصحيح فيه لا تتأخر الا مكان الحاص بالنظر الى ذلك الدليل من حيث
 هو انشراح ان الوصول الى العلم كخلق الوجود العلم عقيب الاستدلال
 فيمكن ان لا يخلق فان لم يتحقق ذلك بالاعتقاد في ذلك الحوادث كحركة
 فانما يمكنه الانفاك عنها فان لم تنفك بالاعتقاد في ذلك الحوادث كحركة
 المطالبين لمذهبنا مذهب اهل السنة والجماعة كما لا يخفى على العارف
 بحصول النتيجة عندهم في الدليل واما ما وقع في بعض الجوامع في قطع
 النظر عن عدم الحاجة اليه كما ذكره بعض الافاضل ليس لمطابق
 اهل السنة والجماعة بل في شبهة كميل في مذهب الاغرة فلا يخل
 بقولها كنت وروى الاثر اخذ كذا بغير اجماع بقاء لمذهب اهل
 السنة والجماعة انما يروى على الوجه اذا كان غرضه من ذلك المقدر
 تقرير المذكور على ان اصحابه فاما اذا كان الغرض منه تقريره على مذهبه
 فلا والظاهر من قوله في هذا التعريف على ارض المنطوقين واما على
 الاصوليين ان هذا هو الاول كما لا يخفى في احتمال على الهيئة ان على
 احتمال الثاني على جواز ما عرفت قوله يستلزم اه استلزاما عاديا
 لان ذلك الدليل المنقطع مستحيل على الهيئة يقتضي التوصل بحجج العادة

بخلاف

ا بخلاف الدليل الاصولي تكون الهيئة خارجة عن ذاته كما ذكره بعض
 الافاضل قوله قالوا ان القياس مركب في الحقيقة اقية في حيث
 لانهم اذا ارادوا ان في الحقيقة اقية بالنظر الى تعدد الحقيقة
 والكبريات بحسب الفاضل وغير مقتيد الى الغرض من تاليف القياس
 مطلقا ليس الا يحصل المطرقة البينة ان همه ذلك اصل المبدأ
 انما هو من مجموع القياس مركب وان ارادوا ان في الحقيقة
 اقية بالنظر الى حصول اصل المطرقة فذلك مع المستند فاعلم
 هذا حكم الشارح ان الحقيقة الدليل من الحقيقة لا يتركيب لامت
 حقيقتين نظر الى ما قد فهم ليس على ما ينبغي فتأمل والاضافة فيه
 ولعل الإشارة الى هذا قال في آخر الحاشية فلما لم يوافق سواء كان
 على زعم الصي او على قصد اه يعني ان هذا التعريف منقوص به
 مطلقا سواء كان مستلزما له عارفا بفساد الا انه الى به لفظ
 لكنهم ادلم بين عالمه ايضا كالمستلزم لاجاهل بالتركيب بق
 وجه الحقيقة الانتفاض بالدليل العايد الصورة ولم يتعرض
 للمعاصدة فاعلم ان ذلك واما بالعلم اه ان كلا الموضوعين
 فاعلم هذا فظهر جوابه ذلك الجواب عن النقض بالمراد البينة لا
 لا لوازم البينة مطلقا ايضا بل استلزامه فغير قوله وفيك
 المعام قرنته اه الظاهر ان المراد من المعام مقام تعريف الدليل
 كما هو متبادر فلا وجه لما قيل ان المراد من المعام مقام كذا
 واما نظره لا يكون الا في الحقيقة لانه مع قطع النظر عن كونه
 فلا فالظن متبادر غير صحيح لانه قد يكون كذا نظره باعتبار كونه

باعتبار النسبة التقييدية فتدبر قال بعض المحققين في انه لا يخفى عن شايه
 المصادرة وفيه انه اذا لو حفظ كونه في رتبة بدون ان مقامهما في السطر
 من كلام محلي فكما انه لا مصادرة فيه كذلك لا توجد شايه
 لو حفظ تفصيل بان يعاد ان مقام تعريف الدليل في رتبة في رتبة
 المصادرة لكنه لا ينفك اليها لوضوح المراد ولعل ما ذكرنا قال
 لا يخفى عن شايه المصادرة فلا نقول **قوله** ان النقص بالمعروضة
 لا يخفى ان هذا العلاوة ليس الا بالنظر في النقص بالمعروضة ولم يقل
 عما انه يندفع اه مع انه الواجب عليه اذا كان هو الجواب المتعارف
 بتلك العلاوة جوابا عن النقص المذكور كما وبينا في رتبة واضح
 فتاعدة العلاوة في تقدير كلتيها موجودة هي في رتبة ان
 ان لم تكن من هل فريه وبما قرنا فيظهر تحقيق ما قاله بعض انه قابل
 هو من انه لما كان ذلك الجواب فيه فاسم كان الاشكال الانتفاضة
 بالنقص البسيطة لتلزمه لعكسها او عكسها وكذا بالنقص
 المركبة كذلك سلمت وقال على ان النقص اه فلا يريد عليه ما اورد
 الاستاذ المحقق نور الدين مرقده حيث قال قول نعم ان الجواب بالعلو
 فاسم لماده الاشكال وانت تعلم قدم فيه ايضا لعدم خروج
 المعوقات عما ذكر النقص وظهر ايضا ان من خطا العاضل محلي
 خطا ابره فانظر في هذا مقام وبنز ان الانحصاف في ذلك
 والافتقار فيمكن في الكلام فيك واما في المعلوم بطريق
 النظر لعل المراد من هذا النظر هو النظر الذي ذكره العاضل اسم
 المسعود الرومي وان كسبل للمطالع اشئ بان يتحرك الذهن من
 ذلك

ذلك المطر مشورا به من قبضته المبادية ثم منها اليه والنظر ^{الوحي}
 بهذه المعنى لا يلبس به في محاصره به محلي هناك فقط لا يريد
 المشهور على هذا الجواب كما افعلنا في المحل محلي الوحي بيدك ثم انهم
 ومن اراد الاطلاع فيلزم له كلامه ولنظر فيه **قوله** ان كل كلمة
 تدل على العلية وهذا معنى قولهم المراد من اللزوم كونه شايه
 وحاصلا منه كما هو مقتضى كلمة من فانه فرق بين اللزوم للشيء
 واللزوم من الشيء واما حاصل ان الدليل ما يكون العلم به علمه كقول
 العلم بالمعروف بخلاف المعلومات فان علمها ليس علما كقول
 مدلولها وانما نعم علوم الموازن يتبع انفاكها عن المعلوم ^{والتدبر}
 وقد عرفت ما بينهما من الفرق **قوله** ان العلية انما يتصور
 فيما لا يمكن حصوله بدون العلة وهذا مستقيم في علم المدلول ^{اللزوم}
 فانه يتبع انفاكها عن ملزومه سواء اعتبرت علية له او لا كما لا يخفى
قوله والحكم بان اعتبار النظر باطل لا الوجه الاول والعلية باطل
 لا الوجه الثاني **قوله** كل انظر اما كون الحكم بان اعتبار النظر خلاف
 خلاف الظاهر في النظر فلما ذكره المسعود الرومي من شبهة ان الدليل
 من طرف النظر واما كون باعتبار خلاف الظاهر **قوله** فانه
 الاصل من معاني من معنى الابداء الذي معاده العلية **قوله** في جملة
 اما علم من ان يكون بينا او غيره فيكون جوابا لنعم اللزوم وقوله
 او المراداه جوابا لنعم اللزوم لكن المراد ههنا اللزوم البين
 فالاول لنعم اللزوم المطلق والثاني لنعم اللزوم البين
 فالفرق واضح وهذا التوضيح ما ذكره الاستاذ المحقق في تقريره

في تقرير هذين الوجهين لكن عبارة ليست مجردة كما لا يخفى حيث قال
 ان علم من انه يولد ميتا او غيره فيكون جوابا بنعيم اللزوم وقوله
 ان امراد ان جوابا فذا اللزوم مبينا لكن بتمام اللزوم اليقين انتهى
 قوله من العلم به ففقا كما في الاشكال البينة الانشائي وهو مع انقضاء
 امر آخر في الاشكال البينة قوله اي على كل تقدير من التقدير المراد قوله
 او زعم المستدل حقيقة كما في زعم الصحة او صورة كما في قصة التعليل
 هذا هو المراد لكن عبارة محكية بظاهرها فاصرة عمدا وهذا امراد في
 الكسنة اما هذه او زعم المستدل حقيقة او صورة واما هذه او زعم
 المستدل حقيقة او صورة واما هذه او زعم المستدل ولو ظاهر كما
 لا يخفى قال بعض المحققين في تقرير المقام قوله ظاهر سواء كان له زعم في
 الواقع كما في صورة زعم الصحة او لم يكن له زعم كما في صورة التعليل
 وانت خير بان هذا البيان يؤدي الى النفي القابل بين قولك يجب نفس
 الامر وقوله او زعم المستدل فتدبر على انه غير صحيح في نفسه كما لا يخفى على
 من راجع فيما سبق **قوله** سينظم انقضاء التوفيق طرد العدة
 على جرد الدليل لا يخفى ان امراد من قوله من العلم فيما مر من العلم
 بنفس الدليل فقط او به مع انقضاء امر آخر فلا يتصور الانقضاء
 المذكور الا بعد تحقق نفس الدليل وهذا فلا يخرج عليه الاستفهام المذكور
 ومن انصف في نفسه ولا حفظ قوله مع الانقضاء امر آخر حق **قوله**
 لا يتوقف في شعاره بما قلناه في خبر مراد ذلك المحب فلا تغفل **قوله**
 انه يدعى فيه اه مع انه ليس بشيء ومن هذه النقطة من افراد
 المعاني فينقض التوفيق مشهورا في ما يلزم من العلم به البينة

متن

متن **قوله** الادلة البينة الانشائية يعني اذا كان المبطر واحد دلالة
 مقيدة لكل منهما بين الانشائية بخلافه عنك الادلة البينة الانشائية
 اي هذا اذا استلزم اه مع انما من افراد الموقوف فينقض ذلك التوفيق
 قوله لا يستلزم شيء منها اه انه اريد منها لا يستلزم العلم باليقين من حيث
 معلومتها به ليل آخر قسم وغير مقيد وان اريد انه لا يستلزم العلم باليقين
 من حيث حصوله مدغم والمستند ظمنا فقرر عندهم من العلم بالحاصل
 باحد الدليلين غير العلم بالحاصل بالدليل الآخر اما شخصا او متفاد
 متمن من انه يجوز ان يعلم شيء واحد بطريق متعددة وبأجل ان الغيد
 كحيث بعينه والاياد المذكور ساقط فافهم واعلم ان اولوية هذا
 التوفيق اه وانت تعلم ان اولوية التوفيق انما ثابتة على تسليم
 ورود مثل هذا النقوض عليه كما انما ثابتة على تقدير عدم الورد وقلنا
 فهذا الرد ليس بشيء حتى يصدر با علم المشرب بانما شأن ما به كونه سببا
 كما لا يخفى **قوله** دون المشهور انما يقال واذن ذلك الورد المشهور
 المختلف على التصديق اه بجميع التصديقات معا كما افاده بعض
 الافاضل ويؤيده أسلوب العبارة على كل واحد من التصديقات
 كما توجهم بعض من تذكر كلمة على نعم لو كان عبارة كخس هذا
 على التصديق بعبارة ما او على التصديق بمنا سببه المبدأ **قوله**
 لكان اوجه لقولك كسب العالم حادث كسب العالم حادث **قوله**
 متغير بنا سبب للمط فانه يصح على هذا القول انه مركب من قضيتين
 للندوى لا يجوز ان تصدق به وحده وثالث العالم مع انه ليس من افراد
 الموقوف وهذا المثال ايضا مما افاده البعض هذا وانت خير ان هذه

شاهد

المختلفين

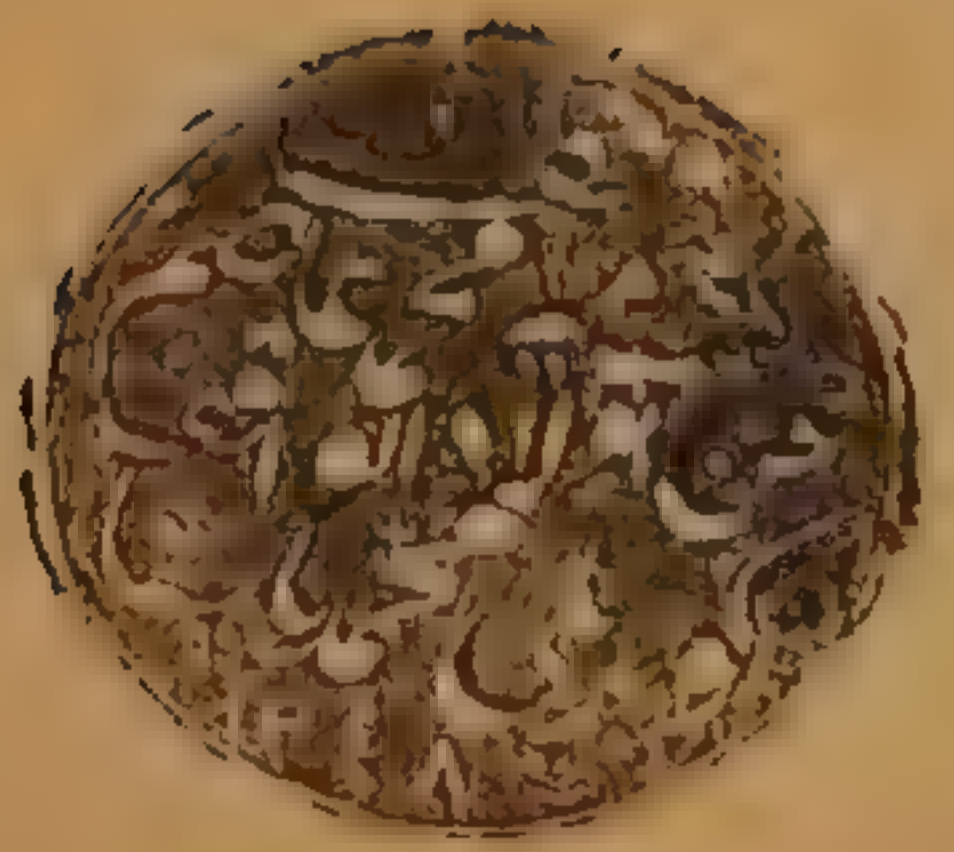
ان هذه مركبة كما ان ليس من افراد المعرف وهذه هي الفضايلة
 ذلك ليعرف لا يصح في التعريف الا ان كان المراد من التركيب
 مستفاد من قوله هو المركب من قضيتين اه هو التركيب المعروف
 بينهم كما في القياسات الاربعة المشهورة كما هو المتبادر منه على ان يكون
 تلك المادة في غير المنع ولعله يشار اليه بقوله في قول بليرد عليه
 فانه يصح فاه وذلك في علم من يجنب من الجمل والوارد وهو في
 المباد **قوله** على القياسات الشعرية يشار الى ان التعريف الاول كما
 يتقضى طردا بالركب المذكور كذلك ينتقض على تلك القياسات
 فكانه يرد عليه مثل هذه النقوض ويمكن اخذ الجواب عن هذه النقوض
 من قوله حقيقة فتأمل ولا تغفل **قوله** فيما يرد على كلا التعريفين انما
 لا يصح فان اه يقع ان الاستقاض المذكور بقولنا وايضا يخرج عنه
 اشياء فيما سبق كما يرد على التعريف المشهور كما يشار اليه كذا
 يرد على التعريف المختار عنه فلا يرد عليه ما اوردده الاستاذ المحقق
 به بقوله ولا يخفى ما فيه من الاستدراك نعم لو لم يتوجه له في الاول وفي
 بما ذكره من لكان اول كما لا يخفى **قوله** على ما وجد في احد كتب العالم و
 مسائل الادلثة المذكورة معا عليه انه متغير وكل متغير حادث وكل ما كان محلا
 لمحو او فو حادث وانه مخلوق وكل ما هو مخلوق فهو حادث
قوله غير ظ النظم من هذه العبارة المنع ولذا رد الاستاذ بقوله
 هذا الكلام خارج عن قانون المناظرة اذ الموجب مانع استمرارية
 نعم ان هذا اكثر من لا يكفي اذ قد يكون الموجب مستمرا على ما صرح به في المثال
 الاول في حاشيته في شئته على الشرع الهديته عنه قوله فاقول لا نعم

اه في اول الطبعة وايضا صرح به اكثر الفضلاء في حاشيتهم على
 الاول عند قوله لا يخفى عليك ومن هذا الجواب لا انما انما يلائم
 منع المنع الخارج عن قانون التوجيه ومن اراد المحقق على ما قلنا
 فليست جميع الالفتا فليعمل مثل هذه في الكلام من تلك اما بنا على
 الاشارة الى جرد ارادة الحد الناظرة لتجديدها من قديمهم
 لا يخفى على اليق ان العدل بعدم الظهور بالنسبة لا العدل باطلا
 الدليل عليه على سبيل التشديد واقع في حكمة الالفتا واما بالنسبة
 الى القول الاول فليس في حكمة فضلا عن وقوف على الالفتا بل
 هو مكابرة محض على ما لا يخفى هكذا قررت المقام بقولنا ودر انتم
 بعينه في كلام بعض المحققين الحمد لله على العدل والبرحمة
قوله ويحتمل ان يكون المراد بالمنع اه لا خفاء ان المقصود منه ان العمل
 من النقل والحمد على من قوله لا يمنع النقل والحمد على نفس المنع على سبيل
 النفع فقامت ان المراد بالمنع المذكور هو ما معناه صنف اليهما فيكون
 معنى الكلام لا ينسب نفس النفع اليهما باعتبار معناه لصنف
 في يكون النفع المذكور نفيا لتلك النسبة ويكون الاستثناء المذكور
 بقوله الا بما لا بعد هذا النفع استثناء من نقل تلك النسبة
 فلا يكون احيانا المذكور على هذا الاحتمال الا بما لا يراه ويخلص الكلام في
 المقام على هذا الاحتمال مع الا بما لا يراه النسبة كما لا يخفى ولذا قدس سره
 صرح على احيانا في النسبة بقوله وحيث انما يراه في قوله الا بما لا يراه
 ويخلص الكلام في هذا المقام على هذا الاحتمال ان لا يناسب المنع
 بلغة بقرينة التقابل من اذابه معناه صنف الذي هو عبارة

عن طلب الدليل على مقدمات الدليل الكامن من الفعل والمدة على بان يقال مثلاً
 هذا الفعل محمدي وهذا محمدي في النسبة مجازاً هذا **قوله** معناه ان دليلاً
 محمدياً ان معناه ان دليلاً محمدياً على رأي او مقدمات دليل محمدي على رأي آخر
 واليه اشار بعض الناس في تصور المجاز والنسبة بقوله فانيا
 قال ان مدعىكم هذا محمدي واراد من مدعى دليله او مقدمات دليله بعلته
 فاطمحة حقيقة لغوية وساده الى المدعى مجازاً على انتم فالممنوع في قولك
 هذا المدعى محمدي مثلاً هو ما على هذا المحمدي على حقيقة لغوية وساده
 الى المدعى مجازاً على احتمال المجاز في حذف هو ما اذ في القول بهذا
 بهذا المحمدي وان كان باعتبار التقدير الا انه لم يلتفت اليه لانه محمدي
 ولا في مقام بيان مجاز في قبيل هذا العاية بعد من كلام المص على
 ما لا يخفى على العارف المتأمل في كلامه لكن يرد على المص ان لا وجب
 بعدم تفرقة هذه الاحتمال فلا تفعل **قوله** وكذا يحتمل ان يرد من سببه
 معناه حقيقة فالممنوع هذا التغير لا ينسب المنع حقيقة للممنوع مجازاً
 عن ذلك المنع وهو الطلب المذكور وبعبارة اخرى لا ينسب المنع
 بغير لفظه والمراد من ان من النسبة المنع بغير لفظه نسبة معناه
 الحقيقة الذي مر ذكره **قوله** في اصله لا ينسب المنع حقيقة للممنوع بعبارة
 ان كما لا ينسب نفس المنع بلفظه باعتبار معناه الحقيقة اه الاكل
 منهما الا مجازاً فتلك هذه النقل او هذا المدعى على هذا الدليل معناه
 ان دليله او مقدمات دليله على الدليل مقدماته وبما ذكرنا ظهر الفرق
 بين الافتقار الى المذكورين على ما رأينا ومن غير ذلك بعد هذا
 البيان فليست على ما ينبغي ذكره بقوله وانت تعلم ان هذا

انما يتوجه

انما يتوجه الى قوله وي في القول هو ما بالحق او مثاليهما وان صدر
 بعض من يشاء ان يد بالانامل فافهم من بيت العنكبوت في قوله
 ونه العبي ان ذلك بعد الحكم بالحق والمآل هو ما بين مراد محمدي في كتابه في
 بيانه فلهذا لم لا يخفى ان الافتقار الى المذكورين وان كان بينهما مفارقة
 على الوجه الذي ذكرناه الا ان تلك المفارقة ليست كلية بل هي جزئية
 لموافقتها لبعض الوجوه البينة كما ترى وكان هذه الموافقة جزئية
 او خفية ففت ذلك البعض في اللفظ المذكور انما يحكم بالافتقار
 قليل التباين بينهما من جميع الوجوه وتعلل هذه النكتة قال في الا
 انه وكذا يحتمل ان يرد ولم يفلح في ان يكون المراد من المنع اه مع انه
 مقتضى السياق والبيان كما لا يخفى على اهل المراق **قوله** ويجوز ان يكون
 بالمنع استعمال لفظ المنع والممنوع على هذا الاستعمال لفظ المنع في النقل
 والمدعى المجازاً الى استعمال المجاز والكلام هو ما كالكلام بعبارة
 فلا تفعل فنيا هذا لا يلزم المجاز الا في الطرف كما لا يخفى واذا قصر المحمدي
 على نسبة البينة بقوله وفي قوله مجازاً اه فلهذا في قولك وهذا النقل محمدي
 هو هذا المدعى محمدي على هذا مجازاً فيقول وساده اليه حقيقة وكلفه
 مط البيان مثلاً ثم هو ما بعبارة لطيفة يجب علمها على كل فاضل وهو ان
 الاولين في قوله لا يمنع النقل والمدعى لا يتصور ان الا اذا اريد بالمنع
 منع النقل ومدعى المدعى والافتقار الى الاخير بلا ينسب اليه
 ان لا يتصور فيه الا بالنسبة لا النقل والمدعى في قوله المدعى واللفظ
 من قول لا يمنع النقل والمدعى ان لا يمنع النقل والمدعى التغير المدعى
 كما لا يخفى ولعل من هذا حمل منسب الحقيقة عبارة كص على المحمدي الاخير في كتابه



ان هذا السبب مما ذكره في وجه ذلك على القول ولعل ذلك ان اه
 فيما سيجي وقد برهننا في وجه ذلك كور ورجحنا على ما ذكره في وجه
 ثم وجهه بعد رفته من الزمان في كلام بعض المحققين من هذا الوجه
 الحمد لله كما اننا قلنا تفعل في الظاهر كلام الشهادة لا يحل عليك انما
 بين احتمالات كلام المصنفين في فصل بعض التفصيل ولم يظهر كلام
 الشرح في بعض تلك الاحتمالات بعضها او كلاما من النسخة المذكورة
 وظيفة الشرح فكانه شرا بقوله والظاهر اولى لا دفع الايراد عليه
 ترك وظيفة واما ما ذكره الاظهر من بين تلك الاحتمالات مع اختارها
 فانتم على الحق الاخير والظن من السبب في التفسير فيكون الحق لا
 ومن قول الحق ايضا فيما بعد هذا هو التفسير لما سبب ما اختاره
 في تقرير كلام المصنف لان لا امراد من الحق الاخير هذا هو الحق في لفظنا
 فقط وان غير ملائم لظاهر قوله مع ان الحق الاول اظهر وقوله على ان
 انطباق الدليل المذكورة فان اريد من كلام الشرح تحقيق فيما بعد ذكره
 سببا اعلم ان ما ذكره المصنف في قوله وينبغي ان هو المدافق لقوله
 قوله مع ان الحق الاول اظهر قوله على ان انطباق الدليل المذكور
 اه فظ من كلام الشرح تحقيق فيما بعد قوله عبارة المصنف على ان
 الاخيرين على ما يظهر من قول الحق هناك وانت تعلم ان هذا انما جرح
 اذا كان للشيء في قوله ولا يمنع بمعنى استعمال لفظ المنع او بنسبة معناه
 حقيقة كما هو المتبادر في الاستدلال على استعمال لفظ المنع فقط
 فيبين كلام الحق على بين كلامه واخره هو اضطراب كما لا يخفى
 اريد لفظ المنع الاخير من غير الاول على قياس لفظ المنع

بقية

بقية قوله مع ان الحق الاول اظهر وقوله على ان انطباق الدليل المذكور
 وحمل معنى الكلام على ان الظن من كلام الشرح تحقيق فيما بعد
 انه حمل عبارة المصنف مع الاول مع انه اظهر في قطع نظر عن
 عدم وقوع استعمال لفظ الاخير استعمال لفظ الله ويكون المحل المذكور
 محال لغرض السوق والعبارة لم يندفع الاضطراب بالكلمة
 اذ بقي الاضطراب بين قوله هذا هو التفسير لما سبب فيما بعد كما لا يخفى
 وان اريد من كلام الشرح تحقيق فيما بعد ما في سياق قوله وايضا
 لا يدل لاقوله في قوله كما هو التفسير للسوق وكما لم نقول على الحق
 الاخير لم يندفع الاضطراب بين الكلامين بالكلمة ايضا اذ يد عليه
 ج انه لا يبعد عن هذه التوجيه قوله مع ان الحق الاول اظهر وقوله على ان
 انطباق الدليل المذكور وكذا ياتي عنه قوله وانت تعلم ان هذا انما جرح
 اه فيما بعد بل يد عليه انه يلزم الاضطراب بين كلام الشرح على ما
 يظهر من قوله وانت تعلم ان فيما بعد بل يد عليه ايضا فلا تفعل
 وبالحمل هذا المعام كما في التوجيه البتة لخصوص من الاضطراب
 الذي يشق فواذا عمدت في شق السؤال استغنى الاجابة والاب
 الى التوجيه في البين التوجيهين وهو الله فيمكن انذار عن محذور
 المذكورة اذ يد عليه اه لمن قدر الا ان المعام بعد ما في من
 الكدر فتأمل في هذا المعام فانه من مزالق الاقدام وان في
 عنه بغير تفرغ اجلة الاقدام وان تحسك قولك عدم شيء في مقام
 عنه بغير جهة العوام مع ان الحق الاول اظهر ان محلا
 على الحق الاول اظهر لا محال لفظ على معناه كعنه بغير تبادر

بتوجه

فذلك حال الاحمال والكتا انه لا فرق بين معنى الاول وبين الثاني انطوائه
 المذكور عليها بعد الملاحظة بالتفصيل المذكور كما لا يخفى على المتأمل
 العارف فخصيص عدم الانطواء بالكليل الاول في تخصيصه لاخص
 ما فهم منه هو التحقيق المعام بكون الملك العام قدع عند محله
 واحد فانه لا يفتقد الا احواف القلب والكبد **قوله** وجعل الميزان
 اعم من ان يكون في النسبة في الطرف اقول طريق هذا التعميم
 استفاد من قوله ولا يمنع النقل والمدة في لافعه بناء على تبيين
 الحمل انه لا يستعمل لفظ المنع في النقل والمدة في عدم الاستعمال فيها
 بحسب مفهوم اعم من ان يكون بطريق حقيقة او بطريق مجاز
 وبعد كونه بطريق المجاز اعم من مجاز في النسبة فبعد الاستثناء
 بقوله الا مجازا او اخرج ما بطريق حقيقة بغير ما يكون بطريق
 المجاز على عمومها فاصل ان لفظ المنع لا يستعمل في النقل والمدة في
 حقيقة بل مجازا سواء كان ذلك المجاز في النسبة او في الطرف
 الا اعتبار المجاز في الطرف بناء على حمل المذكور في النسبة واذا فاق
 بظاهر الاستثناء بقوله الا مجازا كما لا يخفى وقد علمنا انه لا يفتقد
 المجاز عليه فيما سبق وهذه الحقيقة التقديرية في الملاحظة بخرقة
 بين الكلامين فلا تغفل وسبب هذه التخصيص وجه آخر مما لا يخفى ان
 المتأخر لما سبق من قوله ان منع النقل باعتبار دليل ليس
 عما ينبغي ان يجعل احد طرفي العموم مائلا الى احد طرفي الكلام
 في قوله ولا يمنع النقل والمدة ان يجعل المجاز في النسبة مائلا الى
 المدة فقط والمجاز في الطرف الى النقل فقط او يجعل المجاز

واد يجعل المجاز في النسبة مائلا الى المدة في المجاز في الطرف
 مائلا الى المدة في النسبة مائلا الى المدة في المجاز في الطرف
 قول المصنف اول القول ما فهم من لا يخفى ان المراد في المجاز في النسبة
 ما فهم من المعنى الاول في معنى الثاني بتمهيد قول استعمال لفظ
 لفظ المنع ثم لا يخفى ان الفرض في قوله ولو حمل المنع على استعمال لفظ
 المنع وقيل لا ينبغي ان يراه الاعتراض على السبب بانك قد عرفت
 انما ان حمل عبارة المصنف من بين المعاني الثلاثة المذكورة على معنى
 الاخر بناء على الوجه المذكور وجعل المجاز المذكور في عبارة خاصا
 بالمجاز في الطرف وقد علمنا الا وان يجعل ذلك المجاز بالمعنى المذكور
 حتى يقال لست شئ لم قصر بيا اعمية المجاز بالمعنى مع انه يجوز
 في الثاني ايضا بما به واستفادنا من كلامه ايضا ويجوز في الاول
 ايضا وقوله واضح في تقريرنا ان من غير حاجة الى البيان ان
 على ان التخصيص المذكور لا ينبغي فكم المذكور عما عداه وبالحمل
 هذه الايراد على الحق ما لا يليق بان فائدة كما لا يخفى **قوله**
 كان او ما وجه الاولوية على ما استفاد من قوله يستعمل الوجهين
 كلام المصنف فيتم مع الاختصار في العبارة هذا وانما خبر
 ما ان المحذوف المذكور من بطلان الانطواء بناء على الحمل على
 الحق الاول لا يتوجه على هذا الحمل فضلا عن توجهه على الحق
 الظاهر لان زعم بعض الفضلاء حيث قال هذا وان كانت
 شاملا لكنه ظهر بطلان الانطواء باق كجمله انتهى على
 انه كما يظهر من كلام الشافعي المحقق فيما بعده من عبارة

المصحح على الحق الا غير يظهر البقية من ذلك الكلام انه جعل
الحجاز المذكور في الطر فلهذا كقول الحق في الحجاز اولاً على فلا يرد
عليه هو ما انه لا وجه لتخصيص الحجاز اولاً بالمحجاز فلو جعل النقل
هو ما بمعنى المنقول لم يمنع الاستثناء المذكور فتأمل فيه **قوله**
لا حقيقة ولا حجازاً فلو جعل النقل هو ما بمعنى منقطع لم يمنع
الاستثناء المذكور الا باعتبار المجموع والحق بيان حال كل
واحد من النقل والمدة في محتمل الحق كما في **قوله** كما حقيق
الشيء الحق هو ما اوزع مقام تطبيق الدليل المذكور على النقل
لا يمنع **قوله** وقد سبق في كلامه إشارة الى ان المقادير المراد
من كلامه فيما سبق هو قوله ان صحة النقل دون صحة المنقول ولا
اريد من الإشارة السابقة ما ذكره بعض الافاضل حيث
والإشارة السابقة في كلامه هو انه في الكلام في قول الحق
اذا قلت بكلام بالتمام فخرى وبين الحق هناك وجه التقييد بغير
ينبغي ان يقال هو ما وقد بينه عليه فيما سبق كما يشهد عليه
يدل قوله وقد سبق في كلامه إشارة الى ما قدم مع الانصاف
قوله فليحذر من ان فعل ما ذكره من المنقول لا يتعلق به المداخلة ^{المنع}
جعل النقل بمعنى المنقول في محذور ما بينه وبينه وهو انه على مع قطع عن
عدم الرضا من السابق والابقى كما ترى ليس على ما ينبغي
ومن هو ما بقدر حال ما ذكره بعض الشراح ان البقية هي ما
ولا يمنع النقل الى المنقول ويؤيده قوله وانه عن انشراح النقل
يقول هو ما سبق وهو ما لا انه اولاً ان المقادير المراد وما يال على ما

مع ان ما ذكره وجه يقتضي عموم الصحة فاقم ولا نقل **قوله**
نعم في الحقيقة إشارة الى ادفع ما توهم باسم من يقتضي المنقول
في الحقيقة بعد تفسير النقل به يقتضي الحقيقة **قوله** معتبر على هذا
على التقدير ان على تقدير اداة الحق المقصود مراد النقل
كما انه معتبر على تقدير جعل المذكور كما يشاهد في الحقيقة
قوله لان نفس النقل قد يكون مقدمة كقولنا آتينا على امر
كلام صادق لانه قول الرسول وكل ما هو كذا لك فهو صادق
قوله لانه قول الرسول نفس النقل وقد جعلناه مقدمة
الدليل فيمنع من هذه الحقيقة لان حيث انه نقل حرف كذا ذكر
بعض الافاضل **قوله** ويؤيده ان ما ذكرنا كلمة في قولنا ان المراد
من قوله النقل معناه المقصود من اليمين كما هو المناسب
للمعنى حيث انه كقول الحق فارجع اليه بالمثل الصادق على ما
قوله انظر ان المراد من الطلب المذكور في تعريف بمؤنة جزية
الاخر وهو قوله على مقدمته في عرف الما طرين هو الطلب
في المستند فقط اطلب المانع الدليل على مقدمته من حيث ان
هو مما جباله دليل اندرير المنع على مقدمته لان المقادير المراد
من نقل الطلب هو الطلب في مستند كما ظن فعلى هذا لا وجه ما قيل
من قوله هو ما سبق فيما سبق لكنه يؤيد عدم التقييد قوله
فيطلب التعلق وبيان الصحة وان صدر عن بعض المشركين
بالمعقول والكمال وتغير ان هذا الكلام لا يليق بشان ذلك
اصلاً لانه ليس بكلام الحق من الشافعية وانما يتوهم

ان لو قال فيما سبق يؤيد عدم التقييد قوله في طلب المعنى وبين
 التعبيرين فرفا واقع فندبر **قوله** على قياس ما ركنه خلاف
 الوقف كما في بعض النسخ ولذا عده احتمالا مرجوحا على نظيره من كلامه
 ولا يخفى ان هذه النسخة مؤيدة لما قلنا اولها هذا وعنده ان هذا
 مع قطع النظر عن معنى لفظة تعرف المناظرين مما لا يقبل النزول
 السليم والمنعقد هو هذا وانما لم يتعرف في النسخ المذكور فلهذا من
 يخرج ذلك المنعقد فيما سبق والقدور في ترك التوقف بالمعنى
 ركنك جدر وتماثل ان هذا العنصر قياس مع المعارف فلهذا
 التصرف من محكي وهم حرف فافهم ولا تفعل **قوله** وفي المشهور في
 بينهم يعني وهو مشهور بغيره بينهم بقرينة قوله لا مانع من اعتبارنا
 في قانون مما ذكره بعينه هذا فظهر ان المشهور هو هذا بالمعنى المذكور
 لا المشهور في التحقيق فلا تفعل **قوله** لا مانع من اعتبارنا بما يعنى
 المطالبة كما آتانا فلهذا كذلك لا مانع من اعتبارنا في قانون
 المناظرة بوجه من الوجوه على ما ينبغي وقوع النكوة في سياق
 المنع وان لم يعتبر ذلك بالتفصيل في وجوبه لزيادة توضح
 الادفع الاعتراض المشهور في هذا القول فلا تفعل فيه **قوله** في معنى
 وهو ما يتوقف عليه صحة الدليل والا يلزم استهراك في تعريف
 المنع لان حاصل التعريف عدم انحرافه هكذا المنع طلب الدليل
 على ما يتوقف عليه صحة الدليل كما ذكره بعض الافاضل ولعل
 لكشافة الادفع مثل هذا المحذور والادفع في معنى في جود
 منع مقدمه غير معينه عرف بعض الفضلاء في رسالته لا ادفع

التحريم

لا ادفع المنع بطلب الدليل على مقدمته معينه فلا تفعل **قوله** كما
 سيجي في بيان المقصود وهو قوله فاذا استقلت به منع ان
 بقى هو هذا فائدة ادراج الاعتبار في قوله يستلزم اعتبار التحريم
 اه فافهم لمرئاه وانت تعلم وانت لو فسر المنع بطلب الدليل
 على المقدمه كما اخذنا في محكي على ما يشعر به ثم الظاهر ان يقول اه
 لم يبره عن السؤال بالكلية اذ يرد عليه مثل المحذور عند قوله فانه يستلزم
 اعتبار التحريم في نسبة المنع الى المقدمه الا ان يقال ان غرض محكي
 منه بقاء المحذور الزايد وتماثل انهما مشا وبين باعتبار
 التحريم في نسبة المنع الى المقدمه كمن في تعريف محكي كما في
 التحريم في نسبة المنع الى الدليل بغيره بخلاف التعريف الظاهر هو على
 ما عرفت انما بطلب الدليل على المقدمه بترك الاضافه **قوله**
 ذلك ان يقول لو كان يعني ان المنع لو كان المناظرين عبارة عن
 الدليل على مقدمته الدليل كما ذكره المقصود ولم يعتبر في نسبة التحريم
 ان لا يمنع اه هو المراد هو هذا الا انه لم يتعرف له لظهوره عما سبق
 انما والا اس وان لم يكن المراد ما ذكرناه يرد المنع على المحكي
 القائمة بانه لو كان معنى المنع ما ذكره بغيره اه اذ المراد من محكي
 المذكور بقرينة البقاء ما لا يكون باعتبار التحريم كما لا يخفى في اصل
 ان المنع لو كان في عرفهم عبارة اه وتعميقه النسبة انحراف
 اندر هو خلاف الاصل كما سبما في التعريف يلزم ان لا ينسب المنع
 الى كل من الدليل ومقدمته الا بما زاد من الاضافة بما زية انفسه
 كما لا ينسب الى النقل والمقدور على الايجاز او ذاب بين البطلان

لانه خلاف رأي جميع اصحاب الفقه في قطع النظر عن الحذور والذكر
يرد عليه انه لا وجه لتخصيص المنع بحازي بهما في قوله ولا يمنع النقل
والمدعى الا بما زان بل لا وجه لمجازية المنع المتعلق بهما ابتداء فالاول
ان يقال لقولهم ان معنى قولنا هذه النفل مجازي او هذا المدعى مجازي دليل
محمض في القول المذكور واما حاصل ان ما ذكره معروف الدليل بقوله ان
في عرفهم طلبه قد اقدمناه بالكيفية فاحرجه في غير القول
فانهم ولا تنقل قولنا آخر الكلمة ايضا مرهنا عن قوله الاما اذا كان
اليه لكان او كما لا يخفى وانما يلزم ان لا يمنع الدليل ومقدمته اه على
تقدير يكون معنى المنع ما ذكره اذ حاصل قولنا هذه الدليل مجازي
بناء على هذا الدليل على الدليل على مقدمة دليل فالحق في حقيقة
دليل الدليل بل على مقدمة دليل الدليل فتسبب لا نفس الدليل مجازي عقل
وكذا حاصل قولنا هذه المقدمة مع هذه المقدمة مطابقة الدليل على
مقدمة دليل فالحق في ايضا في حقيقة على مقدمة دليل مقدمة
لا على المقدمة التي اضيف اليها الدليل فيكون نسبة المقدمة الى المقدمة
المنقضية مجازا عقليا ايضا اعلم ان ههنا شبهة تحسب ان النفي في حقيقة
لك الحال وحيث ان المنع اذا نسب للمقدمة المقدمة المضادة
الدليل في ذلك القول كانت مجازيا عقليا كما مرست اليها والآلة
انما مع ان النسبة في كلتا الصورتين لا المقدمة وتحتل به شبهة
بلا ملاحظة معنى المنع في عرف المتأخرين وهو على ما ذكره المصنف
الدليل على مقدمة الدليل فيقيم منه ان المنع المحقق هو طلب الدليل
لا طلب الدليل على مطلق المقدمة كما لا يخفى وبما مرنا بهذا

استقام ظهره كخفيف ما ذكره بعض الافاضل وان كان في بعض
سامي كما نرى حيث قال اي مجازا في النسبة اي حاصل قولنا
هذه الدليل يطلب الدليل على مقدمة دليل فالحق في حقيقة
على دليل الدليل بنسبة الدليل مجازا عقليا وكذا قولنا هذه
المقدمة مع خلاصة هذه المقدمة يطلب الدليل على مقدمة دليل
استقام وقد ظهر ايضا ضعف ما ذكره الاستاذ المحقق حيث قال
مجازي النسبة في منع الدليل ومجازي في الطرف في منع المقدمة
اما الاول فلانه اذا كان معنى المنع طلب الدليل على المقدمة كان
صفة المقدمة والدليل ليس بمقدمة فيكون نسبة المنع اليه
مجازا واما الثاني فلانه على تقدير ان يكون معنى المنع ما ذكره
يكون معنى قولنا هذه المقدمة هي هذه المقدمة لطلب الدليل
فيكون لفظ المنع مستعملا في طلب الدليل الذي هو جزء من معنى
واستعمال اللفظ في جزء معناه مجازا انتهى على انه استعمال اللفظ
مجازا في الطرف بل يقال له مجازي على ما سبق ومن ثوبه فيكون
بهذا الاعتبار كما لا يخفى وبالحمل لا يمكن التفرقة عن ارتكاب
بأحد الاعتبارين على هذا التقدير من كون معنى المنع ما
ذكره المصنف ولعل ارتكابه باعتبار النسبة اذ لا يلزم عليه يلزم
عليه المعاصاة الكثيرة منها ما ذكرناه بطلان الدلائل المذكورين
ان خلاف اراد جميع اصحاب الفقه ومنها ما ذكرناه في الفقه بالحق
للتخصيص ومنها ما ذكرناه في الفقه في قوله لا وجه مجازي
المنع المتعلق بالنقل الداعي اليه وليس لهذا ما

ولا تغفل فيمكن ان يقال ان قوله تدبر شارة الى الجواب بان منع الدليل
ومقدمته وان كانا مما يجازيان لكنهما يجازيان فربما ان في الحقيقة اذ
مجازيهما باعتبار امر خارج عن مفهوم المنع ولا متشاء مجازيهما
امر خارجا فليكن بان حقيقة وهذا اختلاف المجاز في منع النقل والشيء باعتبار
فانما ليسا قريبين من الحقيقة لان مجازيهما امر خارج عن المفهوم
ومتشاء مجازيهما ايضا امر خارج عنه وذلك الامر النقل وكذا على
فلا يمكن ان يما اول الجواب بان منع الدليل او مقدمته شارة
مستفيضة فيمكن ان يكونا بخلاف منع النقل وكذا على كذا ذكره بعض النقاد
وانت خير بما فيه مما ذكرنا اولاً فلا تغفل ثم يشاء بقوله لو كان منع المنع
ما ذكره يلزم ان لا يمنع اه لا انه لو كان منع المنع ما ذكرناه من التفسير
مختار لا يلزم ذلك بل اللازم على هذا هو التوجيه شبه المنع لا المقدمة
بل وضع الظاهر موضع الفهم الا ان منع قولنا هذه المقدمة هي هذه
المقدمة عطية الدليل على المقدمة اي عليها فتدبر **قوله** يمكن توجيه
العبارة المذكورة كحلال على الحق المذكور وهو ما يتفاد من كلام
الشيخ المحقق ان الدليل الذي كانت المقدمة جزء منه ليس على الدليل
الذي يطلب على تلك المقدمة بطريق الاستدلال ان يراى من الفهم
الراجع اليه مطلق الدليل فظهر فرمان ان طريق الاستدلال هو ما مالا
فيه وان من نفسه خفاء على ما ينبغي فافهم **قوله** او بارجاء الفهم لا على
اي اما بالارادة منه الدليل او تعبيره فعلى الاول مجازية النسبة وعلى
الثاني مجازية حذف والفصل بينهما ولذا قصر عليه بعض الفضلاء ومنع
على كلا التقديرين على مقدمته دليل صدق ثم لا يخفى ان رجوعه لمراد في

في ترتيب التوجيه المذكورة لما ذكرنا من ان الفهم اذا اورد
الامور قالا قرب ارجاءه قالا قرب بين هذه الامور الدليل المذكور
المذكور في التوفيق ثم امدعى ثم الدليل المذكور في ان هذه التوجيه
بمجرى الاعتبار فلا تغفل ثم لا يخفى ان التوجيه الاول رجوعه ان آخره لا يحرر
في غيره وهو ان التوفيق المذكور اذا ذكر منفرد واورد عليه هذا
الاسلام فلا يخلص عنه الا بهذا التوجيه كما لا يخفى من لغيره
قوله انه ينبغي على التوجيه الاخير فيه انه انما ينبغي اذا ذكر الدليل فيما سبق
على هذا الاستدلال ثم رجوع الفهم الى هذا الدليل ان الموصوف بهذه الصفة
ولم سلم انه وان لم يذكر على هذا الاستدلال الا ان خلاصة الكلام على
فلا ينبغي عليه ايضاً انما ينبغي على هذا انما رجوع الفهم رتبة الادوات
كما وهم الشارة وكذا كذا ثم بل خلاف ما نقر في محله كما لا يخفى على
العارف يعلم الحق فالمنع على هذا التوجيه ايضاً طلب الدليل على مقدمته
الدليل مطلقاً لا ما زعمه الحق فلا حاجة الى ارتكاب طريق الاستدلال
على هذا التقدير فضلاً عن لزومه على ما يستفاد من قوله فلا بد من
ارتكاب اه على ان هذا الاشكال اي الاشكال يقدم على المقابل بين
التوجيهين انما يرد عليه اذا ساق الكلام في بيانها كما ساق
الحق بناء على ما سيجي منه ادوية جعلها شيئاً حاشية واحدة
وليس فيكس فئات **قوله** وانما قاله بوجهين وانما قال ذلك
مع ان المواضع لفظ امثال بدل لانه في القاعدة المفردة او اذا
مقتضى فاعال مع مقتضى فاعال في محله فيخرج مقتضى فاعال
لان اوله واخرى من فاعال كما لا يخفى فيكون مقتضى فاعال في محله

ان وجوب الاختيار الشئ كما سبب لعدم اللفظ والمنع كونه
لما مر من المتبادر من الاخر الاجابة المذكورة ويؤيد جواب الاول
منها ما نقلناه انما من اكثر المحققين فتدبر حق التدبر لا يوافق
ان امراده يقع لا يقع في دفع الانتقاض باعتبار الشئ كما ان المراد
بالوقوف التوقف بلا واسطة والتوقف في تلك الصورة ليس كذلك
بل بواسطة الدليل كما ذكره بعض المحققين **قوله** هذا التعريف اه
اقول وبالله التوفيق ان هذا التعريف يستلزم في المنع لغيره
انما يتوجه على ما يتوقف عليه معنى الشيء عنده ومن غيره
سواء طابق الواقع او لا فائلا وانصف فلا يتوجه الا الاعراض
التي انشأ اليه بقوله والحقه لا شك ان طلب الدليل اه **قوله**
مشكل جدا قال الشيخ الشهابي طالب منسأل الاشكال المذكورة
وذلك لان ايجاب الصغرى مثلا وكلية الكبرى كذلك ليس يتوقف
عليه معنى الدليل في غير هذه ان معنى الدليل عبارة عن انتاجه ولا
انتاج الدليل على ايجاب الصغرى مثلا اذ الدليل يكون متجانيا مع سلب الصغرى
كما تفرخ محله ويؤيده ذلك الشرط المذكور شرط الكلية الانتاج لا شرط
اصل الانتاج فاعرف انني اقول وبالله التوفيق قوله ان ايجاب الصغرى
مثلا ليس يتوقف عليه معنى الدليل في زمان اريد به انه ليس يتوقف
عليه معنى الدليل كسبب لفظ قسم في محله لكنه غير مفيد اذا مراد
من التوقف المذكور هو التوقف النفس الامر لا التوقف على
وان اريد به انه ليس مما يتوقف عليه معنى الدليل كسبب الحقيقة
مع وجوه ليس يحزم بل وهم لان كل دليل حاله في الشرط المذكور

ليس

ليس به دليل اصلا بالحقيقة ولذا لم ينتج لذاته بل ينتج لبعض المواد
فلم يصح احادة وقوله ضرورة عن انتاج مطلق بل هي عبارة
عن انتاج لذاته وقوله ولا شك ان انتاج الدليل لا يتوقف عليه
الصغرى مطلقا مثلا ان اريد به ان الانتاج بمعنى انتاج الدليل
لذاته لا يتوقف عليه فهو مع المستند فلو اذا اشك في هذا الكتاب
فكيف يقع قوله ولا شك ان انتاج اه وان اريد به ان مطلق الانتاج
لا يتوقف عليه فهم وغيره فاع وقوله اذ الدليل يكون متجانيا مع سبب
الصغرى اقول بهذا الظاهر المذكور في التحقيق عصام الدين وغيره
عليهم شرح شمسيت بقوله اقول مما يهدى به الانتاج
قولنا لا يشك في كون الحيوان وبعض الحيوان هو الصغرى لانه ينتج
منه بعضا فان سبب انتاجه عن كل افراد شدة وقصر
اخره بعضا محسوب بغيره فبعضه عن ذلك الكل فاجاب عنه القائل
يخرج وبعضه بغيره فاعلم بان معنى الانتاج لذاته كل
لخصوص احادة انتاجه فاشية وعقل عن جواب اريد على ما سئل فيما ذكر
ظهر في قوله ويؤيد ذلك ان الشرط المذكور اه فان تنجزه ريب في
هذا التحقيق فانظر فيما ذكره العلامة محض في شرحه مختصرا
حيث قال فيه فيحصل منه لكنه منها ما لا يكون بالحقيقة قياسا
لانه غير منتج وفيما قاله المحقق القنبر في شرحه ذلك الشرع
فيما قال قوله كونهما ما لا يكون بالحقيقة قياسا لانه لا
ما ذكره في باب العكس من ان شرط انتاجه كذا وكذا ليس
معناه انه اذا اشيع بهذه الشرط كان قياسا غير منتج بل لا يكون

لا يكون قياسا أصلا لعدم صدق الحق عليه وفيما ذكره بعض الأفاضل في
 حاشيته على شرطه تحقيق التفتان في حيث قال المنع ليس كذلك وطرد
 كنف الأبناء فقط كما هو الظاهر مما ذكره حتى استغنى عن استغناء الأبناء
 دون القياس بل هو في الحقيقة شرط القياس أيضا إذا كانت في
 معنى الاستكرام فينبغي القياس البعد انتهى هذا هو التحقيق في هذه المقام
 يقول الله الملك العلام قد يتبع منه الحاصم والعام الحمد لله عليهم الصواب
 في كل الباب فلما استكشف أي القدر وعرف قبول الحق فإن الله
 من شأنه ما الحق فإنه جاء من يدرك شيئا فليظهره إلا أنه لا
 فكيف نفيك عن خلط ذلك فإنه كل ذرة نفي تحوّل مع الحسوس
 لا يسود وقال بعضهم بيان ذلك أن الشك لا يقف وإن ثبت التوقف
 في مثل إيجاب الصفوة وكلية الكبر شكل جدا لأن الدليل معين لا يبرهن
 أن يتوقف هذه الشرطية أثناء جبهه وان كان مطلقا لا يبرهن مع قطع
 النظر عن التبعية وحضور مادة يتوقف عليها وارتفع بنا
 مما ذكرنا فتدبر **منه** من غير توقف واستلزم من غير توقف تلك
 القيمة على ذلك الشيء وهو المنفصل بقوله يستلزم مما لا يخفى
 مانع مما قرأه من أن الشك استغناء اللازم مطلقا من شأنه الاستغناء اللازم
 بخلاف استغناء اللازم فإنه يستلزم استغناء اللازم هو ركوبه اعم فظهر
 أن طلب الدليل على مطلق يستلزم صحة الدليل ذلك الشك لا يحضر
 أو اعم ادعاءه مانع موجه على قانونهم أيضا كما أن طلب الدليل
 على ما يتوقف عليه على الدليل مانع موجه على قانونهم فلو كان المنع حجة

الدليل

فلو كان المنع طلب الدليل لو كان المنع عبارة عن طلب الدليل
 على مقدمة الدليل بالمنع المذكور على ما قاله أبو ذر ذلك أوجب
 الدليل على ما يستلزم صحة الدليل من غير اعتبار توقف على حضوره
 وفيلقيا سائل بعد الاستدلال بالمنع والنقص والمعارضة
 أدنا شأن طلب المذكور ليعطى بالمنع بالمنع المذكور داما عدم
 دخوله في النقص والمعارضة فظهر من أن يكفي ما تحضر ليس بحاضر
 كما لا يخفى **منه** فالأدوات تفسير المقدمة بما يلزم صحة الدليل اه
 استلزم صحة وفيه من حيث ذاته وحصوله كما هو المتبادر
 عرفا فلا وجه لما توهم البعض نقيضا من أنه يصح ما علم انتهى وهو
 محذور ذلك وانما قاله فالأدوات ولم يغفل الصواب بشارته إنما كان
 إرجاع التفسير المذكور للمقدمة لا هذا التفسير فكل التوقف على كفي
 الاعم الذي هو عبارة عن بولاه لا يمنع على ما ثبتنا في كل موضع
 التحقيق عند قولنا كما جده افتاتل **منه** ويمكن أن يجاس عن الأول
 ولا يخفى أن هذا الجواب على ما لا يطابق السؤال المذكور لأن بناءه على
 استبعاد عما ذكره ذلك الوجود وقبضه هذا الجواب على عدم الوجود
 دعيا لما نفي من حيث هو مانع فالسؤال من هو الجواب هو واد
 آخر فرغم كون الإرجاع لا يمنع الاستبعاد لكنه بعيد جدا عما لا يخفى
 ولعل من بناه على ما التزم بقوله على أنه يجوز اه **منه** من حيث هو
 مانع فإنه هذه الحقيقة غير في فية فافهم **منه** بل يكفي في كون
 منه مسموعا مجرد على ما يشير إليه قوله حتى يكون منفعه مسموعا في تقرير
 السؤال مجردا لا في حال امره واهتمال التوقف والاستلزام على ما يلزم

على ما يورث اليه التعميم بقوله سواء كان المعبر سواء كان المعبر
 في حد ذاته فيما يمنع هو التوقف عما هو نفهم تفسير السمع او المعلوم
 كما نفهم من تعبير المذكور في سياق الاو على انه يجوز اه حاصله
 ولين سمنا ان مجرد الاحتمال لا يكفي في كون المنع مسموعا بل لا بد من
 اثبات توقف صحة الدليل على ما يتوقف عليه عما هو مقتضى تفريقه
 بل هو مسموع المنع مخففة فيما فيه التوقف فيما قالوا لانه لا يتم
 ثبوت التوقف في شرط الا دلت على ان الحيا الصغير وكلية الكبير وانما
 لم يثبت ذلك انه لو وجب على امانه اثبات التعريف بالتوقف كحقه
 في جميع ما يمنع يكون منعه مسموعا كما زعم المعترض وذلك مما يمكن فيه
 ثبوت التوقف ولو ادعاه ذلك ان يتقدم في تقرير السمع على المنع المذكور
 وانما لم يوجد ذلك التوقف ان لو وجب على امانه اثبات التوقف
 في حد ذاته ونفس الامر في جميع ما يمنع فهو مسموعا كما زعم المعترض وذا
 لم يكن فيه ثبوت التوقف بناء على ما زعموا سواء كان طابق للواقع
 او لا وانما استعملوا التما في فهمه فيما كذا التقديرين ليس في التوقف
 شائبة التناقض فضلا عن تعارضه في تخيل التعارض بين هذا القول
 قوله واثبات التوقف اه فقد تنوع كثير من الروايات الكاشدة
 ان هذا التقدير على ما ذكره في كتابه فلا يتقدم على ثبوت التوقف فيه
 ارفع من شرط الا دلت على اعتبار الموقوف عليه كذا قال بعض الاقوال
 ولو وجه التقدير باعتبار كل واحد لكان حسن فاما في وجه
 ولا يتم وقوع المنع مسموعا اه اشارة الى جواب سؤاله على كونه مذكور
 حاصله ان دعوى الاخفاء بالمنع مسموع فيما قالوا بالتوقف فيه

بجواب

بجواب ذلك المنع المذكور ووقوعه فيه وقوع ذلك المنع
 ينظر بالفضل فيما لا يتوقف فيه الدوام وتقرير الجواب انه
 اريد بجواب المنع المذكور وقوعه فيه وقوع ذلك المنع في ظاهره لا
 في كونه ان يرجع المعنى في ذلك المنع بحسب الحال منع شي مما يتوقف
 عليه هذا وانت تعلم انه انما يحيا في ان يكات هذه الاعيان اذ لم
 منع الدوام من حيث هو لا من حيث هذه فانه ما فاضل من وقدرت ابع
 موجه فانه لو استقيم هذا الجواب على السؤال على كونه مذكور لم يستقيم الامر
 بقوله واليه لاشك ان طلب الدليل اخص من الجواب فهو على التمام
 بان منعه اه الا ان كل على التمسك فذكر ولم يستقم تعبيره بما يستلزم
 صحة الدليل سواء كان موقفا عليه ام لا فضلا عن الاولوية والا اولا
 يستقيم جواب المذكور للمدافع المذكورة فلا يصح جوابه بالعلاوة المذكورة
 للمدافع المذكورة فثابت في هذا مقام مجتنب في الفساد والحد في الكلام
 يستدل على ان من رتب التوقف اه ان يقول والمراد بالتوقف
 الترتيب وليس هو الدليل التصديقي بل هو الا ان يقول انه يشار بعكس
 الترتيب ان المحقق بل هو امراد بل هو الدليل التصديقي بل هو كونه
 كلمة ما عبارة عن القفزة فتدبر ان مقدمة قفزة الح ابع مقدمة
 بناء على هذا التوجيه قفزة يترب عليها ان علمها ان تباذ انما التصديق
 ليجوز الدليل فعلى هذا لا يبرر المنع المذكور على ما يورث من الملو
 لا يثبت على الدوام لانه لا يرد عليه ما اوردده بعض الاقوال في انه الله
 في توقف على ما اوردته لزوم ان لا يكون الكلام في القضا بالمتأخرة
 معايرة لافعال الدوام على ما يفهم من قوله في يخل فيه اه الماخوذة

منها على ان قيد حشيتة معتبر فيها كما هذه الكمية على المنع بناء على ما ذهب
المنطقيين اذا قدرنا ان الرتبة جزئية وليست من مذهب الاصوليين
تفصيل فليكن كرجع الى ما سبق فلا نقول **قوله** من الدوام اي لو ازم من الدوام
مطلقا سواء كانت تلك الدوام ما يتوقف هو الدليل على ايقينه مثل
ان الصغر موجبة والكبر كلية او لم تكن منه ان الدليل متيقن وغير ذلك
من القضايا المأخوذة مع سائر الدوام وتوضيح الجواب المذكور
على ما ذكره بعض المحققين انه كما كان حاصل التعريف المذكور بناء على جلي
هنا يجب ارجاع القضية ترتيب على التصديق بعلم الدليل لم يرد
من السؤالين المذكورين اما ورود السؤال الاول فبما نحن على ما
عن طلب الدليل على مقدرة الدليل وكانت المقيدة عبارة عن قضية ترتيب على
يكون المنع المتوجه ظاهر الى ايجاب الصغر وكلية الكبر وغيرهما والدوام
التي يطلق عليها ان متوقف عليها متوجه الى الحقيقة الى القضايا المأخوذة
منها واما عدم ورود السؤال الثاني فبما المنع كما كان عبارة عن الطلب المذكور
وكانت المقيدة عبارة عن القضية المذكورة يكون المنع المتوجه الى الحقيقة
اشياء الدليل المتوجه حقيقة الى الحقيقة المأخوذة منه ثم ثبت توقف
صحة الدليل بغير ترتيب التصديق بوجهه على تلك القضية المأخوذة من
الدوام متوقف عليه ومن اللازم الغير المتوقف عليه فلا يجب ان لا
يكون المنع مسموعا **قوله** يقتضي ان لا يكون نفس الامر اذ قد عرفت
ان القضايا المأخوذة منها مقدرة على هذا وقد سبق تفصيلها سابقا
بهذا المعنى عارض مع حيث فسر النقل وهو قوله ولا يمنع النقل المتقول
بقرينة الاشارة الى ما سبق تفصيله فليكن هذا الاين كما له ان يقول لا المتقول

يدل

يدل قوله ان لم يذكر في النقل دليله لنظيره انطباعا الى الدليل على
قوله ومنه يعلم ضعفه والذي يعلم من هذا التخصيص عدم
الامور الاول ان المناسب ذكر المنقول بدل النقل ثم التيقن
لحيثه وانما التيقن وعلم قوله ان لم يذكر ان يقال فاعلم ان
المنقول والرابع ان يذكر بدل ان لم يذكر فيه انه ان لم يكن دليله
ان ذكر فيه وان كان دليله ثم يشار بقوله فانما هو على سبيل الحكميات
فان عبارة الشر من الحكمة البتة مع قطع النظر عن وجود النقص
واما سبب تقديم قوله وانما فلان من منزهة على التفرع المذكور
بقوله فلا يتعلق به المأخوذة مع ترتيب حيث المذكور ورفع القليل بقوله
لانه يحكي ان السان كما في عبارة محلي على ان التعليل المذكور على تقدير صحة
لا يفيد الخطا ولا يلزم حكمه محكما منقولا عن الغير عدم نقل المأخوذة
به كما لا يخفى الا ان يقتضي حشيتة وجب كذا بل سابع سبب ذكرها
اشياء الحق **قوله** ما يتوجه اليه المأخوذة اذ لا يخفى ان مما سبق
الشر ان يقال هل لا يتوجه اليه المنع المقيدة حقيقة والمأخوذة انما قد
هنا ثم هل يمكن لان اللازم من هذا الدليل وهو عدم ترجح المأخوذة
المأخوذة والمنع الحقيقي المعنوية لا المنقول من حيث انه منقول ليس
والخطا وهو عدم ترجح المأخوذة والمنع الحقيقي اصلا الى ليس لازم
فلا نقول بشاره الى المأخوذة **قوله** اصلا راجع لا كل واحد من المأخوذة
والمنع الحقيقي يعني انه لا يتوجه المأخوذة اصلا سواء كان مأخوذة او لا
ولا يتوجه اليه المنع الحقيقي اصلا سواء كان معتد به او لا **قوله**
وهذا الدليل يدل على انه لا يتوجه الى المنقول المنع الحقيقي اصلا ولا

وهو الخط على ما يدل عليه كلام كما لا يخفى في التقدير على هذا الدليل
 فالسبب في اختصاره عليه فافهم ^{في} والاول وان يقول بل الدليل
 ان لا يخفى ان هذا القول لا ينافي من حيث هو ولا من جهة واحدة فافهم قوله
 واما انه ليس بدليل كما ظنه بعض الافاضل فلا تغفل نعم لو قال هو ^{الاول}
 ان يقول بل هذا ليس بدليل اه اصلا حتى يمنع منعاه تبرك قوله بالنسبة
 اليه ويزيادة اصلا يده لكان الامر كما ظن اذ بينهما فرق واضح
 ليس بدليل اصلا اربا بالنسبة لا تخفى ما قلنا فلان اذ غيره ولا يخفى
 الامر ^{الاول} فلا يجزى نفعا اذ لا يلزم من عدم دليل بالنسبة الى الدليل ان لا
 دليل اصلا لا يمنع منعاه جارا باع عرفهم يجوز ان يكون دليلا بحسب الامر
 والمنع بالمنع حقيقة من هذا الاعتبار بل المعنى مفهوم المنع ان يكون شاعرا
 الدليل بحسب نفس الامر فقط هذا هو امره وبقرينة قوله بالنسبة لا تخفى ^{منه}
 ويمكن توجيه كلام الشرح بمراد من قوله بل هذا الدليل المنقول من جهة
 الحقيقة وان كان دليلا في نفس الامر او بالنسبة الى الآخر الذي هو مانع الا
 ان الكلام عليه طرف المانع حين النقل ليس من هذا الاعتبار بل بالنسبة الى
 الدليل لان الجائر بهذا الدليل ونوعا طريق النقل ليس هو وهذا القول
 ليس بدليل عند من منع جارا باع مقتضى عرفهم وكان هذا الدليل بقوله
 والاول هنا ثم لا يخفى ان ما ذكره في جرد على الشرح قوله اذ المعنى مفهوم
 ان يكون متعلق المنع او ليس على ما ينبغي بل ليس صحيحا اذ لا متعلق ان
 المعنى مفهوم ان يكون متعلق المنع مقدمة الدليل في نفس الامر او نعم
 المستدل بل مقدمة الدليل اه هو مستدل على دعواه نعم انه دليل ليس
 الامر على تلك الدعوى لان نعم كحج والا فلا وجه لطلب الدليل على مقدمة

الدليل

الدليل بحسب نفس الامر على ما لا يخفى وكان هذا الدليل بقوله
 فاما ثم ثم يشترط بقوله جدا بعد الغاية غايته فاما في هذا المقام
 فانه من مزالق الاقدام على انه يومهم حوز يمنع الدليل المنقول بحسب
 حيث انه منقول بل من حيث انه دليل بحسب نفس الامر ^{تبرك} وذلك كونه
 قطعا قوله العرف من جهة الكلام اربا العرف من ذكر هذا الكلام بيا و
 اعتبار فيه حقيقة النقل ولا يهيب عليك ان قوله في النقل على
 من على ما هذا الظاهر عندنا عنك فان كانا ^{نفس} يقتيد النقل يقتيد
 اولا ليعلم من اول الاول ان فيه حقيقة معينة ثم ذكره قوله والاول
 مرص حيث هذا قل التفاء بما سبق على ما يظهر من النظم السابق والا
 فلا يقع هذا القول هو ان اذ لم يعتبر الش في حقيقة النقل بحسب
 الظاهر بل في السافل وذلك ظاهرا راجع الى كلامه ^و وانت بوجه الحق
 وانت جني بان ذكر قوله اذ اقام دليلا اه هو على هذا التقدير
 مما لا طائل من تحته اذ لا تغفل في هذا البيان فلا مدخل في افاذه ^{بكر}
 العرف فلا فائدة في ذكره بل يومهم كحل في الحق وذلك احتياج كحج
 في التفريق المذكور بقوله فتوجه عليه الى البيان بقوله فاما قوله
 فتوجه عليه مما يتوجه عليه فعناه اه فلو مره بهنا محذور البطلان ^{او}
 فتبرر وفساغ له في المقام هنا في توجيه كلام كحج لا طائل من تحته
 لان قول الشرح والاول ان التزم صحة شامل لافادة الدليل
 المنقول بتوجه عليه المنع سواء وجه منه افاقة الدليل او قوله
 بعده ذكره اشترط ولا يخفى عليك ان هذا التوجيه مع قطع النظر
 عن بعده من سوق كلام كحج ^ش ابعده مما يكذب به ككلام الش

حيث قال او اقام دليل بره على ما نقل ولم نقل عليه ففي كلامه كذا
 رجع مذهبنا مع ما من فلا نشبهه ونبرهنه وكان هذا القائل اما
 افضل المتأخرين مولانا محمد سمرقندي في ادب البحث حيث قال في اذا
 شرع المعلق في تقرير الاقوال وانهما هيب فلا يتوجه عليه المنع لان ذلك
 بطريق الحكاية الا ان التبريق باقائه الدليل على ما ادعاه ان يتوجه
 المنع على ذلك المستعمل اطلاقا وقت التبراه باقائه الدليل كذا في شرحه
 ولم يميز بين التبراهين المذكورين فتوقع في هذه الغلط انهم قد ظنوا
 المسعودي ان التبراهين قولان التزم وقوله او اقام بظاهره كسبيل
 ما ينبغي كلف الامر فيه سريلا فافهم وانما اصله من ارجحنا فيه مما ذكره
 ولما هو موطن سمرقندي في معنى المذكور اذ شمل على ما بينه وبين فانه مقصود
 على الثانية فلا تغفل عن هذه الغدائد فافهم من ماذكرة القائل في
 يقول ولما كان يقول بانه في قبيل تفرع بما علم منها واستمر اما في
 عطف العام فلا يلزم منه ركان وفيه مستغن عن التوضيح واما ما يمكن في
 تعريفه كلامه ان لا اخذه في جانب الشرط بل في شرطه مع قوله
 حكيم هذا الدليل المنقول حكم الحكماء اعني صيرورة مستلزام فافهم
 على هذا الدليل المنقول الذي فيه شائبة نقل قوله بعد التفرع
 بهذا الدليل المنقول ما في التوضيف بقوله الذي فيه شائبة النقل
 وبالحكمة ان هذا التوضيف في قبيل البرهنة فيمكن توجيهه بان
 الدليل وان كان منقول باعتبار الاصل الا انه خرج باعتبار انما
 خرج المتعدية وبقى على شائبة نقل فلا تغفل عن هذه الغدائد
 وجه تقديم هذا التوجيه على الاوجه الاخرى انما هو قوله لو يتوجه

لما

بذل
 انه مع ان مرجع التبراهين المذكورين فيه حراصة فتدبر قول الطائفة
 انما يتم بما لا يخفى ولعل وجهه ان انما يكيد على استعمل ما لا يباغ عدم ما بينه
 التقريب ويؤيد تعريف الدلالة بلغة التي وبجانبه يلزم من العلم بالعلم
 فيقيم منه الاعتراف المذكور بقوله اعلم ما ان ذكره المصداق مقصود
 على عدم التمامية فقط وكذلك كما نرى في نقل المصداق انما يتم فانه
 اعم استعمالا فلا يخفى بل هو واف في اصله اصل المعنى قوله فهو مخرج
 وجوه بان يقال لانه اولاً ان المعنى المذكور للمنع مع حقيقة له يجوز ان يكون
 كونه مع ما رزاهه وسلم انه مع حقيقة له لكن لا مع الحقيقة لا مع الحقيقة
 له فيه يجوز ان يكون له مع حقيقة اخرى ايضا قوله وان حمل على ما هو اعم
 اه انما ان حقيقة المنع هو كلفه المذكور فقط فلا يتم التقريب له الا ان
 ان هذا الحمل ينصرف على ثلثة اوجه بناء على ما تقر من قاعدة وجوع التفرع
 اذ لا شك انه متضمن للمنع مع فالنوع الذي يقتضيه هذا الحمل ارجح
 من ارجح القيد واما ارجح المعقود واما ارجح المجموع اما على تقدير وجوع
 المجموع فيكون مع قول المصداق ان المنع صلب الدليل اه لفظ المنع عندهم
 بغيره في هذا المعنى سواء كان مع حقيقته او مجازيا لكونه سواء
 كان لفظ المنع محمداً او لا واما على تقدير كونه راجعاً الى المعقود فيكون
 المعنى ان لفظ المنع يقتضيه فيكون مع المذكور سواء كان حقيقياً او لا واما على
 تقدير رجوعه الى التقييد فيكون مع البنية ان المعنى المذكور مع حقيقته
 للمنع سواء كان محمداً او لا فحقا التقدير الاول لا يتم التقريب مع
 وجوه الاول ان هذا الدليل لا يلزم انه عن التوقفة على ان يكون هذا
 المعنى مع حقيقته للمنع وذلك غير معلوم والله اعلم بما ذكره

ليس

لكن لا يستلزم مطابقة لتوقفه على انحصار الحق حقيقة للمنع في الحق المذكور ايضاً
 وذلك ايضاً غير محقق وعلى التقدير الثالث والثالث يمنع من وجه ولا يتم التيقن
 من وجه آخر اما على تقدير ان كان انحصار الحق في الحق المذكور وكو سلم كذا يستلزم
 الخط لتوقفه على ان يكون هذا الحق في حقيقة للمنع وقد عرفت انه غير ثابت
 واما على الثالث فبالعكس كما لا يخفى هذا وانظر في تقرير الشرح دليل
 المحم فيما سبق حيث قال اذا المنع عرفت فطلب الدليل اهـ وقد اقتضاه
 المحم في موقع البيان على هذا الحق هو محل الاول من المحلين المذكورين كما لا يخفى
 ولعل لكشارة لا هذا قدم كحي فلا تنقل **قوله** فلا ارادنا توجه عليه ذكر الله
 وبه التوجه على التقديرين الاولين وعدم التوجه على هذا التقدير ظاهراً
 سابقاً في تصدير معنى كلام المحم على كل ما في التقدير الثالث المذكورة فتوجه
 بالوجه الرابع لكن عرفت ما يرد من عدم انطباق الدليل وقد عرفت ان
 الامتناع من حمل كلام المحم على هذا الحق مع انه اظهر لفظاً ومعنى على ما يظهر
 من قوله كما هو مبني ادور ولذا لم يحمل به كلامه عليه وبجرم بورود الاعتراض
 المذكور فلا يرد عليه انه لا وجه على كلامه على هذه بين تعييبان الذين يرد عليه كذا
 بناء على محله عليهما مع وجود معنى السلام على الاعتراض هل هناك
 كلامه عليه فانهم **قوله** انما يدل ان النقل وعدم الاعتناء بتفصيل الكلام
 هل هناك هو ان المحم في كلامه محم كرسب بخرين احد هما سلب والآخر
 والدليل المذكور بقوله اذا المنع اهـ على صحة على وجه السلب فقط وهو ان النقل
 واكثر لا يمتنعان حقيقة وانما يدل على الجواز البتة وهو انما يمتنعان
 مجازاً فلا بد من ان الدليل المذكور كما يدل على الجواز السلب بل على
 الجواز البتة ايضاً فلا يتم دلالة على انحصار المنع في الجواز مع انه معتبر في محم

ايضاً

ايضاً على ما يوضحهم مراديه قوله لا يجازي بطريق المحم كجواز الكناية ولكن
 لجواب على الاول بان الحق اهـ حاصل به الجواب ان المذكور منع غير محقق
 لان الحق بالبيان وهو الجواز السلب من المحم وقد عرفت ان السلب لا يمتنع
 لا البتة لكونه مبنياً بنفسه وهو من قبيل اطلاق ما خفي افعالاً ما ظهر
 ولا يخفى على من يتبين وبين القوة الزائدة على فقه الحجة ان الايقان مما
 لتقرير الحق في تطبيق الدليل المذكور هو هذا الخلاف فلا تنقل
 هل هناك يتقدم ايضاً وجه عدم نفوذ السلب لمجانبة الجواز البتة في التطبيق
 المذكور فانهم وحاصل الجواب بقوله وبان في الدليل مقدمة مطلوبة اهـ
 وليس سلباً ان المنع المذكور منع مضر لان لفظان كلامه جري على
 كما كان مقصوداً بالبيان كذا واحد وانما يرد عليه ان لو كان الدليل
 ما هو المذكور فقط كما ينبغي ان الهمم وليس كذلك بل مقدمة مطلوبة
 لظهوره في صلبه مع ملاحظة تلك المقدمة اذا المنع عرفت فطلب
 الدليل على مقدمته ولم مقام مجازية مناسبة للنقل والحمد لله
 الحق وطلب الدليل فيما وان لم يتم ممنوعين بالمعنى الاول لا انما
 باعتبار هذه المعاني مجازية فتدل الدليل المذكور على المحم كذا
 كما لا يخفى وانت خبير بان هذا الجواب على تقرير معنى بناء على ما سبق وقد عرفت
 كون الحق المذكور في حقيقة للمنع فانهم بالتقيد على جواب الاول
 المطابق لتقرير السلب كما ثبت عليه **قوله** وانما بان المحم
 اصنافه ان المحم كذا فادله الاجازة احصاها بالسنن
 الحق حقيقة فيحمل الكناية ايضاً وكو سلم ان المحم كذا في حقيقة
 كما هو انظر انما يمتنعان منه لكنه لا يرد عليه ايضاً لان محم كذا

مستعمل جار مع على طريق عموم مجاز في معنى ذلك المعنى في ركنية كذا
 بان يراد به غير المعنى الموضوع له مع العلاوة المعينة سواء وجدت قرينة
 مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له **اولا قوله** اذا الحاجة في كلام المصنف اه
 الحاجة في كلام المصنف لا ثبات مادعا ولا تعيين معنى المجاز اذا قد ظهر من
 الدليل المذكور من النقل والحمد على لا يمتنعان بالمعنى الحقيقي وقد عرفت ان القياس
 هو هنا اجزاء الذي عبر عنه بالجواز سلبا مما سبق محصل المعنى في المجاز
 وتعيينه على هذا التقدير ما لا حاجة اليه اصلا كما لا يخفى في كتاب الا الاعتذار
 عنه بقوله واللفظ من العبارة المذكورة اه فقد ظهر ان المصنف سكت
 في القول الاول ان يقول فلما اذ قد عرفت انه لا حاجة الى كلام المصنف المذكر
 المعنى المجاز فضلا عن تعيينه **قوله** هم ان اراد به منع لفظه من العبارة كما هو
 السواء فالسند المذكور لا يصح للسندية بل هو غير الاحتمال المذكور في كتابه
 بقوله واللفظ وان اراد به منع الاستعمال كما هو المصنف سكت للسند المذكور
 وغير معينا في المعنى واللفظ انه منع واحد اشتركا به بل قال واللفظ المعنى
 انه منع واحد مشترك اه وبنيهما زوا واجمع **قوله** بمعنى طلب الدليل عليه
 واللفظان المتعلقان بينهما ارباب قول بمعنى طلب الفحوى وقوله بمعنى طلب
 الدليل عليه من غير ما هو اللفظ الغالب والا فلا يصح هذا القول كما لا يخفى
 فمن خفي عليه فليراجع المسبوق من قوله اللفظ فلا تغفل والمعارضة في الكلام
 بيان من لا يبدل في محل السند مع قطع النظر عن السندية فتدبر
 وامراد بالطلب اه لعل إشارة الى رد آخر على السبب بطريق التسليم
 يعني وان سكتا ان اللفظ العبارة انه منع واحد مشترك كما علم
 الشئ في هذه العبارة عن الطلب بالطلب الذي حيل به مع
 كما مراد
 مستحكا

مشتهر كما بين معنيين طلب البيان لا يطلق الطلب كما يومهم طبعاً
 الشئ الا ان يقال معاً ان الطلب نوعي مشترك بينهما على ما هو
 من قول الامام الا ان كانا سبب بمعنى طلب الفحوى والحمد على طلب الدليل
 عليه في الاعتبار عليه **قوله** ففي قول بمعنى طلب الفحوى وقوله بمعنى طلب الدليل
 عليه مائة انما اضلما على المسألة اذا كانت ان كانت القولين المذكورين
 ليس بموافق لفرض بل هو محل له على ما لا يخفى في المواقف لفرضه في كتاب
 سياق كلامه وسبقه ان يقال في التفرع بمعنى طلب النقل طلب الفحوى
 او صحة ومعنى منع المصنف على طلب الدليل المذكور بتبرك فلوله يكون معني
 في كلا الموضوعين **قوله** وهو ان المعنى الاعم حقيقة لمنع عبارة عن كونه
 والدخل المخصوص بالطلب على ما سببه اليه بقوله في مقابلته لا السواء
 والدخول مطلقاً كما لا يخفى **قوله** سواء كان بطريق المطالبة كما في قضية
 او الا بطلان كما في النقص والمعارضة **قوله** في الاف ام الثلاثة يعني
 في امما قضية والنقص والمعارضة كما ان معنى الاخص منحصر في امما قضية
 ولا يتعلق بشئ منها بالنقل والحمد عن حقيقة اذ قد عرفت ان المنع طلب الدليل
 ان وسبب ان كلام النقص والمعارضة لا يتعلق الا بالدليل فظهر
 هذا التحقيق ان قوله لا يتوجه في هذه الثلاثة على النقل وكثير
 بظاهره ليس على ما ينبغي كما لا يخفى **قوله** باعتبار هذا المعنى او باعتبار
 المعنى الاعم ايضاً كما استعماله باعتبار المعنى الاخص لا يجوز الا بطريق
 محراز عليه ان لفظ المنع بكلام معني لا يستعمل حقيقة في النقل والحمد
 بل يستعمل فيهما انما يستعمل في **قوله** لا يجوز الا بطريق محراز عليه
 اختار هذه الطريقة مع انما سبب بطريق المجاز لا يتلو للنائية
 لا يجوز

منه رتبة فيه ايضا فلا تغفل عن هذه القاعدة **قوله** هذا هو التقرر المناسب
 ان هذا التقرر يقع على المنع بالاعم على استعمال لفظ المنع فيها وجعل في رتبة
 بمعنى ان رتبة الطرفين هو التقرر المناسب لما اختاره في تقرير كلامه
 وهو قوله ولا يمنع النقل والمدح والابحار وما اختاره في تقريره على ما يظهر
 من تقريره في ما سبق هو حمل المنع باللفظ الاخص على استعمال لفظ المنع
 فيها وجعل في رتبة الطرفين الطرف اخص لفظ المنع ولذلك اردوا لجل
 ذلك ان يقرر انما سبب لئلا يترك هذا اختصاص البيان به بقوله استعمال
 لفظ المنع فيها اه قلنا فلا يرد عليها ان تخصيص المنع باللفظ بالاعم بالاستعمال
 ليس بحكمة بل بحرية ما جرى في المنع باللفظ الاخص من الاحتمالات السابقة
 ما فهم **قوله** والكلام فيه ان رتبة حمل المنع باللفظ الاخص على ما حمله كالقوله في حمل
 باللفظ الاخص على اللفظ الاخير فيما سبق وامر من الكلام في ذلك هو ما
 ذكره اوله في بيان وجه اختيار ذلك الحمل بقوله ولذلك لان منع النقل
 اه وما ذكره في بناء بقوله ولو حمل المنع على استعمال لفظ المنع وجعل في رتبة
 اعم من ان يكون في النسبة اه في الطرف يشمل الوجهين لئلا يترك
 في اقله على انه حمل المنع اه فيه ان سرفا كلامه في رتبة واضحة
 على تعيين مراد بقوله فان حمل المنع اه بشهادة تلك القوية انه ان
 المنع في عبارة المص على استعمال باللفظ الاول اه فعلى هذا لا شعاع كلامه
 فضلا عن الدلالة كما لا يخفى على انما سبب الدلالة المذكورة على ما
 يقول هذا الجمع وقوله ولما حمل على اللفظ الثاني في معنى الكلام ان الدلالة
 المذكورة مستغنية عنها بالانفاق وليس شررا انه داع فيها فتلك ما
 هو المناسب كما هو متفق عندنا في تقرير كلام المص ولم يراع

فصل ما يحان بين كلامه نوع اضطراب الضمة لانه اذا ادعى الدلالة
 في الاول بقوله فيدل على انه اه ثم فرغ عليها بقوله ففي كلام نوع اضطراب
 مع تفرع تلك الدلالة ليس هذا بل تقرير كلامه اضطراب على ما لا يخفى
 الا ان يقال ان قوله نوع اضطراب إشارة الى توجيه كلامه بحيث يندرج
 عنه الاضطراب المذكور بان يقال انه اه هنا رتبنا هذا التقرر في قوله
 حمل كلام المص على هذا الاحتمال وان كان الظاهر ان ذلك ليس هو المذكور
 حمل على استعمال لفظ المنع فيها فذكر تفصيله ولعل قوله فقام في آخر
 الى شبهة إشارة الى ما ذكرنا فان قلنا هذه القواعد من بطلان
 رتبة اضطراب في الاخر في عبارة السعد **قوله** على ان فيه
 ما عرفت سابقا وهو في سابقا على ما افاده بعض الافاضل عدم
 انطباق الدليل على مدعى بناء على حمل المنع على معناه كالتعريف واعتبار
 الحجة في النسبة انتهى مع لا يتصور الانطباق بينهما بناء على هذا
 حتى يقال ان الدليل المذكور لا يفيد ذلك اذ هو مختص بالضم
 ولا بد من هذا البيان اذ من حيث قيمة الكلام فافهم **قوله** يقال
 التخصيص اه فانما هو جدير وانت خبير بان هذا الوجه ليس هو
 اذ لم يعل الشك المحقق فلاحه للتخصيص اه ما يؤيد ما ذكرناه من ان
 في التخصيص ليس كيد بينهما فسادا في ذلك ولعل لهذا نقله فافهم
 بصيغة التمرين فلا تغفل **قوله** وجه عدم الجوده ان المص
 في صدر بيان القواعد على طريق الاختصار ولا شك ان التخصيص
 المذكور يذهبهم للاختصار عليه **قوله** انما على طرفة اه في انما على
 هذه التقدير وان كانت مستغنية عن التقدير ومعينة للتدبير

المذكور انما يلزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالاختصاص وذلك
 يوجب اختلاف اللغتين كما لا يخفى ولو سلم فالثانية في هذا الفصل وبالحجج
 هذا العقل بعيد عن الطبع السليم جد وان كان اصل هذا القول صادرا
 له تفرد على الاقران بالفضل والبرهان ولذا ينبغي ان يثبت بالدليل العقل
 لهذا ايضا بادر بحكم لا التسليم بقوله وعلى تقدير كونها فصيحة **والا** لا وجه
 لخصم الشراة لعل وجهه ان كنه مدعيه الوقوع بين المتأخرين كالأثرية
 منع النقل بانه قبل الوقوع بينهم كما لا يخفى على ان قد رتب اربناطة
 مناسبة على الجواز وان حاصلها علم انه لا يستعمل بالدليل على كونه
 فافهم وتعلم هذا اخترا لا على الصواب فلا تكون بعيدا عن الصواب
 بل لا بد ان اراد بهذه التقديم اربناطة كونه فصيحة ان يقدراه **والا** لا
 لا يخفى على العظم ما في هذا اللطافة فاعرف **والا** لا يخفى ان ورود المنع اه
 لا يخفى عليك ان اللغتين قول منع وان كان مستندا الى الدليل كسبب انما
 لا ينبغي بناء على ما ذكرنا فيجب منه غلط فمع قوله منع منع مقدمة الدليل
 بعضا او كلاً على سبيل التبيين هذا خلاصة ما ذكره الشارح في علم
 ان اللغتين اه اذا عرفت هذا فتوكل ورود المنع انما هو على تقدير ان يكون
 بعض مقدم الدليل المسبق على ما ينبغي كما لا يخفى في الذكر سيغري وبادوا في تقدير
 الشان ان يقال لا يخفى ان ورود المنع على مقدمة الدليل بعضا او كلاً
 انما هو على تقدير كونها نظرية غير معلومة اه فلا تغفل وذلك ظاهر
 دون سبيل دليله بدعيته بالنسبة الى الطائفة المعتادة
 على قياس ما مر من صحة ايضه وقد مر فوايد كما في **قوله** المذكورة
 ايضه وكذا الحال في قوله ونظيره معلومه فيود او غير ذلك تغفل

الرجحان

قوله على قياس ما مر **قوله** عند قوله او مدعيه فالدليل مستند
 قال اذ لو كان بدعيها او نظريها معلوما فلا يلزم ان يطلب الدليل
 وادعاه قولنا فلا يلزم فيها بينه كما مر بناء على ما مر من ايضه حيث
 قال ولا بد ان يلاحظها من قبل ما مر اتقا والا فيخرج ما مر فلا يطلب الدليل
 وكل ما ذكره على المتأخر فافهم اذ انقروا هنا فاجعل ما مر من اشارة الى قول
 لا انما لو كانت معلومة فطبيعا لا يلزم بالانطافرة كما صدر عن بعض الحكماء
 والى مجموع القولين المذكورين كما صدر عن بعض بعيد جدا بل ما مر من
 وبتأدية التوهم لبيان قوله فلا يلزم هوها لكنه ليس على ما مر
 اية **ب** بخلاف ما سبق لم يظهر وجهه فانه وجهه فكل كلمة اذا لم يكن
 فيما سبق وعلى هوها مع ان ما ذكرنا سابقا في وجهه فكل على كونه
 هوها ايضه بلا فرق والتنبه المذكور حاصل في تفكيك الامر ايضه فافهم
 فان **ب** التقييم مفتوح **ب** باب التقييد **س** ود **س** على جواز الرجوع
 او الا اجمال والكلمة في كلمة اذا التي يجب الاصطلاحان الاول كسبب
 اهل المعقول **و** **التم** اصطلاح اهل البنية كما افاده بعض الاقوال في قوله
 فيه انه اه يقع ان هذا المقيد مستدرك لا طائل تحته لان المتبادر
 اللام في قوله لتقوية المنع لام الغرض فيقول حاصل التعريف ان هذا
 وهذا ان الزائد ما يتركز في تقوية المنع فيكون غرضه انما هو ذكر كنه
 مجرد تقوية المنع غاية ما في الباب ان ذلك الغرض قد يكون مطابقا للواقع
 وقد لا يكون وهذا ايضا مما قد قول بزعيم الحانق فلام الغرض
 يقع غماؤه لا يقال يلزم على هذا التقدير ان في تقدير كون لام الغرض
 مقصدا عن هذا القيد ان يقع التعريف المذكور مطلقا سواء

سواء وجد العبد فيه أو لم يوجد لا ينفصل لا بل من مكنونه متباعد
وكون العائدة المرتبة على هذا القيد مرتبة على الالام الفرض ترتب الفاء
الذي يرتب على التوفيق المذكور على تقدير هذا القيد فيه وإنما يلزم
أن لو كان الفاء المذكور ما شيا من التوفيق وليس كذلك يستف
منها بالصواب المذكور انشاء الله تعالى **قوله** بل هو مفيد للتوفيق
أه أقول لما حظوا من حيث العائدة التي يستفاد منه تعلقه بنفس
التقوية بحيث يحكم بهند راكم ثم أنه لا حظ باعتبار تعلقه بحقيقة
حكمه بالتوفيق المذكور سبب هذا القيد لانه وان كان متعلقا
بالتقوية بحيث لا ينفصل الا ان تعلقه بالتقوية التي هو مدخل الالام
يؤول بالآخر ان تعلقه بالفرض على ما لا يخفى فيكون متعلقا به بحقيقة
والحقيقة من هذين المتعلقين ليس الالام متعلقا بحقيقة فليزم ان
ان لا يكون التقوية غرضاً للمانع بحيث تفسد الامر بل يزعم وبطلانه ضرورة
فروية ان غرض المانع من فساد كونه اه تقوية المانع بحقيقة الالام لا يزعم
المانع اه فلذلك قال الفاضل رحمه الله بل هو مفيد للتوفيق وبما ذكرنا
ظهر فاما قال بعض الافاضل من ان هذه النماذج اذا كان الطرف
المنع يزعم المانع متعلقاً بالفرض المستفاد من الالام ولا ضرورة تدعو
اليه بل انما انه متعلق بالتقوية في حقيقته وأما من فساد
ما ذكره بعض من الحاشية حيث قال فيانه يجوز ان يكون متعلقاً
بالامر معتبراً في نظم الكلام تحذوقاً لظهوره وتقرره هو ما به التقوية
بحسب نفس الامر يزعم المانع انه من هذا المسمى وذلك ان جعل الالام
كقول له الموت وايند الحرب وجا صله له وعاقبة ولا تهم
الموت وايند وعاقبة بنايكم الحرب في اصل ما نحن فيه ما به كرو

عاقبة

وعاقبة الذكر تقوية المانع يزعم المانع كذا ذكره بعض الافاضل فعلى هذا
رجوع التعريف المذكور لما ما به كونه سياق نعم ظاهر غير محال في التوفيق
قوله الالام الفرض لا فائدة في ذكره كما لا يخفى وقوله كذلك خلاف الظاهر
ان المتبادر من الالام المذكور الالام الفرض **قوله** فيه ان هذا المانع ان
فيه ان الحق قدما بقية قوله في ما ذكره كبره يجب صرفه في سياقه
بيان ما يتعلق به المانع الذي ذكره معاملة النقض والمعارضة عندهم
لا التعريف كما ظن والافلا حاجة الى ذكر قوله لانه لا يمنع الدليل بل لا وجه
لما لا يخفى في اصل قوله علم ان المانع على ما ذكره اه اعلم ان عماد المانع
الذي يذكرونه معاملة النقض والمعارضة ويجعل فيهما على ما ذكره
منع بعض المقدمات اه اي الذي يتعلق بالمقدمة بعضا او كلا على سبيل
التعيين ويؤيد ذكر المانع في كل الموضعين كما لا يخفى لانه لا يمنع الدليل
او المانع الذي يتعلق بالدليل لان منع الدليل ار لان منع المتعلق
بالدليل اما ان يماراه ولعل التقرير المتناسب الموافق للسياق
والسياق ليس الا بهذا وذلك لمن ثبت بزيل التوفيق اللهم
لنا جبر التوفيق **قوله** بالمعنى الاعم وقد سبق ان المعنى الاعم له هو كونه
في الدخول معاملة الدليل سواء كان بطريق المقابلة او الانطال
فقد ظهر انه لا يتبع ارادة المعنى الاعم بل ينافى اعتبار التجربة فتدبر
قوله لا بالمعنى الاعم وهو على ما مر طلب الدليل على مقدمة الدليل
اجتمع في هذا النوع صريحاً مع انه مفهوم من قوله ان هذا المعنى بالمعنى الاعم
اه إشارة الى دفع دهم من يقول ان الالام المتبادر من اطلاق
المنع هو المعنى للاخف لا سيما في هذا المقام فلا يعيدل عنه غير ما

ولا صار فصولنا في هذا المنع بالعموم لا بالخاصة وان كان
ظاهرا متبادرا عن المنع في هذا المقام لانه يلزم على هذا تعريف الشيء بنفسه
لا نفس الموصوف بالفتح هذا وقد عرفت حقيقة الحاشية في تحقيق ذلك المقام
فلما نقلنا **وعلى هذا** اي على ان المنع المذكور في التعريف هو بغير ما
الاعم بصديق التعريف على الغضب فيه ان المراد من التعريف المذكور
مرة لبعض مقدمات الدليل وكلها على سبيل التفصيل فقط كما هو الظاهر
يفي من غير اقامة الدليل على خلافه فلما ان الغضب ليس من ادوات
كذلك لا يصديق عليه التعريف المذكور بناء على الارادة وهذا التبريد
ليس بابعد من توفيقه في محض بل هو اقرب الى ظاهرها كما هو ظاهر
فانتم **الا ان** يقيد المنع اه اي الا ان يقيد المذكور في ذلك التعريف
موجبا بان يقال منع بعض مقدمات الدليل اه منعها او رد بعض
مقدمات الدليل اه رد او موحدا **وعلى** لا يصديق التعريف على الغضب لا غير
موجبه عند المحققين **فان** **او** تحمل المنع على الحاشية مما زامن سبب اطلاق اسم
اي ص على العام او من اطلاق اسم الكل على الجزء كذا ان اذ بعض الان
وانت ان مطلقا ايجاز ما يجب الاحتراز عنه في التعريف ولو سلم في هذا
الاجاز في ايجاز ما يظهر من قولنا فقد ظهر انه لا بد من ارادة اه فيما
فانتم وبالحكمة ان بعد هذا التوجيه اظهر من ان يخفى لا سيما في مقام
التعريف **فان** لا يلزم قوله لان منع الدليل اذ يثبت في الحقيقة
بينهما اذ منع قوله لا يمنع الدليل لارد الدليل وهو اعلم من مخاطبة وال **بطل**
كما عرفت فتدبر لان النقص الاجمالي في التحقيق هو التبريد دفع
الحاشية الآتية يعني ان النقص الاجمالي في التحقيق على ما يظهر من

تدبر

تحقيق

تحقيق **الاشارة** الفاضل المسؤل الرومي عبارة عن دعوى فساد الدليل
مع شاهد يدل على ذلك الفاد مطلقا سواء كان يخلف الحكم أم لا
بمنه **او** استلزامه فسادا آخر على اي وجه كان من خصوصيات وانما يقال
في التحقيق لانه في محذور هو يخلف الحكم عن الدليل في سبب **فان** **او**
ما يدل اه لا يخفى عليك ان في عبارة محض هو نوع خلل حيث ترك
ما هو الانسب بهذا المقام لانه الانسب هو ان يقول ان النقص
الاجمالي في التحقيق دعوى فساد الدليل مع معارضة الشاهد مطلقا **فان**
ما يدل على فساد الدليل كما صرح به في شئته او يقول ان النقص الاجمالي في
التحقيق دعوى فساد الدليل كما صرح به فيها **اي** قال شاهد بناء على
التحقيق ما يدل على فساد الدليل مطلقا فالحاشية ترك ما هو الانسب هو
من احد الامرين المذكورين وهذا القدر ضروري لمع لا وجها صادقا
فان **واما** ما يدل عليه اه جواب عن سؤال مقدر تفرقه ان كلام المحص
فيما سياتي يأتي من هذا النعم لانه يدل على شاهد خاص هو الخلق
فكيف يصح النعم المذكور ههنا فاشارة بقوله **واما** ما يدل اه لا يجوز
بوجهين فاحتمل ان لا يتم ادلة كلامه فيما بعد على انه لا بد من النقص
الاجمالي اه شارة اية بقوله ظاهر كلام المحص دون كلام المحص ولو سلم
تلك كلك المدلول المذكور غير مرضي لانه خلاف التحقيق فكيف يراكم
حتى يقال ان كلامه يأتي عن هذا النعم الذي هو منسب على التحقيق **فان**
فان دفت الحاشية اه يعني انه اذا علم هذا التحقيق ان كلامه
هو منسب على التحقيق وان شئنا بعد فكم غير ختم بالتحقيق المذكور
غير انهم على ما سياتي في كلامه فاندفت الحاشية المذكورة

من عند

في شيئا منها ويطعن ان مثل هذه المناقشة من السهل الخلق
 شأنه ثم لا يخفى ان المعادلة يقتضي ان يقال منها فلا يخفى المناقشة
 ذكرنا في شيئا الاخر اه قوله نعم بخلاف منع الدليل اه تغير هذا المص
 بخلاف لما تقدم مقدمة ومع انه لا شك ان النقص الاجمالي الواقع في
 الامر يقتضي بمنع الدليل بطريق الابطال ولذا قلنا اذا لم يمتنع بغيره
 يدل على فاده كان المنع المذكور مكافئة غير مسموعة كما تقر فلا
 في منع الدليل بطريق المطالبة ولو يشأ احد فنحن بطريق المطالبة
 مصلحا لا يكون الامتياز لا نقض اجماليا مما ان منعه بطريق
 الابطال اذا كان معارضا بشاهد بالمعنى المذكور لا يكون الانقضا اجماليا
 لا سيما اذا انقضت بهذا علم ان منع الدليل هنا اعم منها
 بناء على ما رغب في قياسه فاعلم ان هذا يقتضي ان اذا كان الاول
 اه ان منع الدليل مطلقا سواء كان بطريق المطالبة او الابطال
 او الابطال اذا كان معارضا بشاهد يدل على مجموع لا يكون الانقضا
 اجماليا وليس كذلك اذ قد عرفت اننا ان استقم الاجمالي فحق
 بما هو بطريق الابطال برسالة كذا في التفرقة في السؤال قوله اه
 في شيئا ثبت ان منع الدليل اه وخلاصة الجواب المذكور بعد تحرير
 المراد من شاهد ان منع الدليل وان كان اعم بحسب المفهوم الا انه
 يعارضة شاهد بالمعنى المذكور والمنع المعارض بالشاهد هنا
 المعنى ليس المنع الدليل بطريق الابطال لا بطريق المطالبة في لم يتحقق
 صورة المنع بطريق المطالبة معارضة بالشاهد بالمعنى المذكور في كل
 احصاء المذكور برسالة ان هذا التفرقة في الجواب قوله يختم منع الدليل

وبالحكمة انه ان اريد بالعمية منع الدليل انه اعم منها قبل الافتراض
 بالمعنى المذكور فلم يكن لا يوجد كبر تقعا وان اريد انه اعم منها
 بعد معارضة بالشاهد المذكور فغير مسلم وانما يكون اعم اذا كان
 المراد بالشاهد مطلق الشاهد كما ظن واما اذا كان المراد منه
 هو الحاصل على ما بيننا فلا ويؤيده هذا المراد لفظ يدل في قوله يدل
 على الحجج كما لا يخفى وبما فرما ظهر كتحقيق ما ذكره بعض الافاضل بقوله
 وحلاصة الجواب ان مادة النقص غير متحقق انشرفا فم لا تقبل
 بعض النظم هكذا ينبغي ان يتحقق هذه المقام فقد ظهر لك من هذا
 عدة فوائد لا بد لك من ضبط احد بل عدم صحة الاستدلال
 كلامهم على العمية منع الدليل كما سيجي من الحجة وقد نبه عليه العلامة
 هناك فلا تغفل وانما سقوط تلك العبارة ان معنى منته على نحو
 الوسطة وانما عدم ضعفه بافعال اه نعم في بعض عباراته مستغنى
 وسبجي كل واحد منها ايضا من الحجة تكون على بعضه من هذا الباب
 وكس من الشاكرين ان المراد من الشاهد اه تغير هذا المقام
 مع موقوف على بسط مقدمة ايضا وعلى ان ذلك هو عند فهم
 احدهما مشهور وهو ما يدل على ف والدليل والآخر غير مشهور
 وهو ما يدل على ف والدليل مشتب هو كذلك اذا عرفت هذا فاعلم
 انه ان حمل الشاهد هنا على المعنى الاول كما هو البناء في المراد من
 المذكور هو ان هذا التقسيم هو الشاهد من حيث هو شاهد
 حاصلنا فبشرع الشاهد هو في قيد الحجة فيمتاز عن الاستدلال
 وبتمهذه وان حمل على المعنى الثاني فلو ان كان خلاف الظاهر

المذكورة

لا يحتاج الى اعتبار فيه حيث لا يحتاج الى اعتبار من السند لا يميزه عنه في نفسه
 فظهر الفرق بين المقيدين بان فيه حيثية معينة في الاول بطريق التقييد
 وفي الثاني بطريق الجزئية وظهر ايضا ان التقييد بين الشاهد والسند
 على التقدير الاول اعتبارا وعلى الثاني ذاته وظهر ايضا ان قوله ليمتاز عن
 متعلق بما لا يثبت فقط كما تنوهم اكثر المناظير يستدرك انما قلنا
 قوله لان المطابقة لا يغير في الشاهد بهذا المعنى فاطلاق المفهوم قوله
 مطلقا متعلق بالسند يعني سواء كان او لم يكن او اخص او اعم **فولم**
 حيث هو كذلك انما دل على عاقل الدليل وعلى التقديرين ان
 تقدير من التقديرين المذكورين في الشاهد على ما يسهل السوف والارق
 ما ذكره بعض الافاضل في تفسيره بقوله اي على تقدير ان يكون المنع اعم من
 الابطال والمطابقة على تقدير ان يكون حاصلا بمعنى الابطال فقط كما لا يخفى
 الذوق كما لا يخفى على اهل الذوق وقد شربنا الى الفرق بين التقديرين المذكورين
 من قبل فقد اخلا تفعل لان المطابقة اى لا مانع بطريق المطابقة
 لا يوجب ان الشاهد بهذه المعنى بل انما يقال ان السند يعني ان منع الدليل
 بطريق المطابقة لو قاربنا فاعلم ان السند من حيث انه ان يثبت
 فلا بد عليه انه ظاهر لخص بوجه رزم السند في المنع وليس كذلك في العقل
 ثم لا يخفى ان المتكسب للعرف ان يقال بل انما يعارض الشاهد حيث
 انه سند فتدبر قوله فثبت ان منع الدليل اه فيه ان الثابت ان منع
 الدليل بطريق المطابقة اذا كان معارفا شاهد لا يكون لامادة محجة
 الا ان يقال ان ما ذكره ايضا لازم على طريق الانتخاب هو ان كل كذا في
 المعام على هذا ان منع الدليل اذا كان معارفا شاهد لا يكون الا بطريق

الابطال والنفى الاحتمال لا يكون الا بالابطال ينتج ان منع الدليل
 اذا كان معارفا شاهد لا يكون الا بكون الانقضاء اجماليا وهو الخط
 وبعبارة اخرى ان منع الدليل اذا كان معارفا شاهد مختص
 بالابطال والنفى اجمالا مختص بالابطال ينتج ان منع الدليل اذا كان
 معارفا شاهد مختص بالنفى اجمالا وهو خلاصة لكن بشرط ان
 الشك في منع هو كالمفارقة انما هو بالمعنى العام كما عرفت
 اذ في حكمه قوله منع بعض مقتضا الدليل اه وقد عرفت هذا
 ان هذا المنع انما هو بالمعنى الاخص فتدبر بمقدمة الدليل متعلق
 بالتعلق في قوله متعلق بالمنع في مثل الكلام ولا يلزم من تعلق المنع
 الاخص العام بمقدمة الدليل بعضا او كلا فقط على ما يقتضيه قوله منع
 بعض اه تعلق المنع بالمعنى الاخص الذي هو المراد بالمنع المذكور عبارة
 المصحح بانما اربطك المقدمة فقط لجواز ان يتعلق بالمنع الاخص
 بالدليل ايضا حتى لا يفسد عبارة لما نزل عندهم وكما انما يتبين
 بينهما فيقال فعلم ما ذكره يجب صرف عبارة المنع عن ظاهر ما
 لاجل التطبيق بل صرف عبارة عن ظاهر ما منع على الفقرة على
 فرأى كالمقدمة حيث اشار اولاه في معنى التوفيق لا يجوز تعلق
 المنع الخاص بالمقدمة وما ينافي في هذا الدليل بقوله منع
 ايجوز تعلقه بالدليل ايضا هكذا ينبغي ان نفهم هذا المعام هذا
 مراده اقول مستأنف عن تلك الامايل قد نبه على ذلك الحق
 بقوله وبويته سابقا ان المنع طلب الدليل على منعه
 حيث قال بويته ولم يتبدل عليه ما ذكره سابقا اه فلا يخل

عن ذلك التنبه والعلو الشرائع اختار في كلام المصنف هذا الجانب
 تعلق منع الحاص بالمقدمة ولم يلتفت الى انك انما لتطبيق كلامه
 لتطبيق كلامه كما هو المشهور المعتبر عند من تعلق منع الحاص بالمقدمة
 المفيدة كما مر من محسوس وبشيء من ايضا بعض نسخ الحاشية ان
 الدليل معناه معناه منع مقدمته غير معنيته فيه الفاضل منه على تلك
 انما يقول ويؤيده بل الفاضل ليس ان لم ينسب بالتنبه على تلك
 الحاشية المذكورة لا يخرج النظم الموافق بقوله منع بعض مقدمته الدليل بدونه
 بمقدمة الدليل قوله بل النظم ان يتصل به اشارات النظم بمرجع جانب
 تعلق المنع الحاص بالدليل بعد بيان تعلقه بهما ولا بما لفته الرديع اسم
 ينسب بل النظم في نفسه لا يتصل بالمنع بالمنع الاخص بالمقدمة بل بالدليل لانه
 لانه اه منبها على تحريمه ارجح به مفهوم المنع عنه ارفع كل واحد منهما
 جرد مفهومه عن الدليل قوله منهما على ما يشاهد ولا شك ان التحريم على تقدير تعلقه بمقدمة
 او ما تعلق المنع بالدليل الدليل لانه اذا تعلق بالمنع الاخص باله لكل منهما ولا شك ان
 الاخص بالدليل بمقدمة التحريم الواحد اقل من التحريمين فهو ان الدليل اظهر تعلقه بالمقدمة
 الدليل فيلزم تحريمه بالبقية او فتعلق المنع بالدليل اظهر من تعلقه بالمقدمة ولكل واحد منهما معناه
 في كلام المحسوس وان كان ما بينهما واحد ثم لا يكون من الحاشية الملائمة
 المذكورة في قوله لما اعتمد مقدمته الدليل في مفهوم المنع بهذا المعنى
 لكل كان تعلقه بكل واحد من الدليل والحمد لله منبها على تحريمه
 عند انما تصح عما هو مشهور في تعريف المنع بالمنع الاخص كتعريف
 المصنف بطلب الدليل على مقدمته وكتوف صاحب ادب الحاشية
 قال لما قصته منع مقدمته الدليل واما عما اختاره بعض النسخ

جرد مفهومه عن الدليل قوله
 او ما تعلق المنع بالدليل
 الاخص بالدليل بمقدمة
 الدليل فيلزم تحريمه بالبقية
 والدليل صحيح

حيث

حيث عرفه بطلب الدليل على المقدمة المفيدة وهو انما عنده محسوس
 على ما سبق ذكره فلا اذا حاجته في تعلق المنع بالدليل الى تحريمه
 مفهومه عن كما لا يخفى فاطهرية تعلقه بالدليل اظهر من ان تحريمه
 هذا المنع عنه مضر للمحسوس بل هو مؤيد له دعواه فلا تغفل اعلم انه
 لما كان تعلق المنع بالمنع الاخص بالمقدمة مشهورا مستغنيا
 المحققين حيث اذا اطلق ذلك المنع فهم منه تعلقه بالمقدمة معرفة
 بذلك التعريف وكم بالادب ما فيه من التحريم مع علمهم به اشارة الى
 حقيقة عرفية في هذا المعنى ولذلك عد والمنع المتعلق بالمقدمة بهذا
 المعنى حقيقة بخلاف تعلق المنع بالنقل والحد على فانه غير مشهور عندهم
 ولذا عد والمنع المتعلق بهما مجازا والدليل لهذا قال في اثبات
 مجازية المنع المتعلق اذ المنع عرفهم طلب الدليل على مقدمته وبما
 ظهر وجه صحة قوله ويؤيده ما ذكره سابقا وان دفع الايراد الذي
 ادرده نحس فيما سبق بقوله ذلك ان تقول لو كان المنع اه فذكر
 والنصف وتعلق قوله فتأمل اشارة اليه وقال بعض الافاضل في حاشية
 لعل وجه التامل اشارة الى الجواب بان يقال ان اختيار المجاز في تعريف
 تعلق المنع بالدليل فقط وان كان اقل من اختيار المجاز على تقدير
 تعلق المنع بمقدمة الدليل لان الاول جزء من الثاني كل كمن اشرد
 ارجح منه لان فينا اختيار المجاز اشر من ولا يخفى ان هذا الوجه
 منه انما هو على سياق المحسوس فلا تغفل ومنه على ضعف
 اه فيها وبما فرما انما علم الضعف فلهذا منبها على ذلك اه
 فانهم لا يتم في نية الدليل بل لا يتم في نية المنع

ان منع الدليل مطلقا اذا لم يقارن بشا هـ كان مكابرة غير مسموعة أصلا
هو التفسير المناسب للسنة المذكورة بقوله لانكم كيف يجوزون ان كما لا
من مقتضى اهـ او مقتضى معتقده من مقتضى الدليل على ما هو مختار
عند محقق وانما يقدره بقوله اذا كان بطريق المطابقة في اذ كان منع المجردة
الذرة عبارة عن ذلك المنع العام كما يشهد به انما يتحقق في ضمن هذا
فقد استلزم المنع المقتضى اذا لم يتحقق في ضمن ذلك فخاصة بل يتحقق في ضمن عام
آخر وهو ما اذا كان بطريق الابطال لم يكن في شئ ان يلحقه بغيره
كما اشار اليه سابقا بقوله الا ان يقدر المنع بكونه مودعا والنقص غير مودع
عنده المحققين فلا تغفل **هـ** اذا لم يكون منع الدليل ايقنه بلاشاهد لا يفر
على احد ان التعادل بين الاقسام ما يجب الرعايته فيها وكذا شك ان منع الدليل
بلاشاهد عبارة عن انقضاء الدليل بشيئ ايقنه بقوله او لا فاذا كان العلم
مختصا بالابطال على ما صرح به فيما سبق وجب اختصاص النعم بكتاب ايقنه كما
المطابقة وان لم يقارن بشا هـ فليحذر **هـ** مقتضى النعم
في منع الدليل الواقع في قوله لان منع الدليل اما ان يقارن اهـ في يفتح
التقدير بقوله اذا كان بطريق المطابقة وقوله لان منع الدليل هو ان
يحذفه عن غير ممنوع كما مر فتذكر وقوله على ما يقتضيه سياق كلام ايقنه
يح كما يشهد به ايضا فان قلت قد سبق في المحل سر ان منع في قولهم
منع بعض مقتضى الدليل بالمنع الاعم فالنفاذ في قولهم لا يمنع الدليل
بالاقلع الاعم ايقنه والا لم يحسن المطابقة بينهما قلت نعم لا يجدر نقلا
لانك اذا قلت قد عرفت ان المنع في قولهم منع بعض مقتضى الدليل
وان كان بالمنع الاعم **هـ** الا انه محقق في ضمنه فكما ان المنع ثبت

بالمنع

فيه بالمنع وتحقق في ضمنه كذلك المنع في قولهم لا يمنع الدليل بالمنع الاعم
لكن تحققة فيمنع الابطال وقوله والا لم يحسن المطابقة بينهما
يح اذا الكلام في حسن المطابقة على هذا التقدير ايضا اذا قلنا
ان المنع على ما ذكره رد بعض مقتضى الدليل او كلا على سبيل
التعيين لا رد الدليل لان رد الدليل على فطره من هذا التحقيق ان اللازم
الذرة ذكره فيما سبق بقوله نعم يتجه ان منع الدليل هو ان يمنع
بطريق المطابقة او بطريق الابطال اهـ لم يستحق جوابا بعد
لا يخفى على العارفين المنصف فتقوله المجابر حيث اذا كان مقتضى
فطره حقيقة ما قاله العصام الذرة في ان منع الدليل الذرة من مقتضى
الايمان بمنع ابطاله بغير منه فلا تغفل **هـ** ان يمنع هذا كما هو مقتضى
الله الملك العليم **هـ** على انه لو حمل على ما افاده بعض الاقوال
ستحتمل ان سياق كلامهم لا يقتضي اعميته منع كمن يحمل على الاعم
التعريف انتم اذ لو حمل منع الدليل في كلامهم على ابطال الدليل كما هو مقتضى
لم يتم التعريف لا يستلزم وتبين الذرة ذكره بقوله لان منع الدليل
اما ان يقارن بشا هـ لا يثبت كون مما يقتضيه منع بعض مقتضى
او كلا على سبيل التعيين تلك لان اللازم من الدليل المذكور
بطلان كون مما يقتضيه منع الدليل بمنع المطابقة على هذا في كلام
على اصل مراده وانت جنت بان هذا المنع بناء على هذا الاستدلال
مفود لهم لان حصص المتناقضة في منع مقتضى الدليل بعضها او كلا
حصص استكراه فلا يقدح فيه الاحتمال المذكور وقد مر منه مثله
وتحقيق ذلك بمادة غير معلوم فيقال له اثبت الارض ثم النقش

فظهر ضعف ما يقال من ان ظهر من هذا التحقيق ضعف ما يقال
 من ان منع مقدمته او قد عرفت قوة ومباينة وكونه محققا مطابقا للواقع
 فالحكم فيه في مثل هذا الكلام بالضعف من ضعف عقيدته لانه لا يرد
 عليه وهذا انما هو خلاصة ان منع المقدمة الغير صالحة لانه عبارة
 عن كل دليل ليس عليه فيمنع من غير ما هو لانه استقلال غير العلم فلا يرد
 جواز وضع مقدمته من الدليل بطلان ما هو ولا يبعد عنه مكارهة واما منع
 الدليل فهو عبارة عن الابطال ولا شك ان ابطال الشيء عبارة عن عيب
 بطلانه والدليل غير محدد في كل شيء غير مسموئ فلا بد لكل مدعي من بيته فذلك
 لم يجوز وضع الدليل بطلان ما هو بل بعد عنه مكارهة فانه قد عرفت ان
 المذكورة في فظهر الفرق اقول وبالله التوفيق فرق بين ما يقال
 فظهر الفرق بين ما يقال فالفرق ظاهري حيث يستعمل الاول فيما اذا كان
 متفيا ولا يستعمل الثاني فيما اذا عرفت انه افاضل ان قول القائل
 فظهر الفرق بينهما يستعمل بالاعتراض على ما هو في التحقيق في الفرق المذكورة
 المناقشة المذكورة ولذا اراه انما هو محقق بقوله على ان عبارة السكينة
 وانهما التفرقة ظهر على وجه هو المذكور بالعلاوة الاولى الا ان بيان قد
 يستعمل احدهما في مقام الآخر فليكن محققا في قول القائل من هذا القبيل
 في سخط العلاوة المذكورة ولعل قوله في كل شيء اشارة الى جميع ما ذكرنا
 هو من بيان الفرق المذكور انما هو مدار قول القائل على الاعتراض
 عليه ومدار جواب المذكور ايضا وبيان سخط ذلك هو
 فلا تقبل فعلا لوجه ما اوردته الاستاذ محقق بقوله يستعمل
 كيف غفل عن قول الجيب فظهر الفرق في وقع فيما وقع اشتراك

وان تبعه بعض الفضلاء من تلاوته الالفه فكن على يقين و
 لقد عرفت هذا مقام الاستاذ محقق صحت الاشتغال له في
 التوفيق بتعليم هذه الحاشية مع هذه ثم قرأت الفرق المذكورة
 فقلت بعده فها هو لا يرد على الحق ما اوردتم فاستحسنتم قال سا
 قد خطر الفرق المذكور الان ببال قبل توريده واستحسنتم واما ما يقال
 اه ان ما يقال في دفع المناقشة المذكورة على طريق الجواب عن السؤال
 المقدر كانه قبل لا شك ان المناقشة المذكورة من قبل الشئ عليهم
 مندفعه بالفرق المذكور فلا يرد عليهم تلك المناقشة قبل يرد عليهم
 مناقشة اخرى فعلا يرد عليهم مناقشة اخرى وهي انه يجوز ان
 اشارة لبيان منشاء غلط اللفظ غلط وان صدر عن بعض الافاضل
 لان القول بعدم نيلك المناقشة والاشتباه احدهما بالآخر فيصير
 عن طون كما لا يخفى والقول اه اشارة الى رد جواب من قبلهم
 هذه المناقشة في اصل جواب ان هذه المناقشة ايضا مندفعه لان
 الدليل بناء على عدم كون صحة الدليل بجميع مقدماته بدعي او لو باليس
 من قبل منع الدليل بطلان ما هو محقق يتوهم ان قولهم منع الدليل بطلان
 مكارهة على اطلاقه ليس صحيح بل هو انما منع المذكور من قبل منع
 الدليل بمكانته شاملا لان بهدوية العقل من افراد اشياء مع
 المذكور فتكون داخله فيه فثبت ان قولهم منع الدليل بطلان ما هو
 مكارهة على اطلاقه وحاصل الرد ان المنع المذكور ليس بقبيل
 القسم الاول وما ذكره من الدليل على تلك الدعوى فمنع قطع
 النظر عن نفسه فاسد من وجهين احدهما انه يستلزم ان يكون

المنع المتوجه آه حاصله ان يستلزم ان لا يكون منعاً مجرداً ليس
كذلك هذا هو المراد بترينه قوله مع ان الظاهر في الوجه الثاني ان الظاهر
لم يتوض ليبيانه وثانيهما ان يستلزم ان يكون منعاً هادياً فينظر
اه إشارة الى الرد المذكور من قبلهم على طريق الالتفات والتمسك بقوله لا
الشاهد في إشارة الرد كونه نكفاً حاصله ان يكون ذلك القول
حاصله ان يكون ذلك القول نفساً في كيف والشاهد عندهم ما تدل
ما تدل على فساد الدليل ولا شك ان تلك البدئية مما تدل على فساد
تكون داخله في انشاها بدلاً لنفسه وانت نفهم ان هذا الكلام
وان وقع في محل دعوى السند هي اننا انما فاسد في نفسه لان كلامهم
في مقام التقييم ونحوه ما ذكره الشاهد في مقامها وهو ما يميز بين
على ان اوله لا تدل دلالة طاع ان المراد بان الشاهد ما يدل على فساد الدليل
مع المعارضة التي لم يتروا الى ذكره في تعريفه لظهوره وتلك مرادك
التي لا بد من اقل هذا في اننا لا شك في كون القول بدخول بدئية العقل
في استلزامه نفساً والعقل بان المعارضة المذكورة اعم من الخارجية والداخلية
نفس البقية فاننا لا نخط من غير تعسف بحقيقة ما قلنا فلا نقول
والسند عندهم اه إشارة الى رد الوجه الاول من وجهي الفساد حاصله
ان استلزام القول المذكور لعدم كون منع الموجه بدئية منعاً مجرداً مطلقاً
ممكن كيف في الذكر مع المنع بان يقال مثلاً انه محتمل بدئية ذلك المنع مع
لا منع مجرد وان لم تذكر مع بناء على ظهوره فذلك المنع منع مجرد
الا وقوله ولا يخفى ان بدئية اه إشارة الى رد الوجه الثاني
استلزام العقل المذكور عدم التحصير ان الشاهد فيهما مع ايضاً

كيف

كيف وبدئية العقل داخله في القسم الثاني من قسم الشاهد وهو استلزام
فاد الآخر على ان يحصر المذكور اه الظاهر من ربطه بقوله ان بدئية
فاد الدليل اه فيكون إشارة الى رد الوجه الثاني ايضاً من وجاه آخر
في صلا ايضاً ولينسب للمعان بدئية فاد الدليل ليست
راجعة الى استلزامه اه كبر تلك البدئية مجرد احتمال يقع لا دليل على
وفوقها وحصر المذكور استلزامه فلا يقدر في ذلك الاحتمال ولا يخفى ان
بالعلاوة غير مفر لئلا يلائم مفر للحجج بان بدئية العقل داخله
في انشاها فلا تقبل هكذا افادة استلزامه في نور الله مرقده وقال
بعض الافاضل وكثير ان دفعا لا يصل الى كماله وتوفيقه ولينسب
عما ذكرناه من من وجوه الدفع فاصل الاشكال في رد لان جواز
عدم صحة الدليل بجميع مقدماته بدئية لا يخفى في حصره الا في غير ذلك
كثقة وكثقة غير معلوم وكذا هذا الاحتمال اه إشارة بقوله فلا اشكال
انتهى انت تعلم بان هذا الاحتمال وان بعيد القضا الا انه قريب
منه كخبره عن الابرار انه راوده الاستاذ فيحقق وعلى الاحتمال الاول
كما قلنا فلا تقبل بقى ان قوله وكان احتمالاً كما بقوله ان الاشكال
انما يصح اذا كان قوله فلا اشكال منفعاً على العلاوة واما اذا كان
منفعاً على قوله فيقف نظراً لان الشاهد اه وهو انظر فافهم
وكيف في امادة المفروضة او امادة اليه على الاشكال المذكور
وهو كون عدم صحة الدليل بجميع مقدماته بدئية او صلياً
متردد في محو على ان الظاهر ان المناسب لعبارة التي
ذكرها هو ان يقول فيه ان امادة في مقدمات الدليل بما

بجزئته شدة ان مجموعها ان على ان ترتب قولها التبع غير حاصره هذه القول
 في غاية الوضوح والفرق واضح لمن زوق واضح **على قبس الحكم**
 بالغا دليلا ان الشئ قد تعرف لغا المجموع من حيث هو الى بقوله وربما
 بجزئته حكمة بناد مجموعها او دم بتعريفه ولم يتوقف للتعريف على مجموع
 ان كل منهما في جوار العقل على السواء فكما ان العقل يجوز الحكم بالغا مجموع
 المقدما من حيث هو مجموع من غير حكم لغا وكل واحد منهما على التبعين
 كذلك يجوز التردد في مجموعها من حيث هو مجموع من غير تردد في واحدة
 من على التبعين فلا وجه لعدم توقفه لهذا الاضمار هو ما مع كون
 التقسيم التبعي المذكور غير حاصره فظهر ان معنى قوله فالتبع غير حاصره
 مع قطع النظر عن عدم الوجه لعدم توقفه لتلك الصورة غير حاصره
 لا قام بخروجها عنه الا انه لم يتوقف لهذا التفصيل بناء على ظهوره
 فلا تنقل **فوقه** وتحقيق الصورة المذكورة وهي كون المناظرة مترددا
 في مجموع المقدما من غير مجموع غير معلوم وقد عرفت انه لا بد من توقفه
 وتحقيق مادة فلا يفسر خروجها عنه ولا يكفي ان هذا الجواب يدفع كلاكهما
 فتدبر **قوله** وكو سلم اي فليس سلم ان الصورة المذكورة متعقبة
 وقوعها معلوم لكن لا شك في ندره وقوعها واما من النظر اه
 يقع ان مراد من التقسيم في هذا التقسيم هو النظر التبعي الشائع في وقوع
 لا النظر مطلقا والصورة المذكورة ان هي قليلة الوقوع كما انها خارجة
 عن التقسيم كذلك جارية المقسم **فوقه** على انه لا تقسم ان اردت
 سلم ان مراد من النظر في كذا التقسيم هو النظر مطلقا كما
 هو الظاهر من الاطلاق لكن الغرض من الاطلاق يراد هذا الكلام

ليس

ليقسم مطلقا النظر الواقع في مقام المناظرة حتى يقال انه غير حاصره
 بل هو من ايراد بعض الصورا الى هنا كلمة شارب قوله ومعه كلاما
 يستدعي المقام ايراده وايضا كلمة ربما ان كما قال المحقق **قوله** ان لا يخلو
 بين القسم الاول اه ان اريد انه لا تقابل افعلا كما هو المتبادر من الاطلاق
 فذلك فاعلم قطعا وفاده واضح جازا وان اريد انه لا تقابل بينهما
 تقابلا كما فيمكن الاطلاق ليس يريد ولعل المراد هو ان
 وانما اطلاق بناء على ظهور المراد واذا عرفت هذا علم ان التبع غير
 في قوله لا تقابل بينهما راجع الى حسن التقابل الذي هو المحط **قوله** **يق**
 القيدية كما يشهد اليه لا الاصله كما هو المفهوم من افعال العبارة
 ولعل الغرض من شارب ما ذكره سؤالا وجوابا بقوله الا وجه حسن
 التقابل بينهما عقيب التوجيه المذكورين فلا تقابل عن هذا والذنب
 فان هذا الاثر في غير افعال العضل السابقة ففصل انظار
 اكثر العلم في هذا الزمان بزعم الفهم والتفهم مع سقيم وعقيد
 هذا يطيلون السنتهم البارغة عند مسائلهم البادئة على احتمالها
 صاحب الفكر السقيم قد تلم اليه ودمهم تدبر **قوله** **قوله** وبين
 من القسمين الاخيرين وتفصيله على ما في الحاشية ان الناظر اذا
 حاكما بغا بعضهما على التبعين يمكن ان يكون مترددا في بعض
 آخرتها وكذا اذا كان حاكما بغا مجموعا في حيث هو مجموع وغير
 حاكم بغا واحدة منها على التبعين يجوز ان يكون مترددا في واحدة
 منها على التبعين فظهر ان كلام القسمين **قوله** **قوله** **قوله**
 ان يجمع مع القسم الاول التمراد من غير تقسيم ان اجتماع كل التقسيم

ائخذ كورين مع التقسيم الاول باعتبار الامر الاول من احد الامور المعبرين
 القسم الاول وتذا فقه الكس في بيان الاجتماع عليه حيث قال اذا كان
 كما يفتك وبعض منها على النقيض بكم ان يكون مترددا في بعض آخر منها
 كذلك اهـ وبكم توجسره اهـ يعني وبكم توجسره ذلك التقسيم حيث
 يحس التقابل بين القسم الاول وبين كل واحد من القسمين الآخرين
 بان يقال لفظ التقسيم ائخذ كورين حقيقة كما هو الاصل في كل تقسيم هذا هو المراد
 بقرينة قوله او اعتبارا في التوجه الثاني في الاستعمال في اعتبار فقه الكورين
 معبر في المقسم منها يحصل التقابل حقيقة بين الافاق ففقد في قوله
 معبر في المقسم هو ان اهـ اقول مستغنا بالله ان هو ما فائدة جليته
 بحسب التسمية على او لا تدفع وغدغة الافاق في الفقرة وتقرن تلك
 الفائدة ان الاحتياج لاحد التوجهين عند كورين من الفاضل حيث فكم
 الشرح الحق لا على مزانه كما لا يخفى فلا بنا في بيانها كما استمر
 عندنا فيما سبق بقوله علم انه لا تقسم هي بل كذا اهـ فقد ظهر من هذه الفقرة
 فائدة اخرى وهي ان الاجاه عند كورين لا يتجاءل ابتداء بها وعلى ما هو جار
 عند محس فلا تغفل ثم لا يخفى ان مراد من المقسم هو ما يحسب انما ظهر في
 من حيث النظر فيها بناء على ان تغلق حكم بالمشق فيفقد عليه ما قد
 بعد اعتبار فقه الوحدة للما فقه مفهوما الدليل في حيث في نظر
 واحد اربما كذا تفقه والتحقق ان مراد منه هو ما يحسب حقيقة هو النظر
 في مفهوما هو عبارة عن فقه حقيقة على ما نسبت عليه في فقه ما سبق
 فالرنية و مراد من النظر من مفهوما الدليل هو النظر الكثير الدفوع
 والقد ان جعل النظر معهما هو ما غير فيجوز ان لا يتجوز في حقه قوله رجا
 نفه

نفه

نفه عليه ففقه الوهم اذ لا سيرة في فقه حمله باذن تعرف فيه فافهم
 هذا هو التقسيم المناسب للمقام كما لا يخفى على الخاص والعامة ففقه كذا
 التقديرين لا حاجة لما اركبته بعض الافاضل منها في بيان المقسم
 حيث قال فيه وهو حال الما فقه كذا ان قال وهو رجا حالنا فقه
 من حيث انه مقسم واحد هو انه رجا كذا نفه مترددا اهـ مترددا
 قال روليت كذا يده حقه اليه وقد عرفت حق الصريح في قوله
 وماذا بعد الحق الا الضلال من قبيل اجتماع الافاق مع كل ما
 في هذا القبيل ليس في الافاق حتى يترجم كذا و ر ائخذ كورين
 عدم التقابل والامر ان لا يكون كذا تقسيم خاص الافاق ولله
 الاحتياط فقه الوحدة في جميع المقسم وهي اصلان المصدرين
 خارجا فان عن المقسم ثم لا يخفى ان المراد من الافاق في قوله اجتماع
 الافاق ما فوق الواحد على ما يظهر من حيثية الاول المتقولة
 هي ما يفتي كورين في جميع القسم الاول مع الثاني والثالث ان يجمع
 بينهما مع كل واحد منهما لا مع مجموعهما كما يدعيهم كونه وانما قال مع
 الثالث والثالث مع انه كما سب كما عرفت اعتمدا على ما ظهر
 مراد مما سبق في نور الاجاه ائخذ كورين حيث قال لا تقابل بين
 بين القسم الاول وبين شق من القسمين الآخرين دون والآخرين
 الآخرين و مرادنا اظهر من ان لا يخفى في او التقسيم اعتبارا في قوله
 ايضا اعتبارية وقد فقه ان فقه حقيقة معبر في فقه فقه كذا
 فذكرنا فقه لا شك في حسن التقابل ايضا وكذا بالاعتبار
 فالصورة الاو اصله وهو ان الما فقه كذا ان حاكمي فقه كذا

لم يكن

منها على التبيين فيكون مراد في بعض آخرها كذلك فمن حيث انه
 مجرد انه نفس متروك في بعض منها على التبيين في ذلك القسم الاول وفي حيث
 انه مجرد حاكمه نفس وبعض منها على التبيين في ذلك القسم الثاني
 لكن يا اياه عنهما ان التوجيه من المذكورين القسم الثالث بقوله وغيرهما
 مفادوا احدى منها على التبيين بطريق العطف فتعبد بتبيينه على ان
 على ان عطف القول المزبور استشارة الى التبيين فيكون قيد في قوله وكذلك
 قال بتبيين القسم الثالث والا فلا تعبد في الكلام بحسب الظاهر في هذا
 قبل غير حاكمه لا بشرى الواد وجعل حالا في نفسه كتمان ادلا والى الدلالة
 على الحق كما لا يخفى وان تعلم ان محض رفعها بالتعبد مع انه لا تعبد في
 الكلام ولم يرفع بالا انفصال فيما سياتي قوله وجه بانه انفصال
 في هذا الكلام قبل هذه الحكم بكت فلا تغفل ولعل وجه الالباء عنهما انه يلزم
 على كل منهما استدراك ذلك القيد لا يتصور اجتماع الثالث مع
 القسم الثاني ذلك التفسير على التوجيه باحد التوجيهين المذكورين في
 كنهه الى التبيين بذلك القيد ليلا يجمع معه فالظاهر ان شئ منها لا يفتح
 لتوجيه كلامه للمانع انه كورد في التعرض او تعرض الشئ للتعبد كورد
 في هذا وعدم التعرض للتعبد فيما سبق عن التعرض بقوله هذا وجه
 بانه ياء عنهما دون القول بانه يرد بها فافهم **قوله** وما ذكره ارباب
 عنهما مذكوره في بيان حكم **قوله** لان التقيد بالتفصيل استشارة الى وجه
 اباؤهم مذكوره فيه حاصله ان التقيد انما يتصور باعتبار اجتماع مع
 القسم الاول فلو اعتبر قيد الوحدة في القسم فيفيد التحسين في الاقسام
 فيصور اجتماع الثالث مع قوله مذكوره في بيان حكم فالظاهر ان

سبب

ان شيئا منها لا يصلح لتوجيه الكلام فلهذا المانع ايضا فواضح في
 توجيه ذلك الى ذلك التقيد بحيث لا يتجه عليه ذلك الا براد ان كل
 الا انفصال على المنفصلة على ما في بعض النسخ بهذه الحاشية وهذه
 الصواب كما لا يخفى في بعضها من انه كل الكلام اه وهو ليس بمتصور
 على ما يدل عليه عليه اعتبر هذه بانه لا انفصال في هذا الكلام وهو
 بقوله اللهم اه فيما سبقي في اصل ما اشير اليه فيما انما يحمل الانفصال على
 المنفصلة كما نوه الخلد في توجيهه عليه الا براد انه كورد وهذا لا يتناول
 القسم الاول وفيه من القسم الاخير من اد الق من ايراد هذا الكلام
 الذي يستلزم على المقام ايراده مجرد ايراده بيان عدم خلو النظم في مقدم
 الدليل من هذه الاقسام ولو قيل بهذه التوجيه مع قطع النظر عن
 كونه ارتكاب خلاف الظاهر غير ضرورة داعية اليه على ما اشار اليه
 المحقق فيما سبقي وليس يحاسن عادة الاشكال كما اشار اليه
 المحقق في تلك الحاشية بقوله كنهه في ان الناطق على الاول يجوز ان يكون
 ما قضا نقضا اجماليا ايضا اركيا يكون ما قضا نقضا تفصيليا
 كما بينا في الشر وان لا يكون ما قضا ولا ما قضا فثبت الاستقامة
 بين المنوع الشك في اعتبار القسم الاول ايضا كما ثبت باعتبار
 القسم الثاني كما بينا في الاصل ايضا ان كلامه في الحاشية مع فهم
 مصرفا ايضا كلاما اخرين من اياه ففهم هذه التوجيه
 بتوجيه آخر باعتبار قيد فقط من القسمين الاولين وتبين ان
 بذلك القيد في توجيهه عليه سبقي كون الصدورين انه كورد في
 واسطتين بينهما فيمكن دفعه بانه تركها احالة على القياسية

ذكر

كما ذكره الشيخ واسطين بينهما فيه إشارة لما ردا له حيث
 قال في تلك الحاشية في يكون الامران المذكوران واسطة بين الام
 انكثت مع المناسب لاول الكلام وهو قولان يفيد القسم الاول ان
 يفيد فقط ان يكونا واسطين بين القسمين الاولين مع ان الامر
 الذي هو ما اذا كان المتناظر حاكما بفاد مجموعا من حيث هو مجموع وغير
 حاكم بفاد واحدة من كذا ذلك داخل في القسم الثالث اذا لم يفيد
 فيه فقط فيه كما لا يخفى على انهما داخلان في القسم الثالث **قوله** فلا
 لا انفصال في الكلام اذا لم يفيد شيئا من ادوار الانفصال في الكلام
 اصلا كما تكرر وكان قبل وان لم يذكر شيئا منها في الكلام الا انه مستلزم
 الحاجة الى اعتباره في الكلام على الانفصال كسبغ فلما عثر على
 الى الجواب عنه بقوله ولا حاجة اليه وانما يكفيه ان يكون طريق الترجمة
 من غير **قوله** اللهم الا ان يقال المانع حاصل انه انما يرد النظر المذكور
 لو كان المانع من الانفصال في قوله فيجب حمل الانفصال في الحاشية المذكورة
 الانفصال بالفعل وليس كذلك بل المانع وان لم يذكر الانفصال
 في الكلام الا انه محمول على الانفصال والانفصال على منع فلو الا انه
 لم يتوقف لهذا التفصيل بناء على ظهور انقضاء كما لا يخفى وانت خير
 بان هذا الجواب ليس بحاكم عادة الاشكال اذ لا يدفع المذكور
 بقوله ولا حاجة الى اعتباره بل هو ممنوع بتلك المنع على ما لا يخفى
 بينهما عليك ولعل لهذا صورة بالكم فلا تغفل او على انه لا انفصال
 اه فيه ان حمل الكلام عليه مع قطع النظر عن ابناء خط التبعين عن الصدر
 الثالث بالاقسام عن حمل المذكور كما هي رتبة القائل كذا ينو

نعم

نعم اه ليس بجيدة اذ لو كان مراد ذلك مكانا مناسب فان
 المماطلة على التسليم بل يكفي اعتباره بغيره لا حاجة الى
 اما اعتبار فيه فقط في القسم الثاني لاجل التقابل بين القسم الاول وفي
 القسمين الآخرين بل يكفي اعتباره في القسم الاول لان مجرد اعتباره
 فيه يحصل التقابل بينهما لان فيه فقط في القسم الاول معنى سبب
 والثالث على ما يستفاد من كلام المصنف من يفيد اعتباره
 في القسم الاول فقط لا يكون شيئا من الصدرين المذكورين واسطة
 بينهما لان دراه الصدر الاول على القسم الثاني والثالث في الثالث
 فيكون هذا اعتبارا او باعتبار الاندفاع كذا ومن المذكورين
 احدهما عدم التقابل وانما كون الصدرين واسطين بينهما
 واما على اعتبار فيه فقط في القسم الثاني ايضه فالصورة الثانية
 وان كانت داخلية في الثالث ايضه الا ان الصدر الاول يتصل
 بعد واسطة بين القسمين والحاصل ان فيه فقط اذا اعتبر
 في القسم الاول فقط فلا يرد السؤال على التقسيم المذكورين ولا بعدم
 التقابل بينهما ولا بوجود واسطة من الواسطين المذكورين
 وان اعتبر في القسمين الاولين كما زعم الشيخ فهو وان كان ذلك
 لا يبراد بعدم التقابل وبوجود الواسطة الا انه لا يدفع
 الا براد بواسطة الاولى كما لا يخفى باعتبار الاول باعتبار او
 منه فلا تغفل على ان اعتبار دراه بغيره على ان اعتباره في القسم
 الثاني غير صحيح لان اعتبارا من فيه فقط اه فيه انه ان
 اعتبارا من فيه فقط اه فيه انه ان اريد اعتبارا من فيه

فذلك محال المتبادر منه في نفسه سبب الاول فقط بشرط ان يتحقق
الاول والثاني كليهما بمقتضى معنيتي بعضا او كلا وان اردتمنا ان
بالقياس لا فينبغي فقط في القسم الاول كما يشعر به كما ان في القسم
الاولاه وذلك ايضا في قياسه على فينبغي فقط في الاول قياس
مع الثاني اذ في جملة في القسم الاول ضرورة داعية اليه دون في جملة في
على هذا المعنى كما لا يخفى وكو سلم فلا م عدم صحة جعل التنقيح الاجماع من الحكم
القسم الثاني وانما لا يفتح ذلك لجعل لو كان بواسطة اجتماع الثاني مع
وليس كذلك بل باستلزامه فساد الكل ولعل في هذا ما لا يفتقر
بقوله في الاول فتنبر دما او صغابه مقام اصغر شبهة كثيرة فيه منها وما
اورده بعض الافاضل من التناقض بين الحكمين حيث قال فينبغي لا ينظر
ان يفتح الثالث مع الثاني على ان التنقيح الاجماع من الحكم من
في الثالث بقوله وغير حاكم ليكن يفتح الثالث مع الثاني في الكلام
تناقض فافهم انتم وتعلم بان يقال انه اشار اليه بالمرغم الا ان
منه عن سبب ابتداء والتوجيه بالنظر عن المتبادر وجعله بمعنى سبب
الاول فقط كما صدر عن البعض ليس بل يشعر عقل صاحبه عن المقام
كما لا يخفى ولا يصح اه ارجح لو ان فينبغي فقط في القسم الثاني
سبب الاول والثالث معا لا يصح اه بل هو من باب ما لا يخفى ان
انما يرفع المناقشات دون عدم الملازمة ولعل من الخفايا ان
ان كان توجيهه اما بهذا التوجيه او بتوجيه آخر فقولهم من توهم
عدم صحة هذا الافتعال بناء على توهم مناقض الحكم للمصلحة في
الحاشية وحكم لا ينافيه وان كان لا يلائم حاصله الحكم في شمع
بشر

على دفع سبب الثاني

بمع لا ينافي الطلبي في ذلك الشيء بعده من جانب الحكم دائما
بنا فيه لو كان الطلب المذكور في حيز حكمه دائما اذا كان من جهة اخرى
كما هو الظاهر فلا يخفى في علمه في حيز ذاته من انما ظهر من حيث
هذه المناظر على ما لا يخفى فلهذا في هذا التقرير ان قوله في حاشية وان
لا يلائم شارة انما منشاء غلط السائل فلا تغفل فتدبر في هذا
في حاشية من ان الحكم لا يلائم طلب الدليل محل ما هو محل سبب ما ينبغي
بل هو فاسد قطعاً لانه يدل على ان معنى قوله ان الحكم لا يلائم الطلب
ان طلب الدليل من جهة الحكم غير ملائم وليس كذلك كما عرفت وتنبه
ما قرنا به انما ستر ما فاك في حاشية من قوله وان كان ان يلائم
دون وان كان ان لا يلائم به مع ان انما سبب لما سبق منه في
الرسالة هذا الاخر فاعلم حق السائل من فحكم بالفساد حلاله
على ان ذلك من اجل ان القول بعدم الملازمة في القسم الثاني
فيما سبق حاصله اعتبار فينبغي فقط في القسم الثاني وقوله وقد عرفت
ما فيه شارة ابرار ذلك بمعنى عليه فيما سبق فابتنى على العايد
فاسد هذا وان قال من على اعتبار فينبغي فقط في القسم الثاني اذ لو لم
ذلك لفينبغي يفتح مع القسم الاول كما عرفت فيكون ان يكون طلب
الدليل في الحكم نفسا والبعض بالنظر في المقعدة انه رد في ثبوتها
الا بالنظر في ان الحكم ينافي دائما حتى لا يلائم حكم طلب الدليل كما زعم
السائل وبالحمل لا وجه لتقدير عدم الملازمة هو ما بوجه من الوجوه
هذا هو المراد مني وحاصل ما خزان في الرد على محي فيما تراه لا وجه
بانها عدم الملازمة بوجه من الوجوه فيافي ايها الاخوان في المناظر

الفهمي من قد نصبت حكمي بيننا في حكمنا بالعدل انه تحت المقتضى
 الادمان يقول اذ قد جردناه فاد جردنا في نفس الامر وان استلزام
 فذلك في نفسه الا انه لا يستلزم العلم بصادقه في نفسه ان يستلزم بالبدل
 او بالتبعية على انه لا يلزم السوفي اذ الكلام في بيان الحكم القم الكاوم
 ان الحكم في مقدمته في مقدمته بالبدل بما يحيد نفسه حاكم بغيره من اياه
 فتدبر في ان الاستلزام لم يعد حاصلا ان التوجيه المذكور في الحكم
 عادة الاشكال بالكلية اذ لا يقع ان يقع الاستلزام بعد مستند هو ان لا يكون
 فذلك لانه لا يتبين بالتحقق الاخص في جردنا ما قبل ودعنا البينة
 المستند من قوله ولا شك ان الحكم في محل قبل النزاع غير مستند
 هذا وانت تعلم بان مستند وارد على ما هو الا عندنا كما عرفت وفيه
 ذلك المنع بان يقال هذا انما يرد في كون حيث المذكورة مقام اخرى
 واما اذا كانت متعلقة بالفساد فلا فساد في الاستدلال في ليس محيد
 كما لا يخفى **قوله** الفاعل الاعتراف الخ فاحصل ان الحكم المذكور في كلامهم
 لان الصورة المذكورة في المباحث الوجهية طرف في خصم على دليل المعلق
 على انما ليست من المنوع الثلاثة واما حاصل الجواب على راد بقوله والقول
 بانه غصب اه انما سلم انما من المباحث الوجهية اه كيف وقع غصب
 غير موجه واما ان القسم للمنوع الثلاثة انما هو كلام خصم على قانون التوجيه
 في دليل المعلق فاما ان صورة المذكورة خارجة عن الملقب بغيره هذا
 وانت خبر بان مما سبق بقوله الا ان في محل الجواب المذكور على المعارضة
 ان يقول قائل ان الاعتراف على الحكم بطريق النقص والاستدلال
 والجواب بان الصورة المذكورة غصب غير موجه في فهم رجا ان يكون

الجواب المذكور منعا ايضا في كما نفهم كون رجا ان الاعتراف على الجبر
 بطريق النقص والاستدلال ولا يكون بان الحكم في نوع مدافعة فيه
 وهذا في محله من باب البس الكلام لا يتم لا يخفى على اهل الطريق
 فانه في قول بطريق النقص والاستدلال في ذاته ففهم واستدلال
 مع ان الحكم في قوله منعا وكذا الحال فيما سياتي في فرده بانه
 لو تم اه اى قرينة ذلك الجواب بانه لو تم لذكره كما استرأى بانه
 مردود بانه لو تم اه ليس على ما ينبغي لان ذلك الرد في الحقيقة بالنظر
 لا يمنع الحكم في قوله لو تم كلام على السند على سبيل تنبيه وذكرا
 عند صاحب الفقه وبالنظر قوله لعل على ان يكون النقص ونحوه
 غصبا ايضا بنقص الاجماع على السند واما غير موجه ايضا فانه
 الا ان يوجه كل وجه منهما باعتبار الصورة وتعلل لهذا فاعلم
 ما ينبغي قلنا فليس الجواب كما لا يخفى **قوله** الا يقال فوالا فاعلم
 والطريق المنع ان بطريق يمنع مع مسند بان يقال حكم كلام خصم
 في دليل المعلق المنوع الثلاثة ثم كيف والصورة المذكورة من
 من جملة المباحث الوجهية ثم طرف في خصم على دليل المعلق مع انما في
 عننا في يكون الجواب ابطال السند المذكور باقائه الدليل على ذلك
 ان ذلك السند بطل لانه غصب غير موجه والقسم كلام خصم على
 التوجيه فيكون رده اريد ذلك الجواب بطريق النقص الاجماع
 موجه او على ما ينبغي هذا ولا يخفى ان في معرفة قائل السند المذكور
 كتابه اى تأمل فيمن فيما سياتي من المحققين في الشرح
 قال وما يرد على خصم المذكور اه فاعلم وفرده بطريق النقص

نوع

او يقال فربما لا يعترف بطريق النقص كما هو لفظ البناء ومنه كما ذكر
 لكن حمل جواب المذكور على المعارفة لا على المنع بوجه الخذ وراى المذكور في الجواب
 على تقدير ان ذلكم وان دل على عدم كونه وهو بطلان الحكم المذكور في نفسه تاما
 وهو ان الصورة المذكورة غصب غير موجه والمقصود كلام خصم على قانون
 التوجيه فردة ايضا بطريق النقص الاجام تنوع عليها لاي الاخير فقط كما
 شاعهم ثم لا يخفى انه يستفاد من تصور جوابين المذكورين بهذه الفوارق
 الا ان يقال كما انها خلاف لفظ لكن هذه التمسك في جواب الكتاب في
 او فر بطريق النقص لكن حمل جواب المذكور على النظر الى الجمع لا بالنظر
 الى كل واحد منهما فلا اضطراب بين كلامي لكنه يفتى نوع اضطراب بينهما
 بالنظر الى قوله كما هو لفظ عبارة فتدبر جاز تغير السنه الرد استهلالا
 لسنه ايفه ارجاز تفرقة استهلالا على بطلان السنه ايفه ارجاز
 تقديره نقضا اجماليا بناء على التقديرين المذكورين في الجواب وحاصل تفرقة
 استهلالا لسنه عليه على ما ذكره بعض الافاضل ان الصورة المذكورة ليست
 غصبا والا لكان النقص والمعارفة ايفه غصبا والتكبيط ومقدم
 مثله اشهر ولا يخفى عليك ان تفرق الجواب بذلك التفرق وان كان ظاهر الجواب
 ذكره الا ان تغير الرد وبهذا التفرق بعيد جدا ولعل لهذا غير الاستدلال
 وعندنا في الجواب بل يشترط لولا استناد هذين التفرقين فلا نقول
 على تقديرين ارجاز تقدير كونه الرد المذكور نقضا اجماليا وتغير كونه لا
 فيضطر الى النقص والمعارضة بل اعتبر انهما يوزنان
 بخلاف الصورة المذكورة لانه لا فدراسة في اعتبارها فلا يبعد
 ان يقال مما هو عليه انكم قد جوبنا لانا بخذوه فيما لا اجل القدره على

فيس

قياس ما قالوا الفرد رتب نتيج المحصور ولا يجوز في عدم الضرر
 اللهم الا ان يقتضاه في هذا الاعتبار من وظائفه اهل البرية دون
 غيرهم فلا يخرجهم ولا يعلل شيئا بالتقصير من هذا الوجه بقوله اللهم فلو
 جعل قوله فتدبر شيئا الله كما جعله الله الفضلاء لكان اعادة وقد تقرر
 ان الافادة غير من الاعادة والتاكيد غير من التاكيد وتقرر قوله فتدبر
 شيئا الله وجوابه عليه استنادا من قولهم والتقصير غير ثابت
 عند المحققين خلافا لبعضهم فتأمل فيه **قوله** الدخول الدليل بان بعض
 مستدرك حاصل ان حكم المذكور غير متفيم لانه كلام من هذه
 الدخالات الثلاثة من الموطايف الموجهة الى طرف الخصم على دليل محقق
 مع انما ليست من النوع الثلاثة وحاصل جواب المذكور هي انما هي
 وظايف الموجهة من قبله لا من انما خارجة عن القسم المذكور كيف
 وهي اي كل واحدة من الدخالات منقطة لانه متعلقة بالعدول في
 في الدليل التي ادعاه المستدل ضما وهي على ما يستفاد من الحكمة
 المنقولة هي ان هذا الدليل غير مشتمل على مقدمة مستدركه بل
 كلما يكرهه بما لا بد منه لا يحتاج وان هذا الدليل غير محتمل في
 مقدمة اخر في الانتاج وان هذا الدليل يستلزم امدعي ولا يكره
 ان ملك العدو مما يتوقف عليه صحة الدليل والرد المذكور
 مردوداه شيئا الى منع هذه المقدمة المطلوبة ودعوى البرية
 فيما هو قابل النزاع غير مجمعة هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام
 فتدبر من هذا الحق خلل ما اوردته في سبيل التمسك
 فيما ذكره في رد جواب كلام على السنه بطريق تمنع فانتم ولا تفر

مقدما

او نعم

قوله لا غير لان الاستدلال مما يتوقف عليه صحة الدليل بل على الاستدلال
 بحسب الظاهر فلو جعل مما يتوقف عليه صحة الدليل كما زعم الجحيم لم يزد
 انما هو على انفس حسب الظاهر ولعل لهذا بالفتح رد الفخر فانهم قد
 استدلال في لا ير عليه السؤال المذكور وهو ان هذه الازدحام على مسند
 المنع لكن يرد عليه ان يكون في مقتضى احد ما تعلل لتعلل بالبرهان
 الضمنية وفيها يكون تلك الدعد مما يتوقف عليه صحة الدليل بغير ما ممنوعة فلا
 تخصص المنع بمقتضى منها هذا وانت جبر ان الكلام على المسند بطريق
 التفرانما ينفذ اذا كان السند ما يالمنع وقا وانما هو على
 محل ما قبل وقد مر من قبل فلا تغفل **قوله** على ان قوله سيما الاجتهاد على ما
 يشاهد في الرده الآخر على ما في الحاشية حاصل ان هذه الاستدلال
 في قبيل طلب المعقول لان كونه الاستدلال مما يتوقف عليه صحة الدليل
 امر قطعي مما لا يلحق الارتياب فيه وانما الارتياب في المفهوم
 في الاستدلال المذكور على ان هذه التفران في وجه قوله محل تأمل في
 قوله قطعا فيما سياتي فلا تغفل **قوله** لان الاستدلال مما
 عليه صحة الدليل قطعا ولذا عظم بعض الافاضل التوقف على
 للمقدمة وهو لا يتوقف عليه صحة بقوله سطر او شرط او بما
 ار يتوقف وجوده في ارجح على وجوده في ارجح واعلم ان يتوقف
 وجوده العلم على وجوده العلم ثم قال لا التعم الاول لا دراج اجزاء
 الدليل وانما الاستدلال محذور لان بناء التوقف الصدق
 على الشرط الذي انما هو فتقول ان الاستدلال مما يتوقف عليه
 صحة الدليل بغير شرطية الاستدلال في صدق صدق فاده واجه

ادلا سبيل

ادلا سبيل لا حارجا وناوهنا لان صحة الدليل وان لم يتوقف حارجا
 على الاستدلال بل لا مبالع كبحسب الخارج لكن الا انما يتوقف عليه
 ذهنا **قوله** اما الثاني فظ لان احتياجه الى اخذ مقدمة اخرى والاشارة
 مستلزم لعدم استدلاله احد **قوله** في السبب ان اريد السبب
 الناقص فتقول لا يكون سببا مستلزم الا ان الدليل بان ينفذ مقتضى
 مسند ان ياتي عنه كما لا يخفى على الناظر في قصور الدعد الضمنية على ما
 صورنا وان اريد به السبب التام كما هو المناسب لذلك الدليل
 في قوله السبب وحرك من السبب وغير السبب لا يكون سببيا غير مسلم
 والعلم على ان السبب من الداخل والخارج فكيف هو انما هو خارج
 وذلك على ما في النصف والصف على الجواب اه ان يمكن الجواب عن اصل
 الاعتراف ايضا بان كل واحد من الدخالات الثلاث منجى جاز
 الدعد الضمنية لا يخلو في صحة الدليل ليست مما يتوقف عليه صحة الدليل
 على ما يدل عليه قوله لو لم يكن مما يتوقف عليه صحة الدليل في صف العلم
 الآتية فهذه الدخالات الثلاث كما انما حارجه عن المنع الثالث
 كذلك حارجه عن المقسم لان المقسم هو الكلام الموجه في حاشية المقسم
 على دليل علم ما يستلزم بعض الافاضل وانت جبر بان منع تلك الدعد
 منها جازا مما لا يطابق بحجة بل هو في قبيل فصول الكلام مع ان هذا
 المنع منع اعم من القسم من اقسامه على ان صدق مسند هذا
 الدعد الضمنية والسند في خبر اعمق وبالحكمة ان هذه الجواب عن
 اصل الاعتراف ليس كما في فلا تغفل ولعل لهذا جعل هذا الجواب
 مع الجواب الاول في سياق العبادة الآتية جوازا واحدا

ان مجرد مفهوم كفا و فالتظان السند ايضاً فيل التقدرة لانه عبارة
 مجرد التقوية و ما يترتب على ما يظهر من تعريفه و يورثه بتغير الجواب و لما حصل
 ان نظراً للنسبة بين السند والمنع بالمعنى المشهور في النسبة بين القضايا
 والتظان كلاً منهما ان من السند وخفاء العقدة اهم من قبيل التقوية
 وان نظراً لمجرد مفهومهما فالتظان انهما فيل التصورات فالفرق بينهما
 كلاً التقديرين و انما حكم بالرجحان بناء على الاعتبار المذكور و لم يخرج بناء على
 ذلك الاعتبار لان النسبة بحسب الحق وان اشهرت بين القضايا
 الا انما غير خفية بما بل قد يخرج من المفردات ايضاً وان كان خلاف على ما صرح
 سيده تحقيقاً و سنداً فحين في حاشية شرحه شمسية وان غير اكثر انما
 عرفهم هذه الفائدة من كلامه قدس سره هي هنا باعتبار النسبة بين
 او ان اعتبار النسبة بالمعنى المشهور بين القضايا بينهما كما اعتبر صاحب
 لبس على ما ينبغي و انما قال لعل ما ينبغي مع ان سببان كلامهم يقتضي
 الاعتبار المذكور إشارة الى ان كان توجيهاً بالتدريج لكون سببان
 التلهم و هو ارجاع خفاء العقدة الى التقوية بان يقال هذه العقدة غير
 معلومة البتة او غير واضحة او في هذه العقدة مردداً او في خفاء
 الى غير ذلك هنا وقد عرفت ما قررنا ان تضعيف هذا التدريج بالتلهم
 لبس على ما ينبغي فلا تغفل **قوله** هذا ينبغي على ما استهواه لا يخرج ان هنا الكلام
 في اقسام إشارة الى ان الاعتذار عما يرد من هذا الخضم الخضم
 بقوله في يدفع بالابطال في سببان الاستثناء و مناف لما تقدم من كلام
 الاستثناء بقوله الا اذا كان سبباً و ما في العموم ولا داعي الى التلهم
 فتدبر و لعل لهذا القدر الكبر من فحج فلا تغفل ثم قال هذا ينبغي كما ما استه

و لم يقل على ما تقرر إشارة الى ضعف كل واحدة من مقدمتين المذكورتين
 كما سيجي و فافهم **قوله** لان السند المذكور اه اقول فيه بحث اما اولاً فالتظان
 التعارض غير متصور بعد اذ لا يبقى بعد اثبات العقدة المنع باقاة البطلان
 سنداً كحقيقة كمالاً يفرغ و لذا افتحروا في بيان الوظائف من جانب
 المعلق على اثبات العقدة المنع فقط و لم يتصور المنع السند اي و
 معه و اما ثانياً فلا تغفل بعد التسليم ان اريد بهذه المعارفة من طرف
 العام فحكم و غير مفيد وان اريد بها المعارفة في العرف الحاسم
 من طرف المناظرين فيرسل ان لا يصح شي من تعريف المعارفة
 عليه و ارجاعه الى البطلان في حيث التعارض فمع انه مناف لما مر في
 تعريف الشاهد غير مفيد بل مضرة كما لا يخفى و لا ينافي هذا ما سيجي في
 الحق بقوله نعم اذا اعتبرنا ان اه اذ بينهما فرق كما لا يخفى على المتأمل
قوله و بطلانه اذ عطف على القيمة المنقبة قوله حيث انه سبب و منع
 و دخل تحت الحاشية المذكورة و بهذا العطف يظهر وجه وجه عليه
 التعليل من اية بقوله من حيث انه سبب و منع و نشر خبرهم
 ابطال السند و لا تغفل عن هذه الفائدة فاعطف على قوله بطلان
 سنده كما قد عرفت من بعض اقسام من عدم العطف الى فهم كلام
 او في عدم فهم بطبيعة السقام **قوله** و يدل داله اقول لعل وجه
 قد تقرر ان سبباً من المنع عبارة عن سبب و انه لتقيض العقدة
 الحق و بطلانه في تلك الحاشية ابطال لتقيض العقدة مع في الحقيقة فلا
 لتقيضاً ثبت التقيض الاخر و هو سبباً من عقدة مع ط خذ هذا
 من انكاره **قوله** لا من حيث انه سبباً عطف على قوله من حيث

من حيث انه معارض لم **قوله** وفيه نظاره حاصله ان يقال **قوله** **السند**
 اى دور في تلك الصورة على ابطالها على ما يشعر **قوله** ايضا **قوله**
 مع العارضا ولان الامناع اه استند بغيره بالسندى ولم يغيره الا
 من حيث انه مقتضى لمتى كان السند الاخصم والاعلم على ما يدلى عليه تعريف
 السند فاعتبار ما عدا هذه الحثية من جانب المعلق كاعتبار ما
 لم وتعارفه للدليل الذي ذكره امر زايده على ما اعتد به فلا يصار اليه
 اليه ولا يعتبر الا وقت مسكس الحاجة وقت وجود ضرورة داخلة
 ولاستدراك في صورة ابطال السند الى وساطات المقدمة الى ان
 يجب على المعلق عند منع الامناع مست الحاجة وداعة الضرورة اعتبار
 ذلك اراعتار المعلق كون ذلك السند مسلوبا بالمتنع وان لم يعتبر
 تحقيق ذلك الاثبات الذي وجب عليه وذلك باعتار المعلق ما دونه للمنع
 فابطله بناء على ذلك فكان موقرا اذ لا يسلل له في تلك الصورة سبب
 الاعتبار عند **قوله** فانه لا حاجة له لان الواجب عليه هو اثبات
 المقدمة الى عند منع الامناع قد حذر بنفسه لاقائه في اسنادية واداءه
 من غير حاجة الى اعتبار من ايدى بل هو ذلك الاعتبار غير موجه على قائل
 استوجبه اذ هو في قبيل فضول الكلام فالمنع المنع على ذلك الاعتبار الغير
 الموجه غير موجه ايضا فلا يرد عليهم ذلك الايراد هذا ولتعميم مستدرك
 هما كلاما خال عن التحصيل حيث قال عند **قوله** فانه لا حاجة الى فنية
 بجزا ان يعتبر ذلك معارضا لذلك الدليل ويجمع فيقطع الاشكال بالكلية
 من اول الاول ولم يبق للسائل مجال لان يعتبر تلك الحثية وتعمل السند
 المند كد معارضا لذلك الدليل انتهى على ان يبين **قوله** فانه يجوز

قوله

قوله فينقطع اه منافرة كلية لان مقتضى **قوله** ينقطع الاشكال اه
 ان يقال في الاول فانه ينبغي ان يعتبر اه كما لا يخفى وليست شعورهم صدر من
 هذا الكلام المستبعد فتم كعام غير من بين المشهور من الاخرام **قوله**
 نعم اذا اعتبر السائل اه اذا اعتبر السائل بعد ما اقام المعلق **قوله**
 على اثبات المقدمة اهم تلك الحثية حيث اى **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**
 معارضا لذلك الدليل وجب على المعلق اه ولم يفرق ذلك القائل بين
 بين هذه وبين ما ذكره اولاً قطع كون المنع موقرا بها منسك
 فظهر ان كلمة نعم فيها غلط ذلك القائل فافهم **قوله** اعني المطالبة
 مطلقا ان طلب الدليل مطلقا فقط سواء كان على مقدمة الدليل او على
 وجهه فيما نحن فيه عبارة عن السند **قوله** كما تدل عليه نقابة شارة
 الى فرقة صارفة عن ارادة من الحقيقة للمنع الذي هو عبارة عن طلب
 الدليل على المقدمة المعينة منها فاستغنى بل كما يدل على نفس المطالبة
 يدل على اطلاقها ايضا كون المنع بها عبارة عن ابطال السند هو
 وكذا الكلام في دلالة حصر الكلام على انهما فقط اذ لو لم يرد المنع على
 انهما المنع الى رر مع قطع النظر عن صحة في نفسه كما ذكره
 في اى شية وقد فوت التعادل بين المنع والمنع لم يحصر الكلام على
 السند من طرف المعلق فيما اذ قد بقا الكلام على السند بطريق طلب
 الدليل عليه كما لا يخفى فقد ظهر ان كلاما ما ديل مستقل على ارادة
 المنع مما ذكره هو **قوله** وكذا المنع المضاف الى كذا اراد
 بالمنع المضاف الى **قوله** منع المنع وانما في **قوله** ومنع ما يوثقه
 المنع مما ذكره ما ذكره في اى شية منها وحاصل ما ذكره

السند

موقرا

غيره

ب

في هيئته ان المنع بالحق المذكور وهو طلب الدليل على مقدمته لا يتغير
 بغيره بالمنع في بغيره فلو لم يمنع المنع ومنع ما يورثه لا يوجب
 اثبات المقدمه الخ مع انه لا يورثه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 فان تقرير الحق في **قوله** يعني ان اثبات المقدمه الخ لا يخفى على احد كما كانت
 هذه العبارة في العبارة السابقة عنها في ان الواجب على المعلنه معاينة
 منع المانع اثبات المقدمه الخ فقط ولم يعلم هذا من قبله فلو حصله فليعلم
 اما ذكره السند في هيئته هنا حيث قال فيها واذا ثبت الواجب على المعلن
 عند منع المانع اثبات المقدمه الخ فليعلم منهم انه لا يورثه في وقع فيها
 وقع من وقوع الاثبات مستند اليه والواجب مستند في عبارات
 الاصل حيث ذكر فيها لا يوجب اثبات المقدمه الخ بالزجب على المعلن
 منع المانع فافهم وحاصله ان ذلك الاثبات انما يجب على المعلن معاينة
 منع المانع اذا كان عرضا تاما لتقبل الاول كما يشعر به اضافة الاثبات
 الى المقدمه الخ ولا شك ان ذلك لا يقتضي الا تمام انما يكون عرضا اذا
 ممكن ومقدور له لا مطلقا كما يتوهم نظرا قوله عند منع المانع اذا
 لو لم يكن في وسعه ان يكون ولكن لم يكن عرضه متعلقا به بل
 آخر او لم يكن شيء منه فلا يتصور الاثبات فضلا عن الوجوب
 عليه على ما اشار اليه بقوله يجوز ان يصير المعلن اه وبالله التوفيق
 الاثبات على المعلن مفيد بمرتين احدهما كون تمام تقبله عرضا
 وانما كون ذلك الا تمام مقدور له واذا انتفى الامر ان المعلن
 وذلك الانتفاء بانقضاء احداهما او بانتفاء الاخر فلا يكون ذلك الا
 في شيء من الواجب كما لا يخفى **قوله** ولعل من هذا القبيل الانتفاء

من بحث في آخر لفظ من الاغراض المدخل في السند في مطلقه
 على ما يقتضيه الاطلاق بانه لا يصلح للسند اه وان خصصه
 الا فاضل فيقول ومقتضى **قوله** لانه لا يتصور المنع والعرض
 من الاثبات من تقديره ولا يذهب عليك انه لا يلزم من انتفاء التقدير
 انتفاء المحدث به اعني المنع ففسلح السند اذ لم يكن في اثبات
 السند اذ لا يثبت المقدمه الخ الى اعتبار من زاوية وهو اعتبار
 ان **قوله** في المنع سالما عن الدخول في بانه انه عارط السند
 وعند هذا القول كيقول الفاضل الحق بقوله حاصله تسليم المنع اه
 ما زعم بعض الافاضل من ان حاصله الدخول الاول ليس بذكر
 مع ان ذلك الفاضل قال في بعض تعليقاته فيما سجد وذلك
 الاثبات مدفوعه في اعني ان يكون المانع مكتوبة للحضرم
 فلا تقتل عا ر سا لا اذ كان في ميدان العرفان والموقف
 هو القادر على ان قوله والدخول فيه بانه في حد ذاته اربع
 مع قطع النظر عنه غير مستقيم لان فيه خلافا بينه وبين
 مثلا والموقف اظن ان ما في السند من تحليل كقبحا للمقام وهو
 وان لم يكن السند ما عليه ما صرح به بعض الافاضل في كاشته على
 على كاشته شرح الرسالة للموا المحقق اللاروشي كثر شايع
 في كاشته اثبات الواجب للموا الفاضل الس كاشته في
 صنف **قوله** وحاصله ان حاصله كل واحد من الدخول
 الثالث تسليم **قوله** دفعا لتدريج السند لا يخفى عليك ان
 بينه وبين ما قلنا اثنا في بعض المقتضى وان كوا منه

وجه

اقرار ما في السند من الحمل فثبت لا محالة فلا تقبل **قوله** ان تلك المقدمة
 وهو على ما يستفاد من الاشياء ان الواجب على المعلن عند منع المانع
 انما هو اثبات المقدمة المجرى وانما هو ما يشهد بشارة الاما دون
 استنزهت عندهم على طريق الاطلاق الا انما مقيدة بما فيه مساواة
 ما تقتضيه تلك المقدمة ان يكون كل واحد على هذا المجرى برفع تلك
 الابحاث في كتب الشرف العلامة دليل على عدم صحة تلك المقدمة
 على اطلاقها فافهم ولا تنظم بعض النظم ولقد اجاب الشيخ عن هذا
 حيث اشار بقوله كما يشهد عند ارباب هذا العلم ان الاستدلال به
 ان يكون التوجيه كشاربيه بهذا التوجيه ويحتمل ان يكون ما ذكره
 الشافعي في اصل احمد في شرح هذه الرسالة حيث ان الوجه
 في كلامهم بمعنى اللاحق وكل منهما لا يخفى عنكم كما سبق وما يقتضيه **قوله** فانظر
 لعل وجه النظر انه لا يلزم من هذا التقرر اثبات عدم دفع السند المنع مطلقا
 بل اللازم من ثبوت عدم دفع السند بالمنع عنه اعتبار المعلن نصب
 نفسه لاثبات المقدمة المجرى في معارضة المنع فلا يتم التقريب كذا ذكره
 بعض الافاضل فيمكن الجواب عنه بخبر الركايا كما مراد من قوله ولا يلزم
 السند الا اذا كان مساويا انه لا يدفع السند لاثبات المقدمة
 اجماع بالمنع والا بطلان الا اذا كان مساويا للمنع في يدفع بالابطال
 اعلم ان الكلام المعلن على سبيل المنع لاثبات المقدمة المجرى في
 الاول على سبيل المنع وهو لا يفيد مساو كان مساويا لاثبات
 المنع ومع ما يوثقه لا يوجب اثبات المقدمة المجرى بل يجب على
 المعلن عند منع المانع فعلم منه الاعتبار عليه بل فيه شارة اذ ما يثبته

لطيفة

لطيفة غير حافية على المتأمل فيها ولعلك اذا تأملت في تقييد ترك بالكلمة
 عند قوله لكن يكون الكلام على السند على سبيل المنع متروكا بالكلمة
 المتى حق التامك ثم تركت الاعتراض بالكلمة وجدت فيه شارة الى
 ما قلنا ولعل وجه النظر ايضا هنا الا ما ذكره ذلك البعض وكذا الحال في
 التوجيه الثاني شكلا وحلا فلا تقبل **قوله** يحتمل توجيه الترادف ان
 ترك التوقف للكلام على السند مطلقا بطريق المنع شارة الى احتمال عدم
 حرجية بحيث لا يخفى على احد وجهه لانه من قبيل مقابلة الجواز ما يجوز
 وهو غير مقبول عند احد كما لا يخفى ولين سلما عدم بعده لكن لم يتوقف
 له يكون حكمه معدوما مما ذكره في الابطال لا بطلان السند ليس مقبول مطلقا
 بل في صدقة مما اذا فقط على ما تقدروا انما كان مقبولا في هذه الصفة
 لا سند له لاثبات المقدمة المجرى على المعلن في مقابلة المنع واذا كان
 الحان في الابطال كذلك مع كونه قويا في المنع علم منه حال الكلام على
 السند مطلقا على سبيل المنع الذي ضعيف بالطريق البشري ان علمنا
 غير مقبولة وغير مقيدة اما كونه غير مقيدة في العلم والاحض فقط وانما
 اذا كونه غير مقيدة في مساو فلعدم استلزامه لاثبات المقدمة
 المجرى كما لا يخفى **قوله** وتخصيص ان قوله بحيث يلزم ان يقع ان السؤل
 المذكور راجع الى الترتيب في الحيلة المذكورة وقائده سبب الاحتمال
 على الخصم ثم لا يخفى ان رضى بعض الشوق على بعض آخر لا يفرار جاع
 السؤل لا الترتيب بل هو المذكورة بل هو امر مرغوب بين الفضلاء
 لاجل اكمال الجهر على المتبع ومن تردد في صدق هذا القول فليست
 الا ما ذكره العلامة كشيء من مثله في تقرير السؤل على ما تنحى عنه

فلا بد ما توهم من ان الظاهر في لا يكون دفع السند في خلافه
مفيدا في تقرير السؤال كون الحجة المذكورة تقيديه فلا وجه لجعلها تعليلية
انتر هو معنى السؤال الاول على ان الظاهر التقابل كون الحجة المذكورة تقيديه
فلا وجه لجعلها تعليلية انتر هو معنى السؤال الاول على ان الظاهر التقابل
كون الحجة المذكورة تعليلية ليلكون علة الافادة المذكورة هيها كما كانت
علة عدم الافادة المذكورة في الاول والبرهان مع الراجح في التقابل لوجوب
فما لم يرد في مقدم الحجة السؤال الاول واقتصر في الجواب ان ذكر في الحجة
عليه فليس مع الوجود في الحجة المذكورة في جملة فتقول هذه الحجة كانت في
الادلة الافادة ان جعلها تعليلية كما هو انظر من الوقف والمطابق لما لم
ان الكلام على السند في دفع السند في سبيل التوفيق الا انه يلزم من دفع
المنع كذا في بعض الفضل في علمائهم فهو مع لا في سائر اعم من الزوم
فلا ينطبق الدليل على المدعى اقول في ذلك لانه ان اردت ان يكون على
اعم من الزوم اعني مطلقا كما ان مدعى علم وغيره وان اردت اعني
في سائر المحققين في سائر المحققين بين السند والتمنع فغير مسلم في حجة
ما قرنا سابقا فليس اجمع ولا يجوز ان السند اذا ورد في صورة الدليل
ينطبق به مطلقا انما اخذت على ما تقر في لا يخفى ان هذا الرد غير ما سجد
من اجوب بغيره من الحجة فلا تغفل وان كانت تقيده للسند في
كما هو الظاهر في قوله من تقرير السؤال في لا يكون دفع السند في خلافه
معينا يلزم انه وان لم تعلم ان الحجة المذكورة ان جعلها تعليلية فليقل
ابناء في قوله حيث انه يقول في يفيده وان جعلت تقيديه فليقل
ساويا في قوله وهو خلاف رأيهم في اشارة الى بطلانها حاصلة

واللازم

واللازم بطلان خلاف رأيهم فكذلك ملزوم ^{في} اقا الاول في الجواب
باختيار الشق الاول فبان يقال هذا الدليل من ايه حاصلة اثبات
المقدمة التي باطل السند كما هو في بعض الافاضل ولا يخفى ان السند المذكور
سند ما و ^{من} ان السند لا ينفع في الزوم يعني ان
بين الشقين مستلزم للدوام والتحقيق ان السند لا ينفع في الزوم
المحقق نور الله مرقده هي هنا في لطيف وهو ان السند لا ينفع في الزوم
بالمنع الا في عدم هذا مناع الا في كمال بل في كون الشيء مقتضيا لآخر اذا لم
من عدم انكسار شيء عن الآخر اقتضاؤه ولا يخفى ان دفع السند في
اللازم بهذا المعنى لا يستلزم دفع المنع لجواز انعدام السند بالعدم
ايضا وبعبارة المنع علة في التعليل في العادة انتر في بعض
بجود الدوام ايه حاصلة دليلي استلزام ان هذا الدليل لم يترتب عليه التحقيق
كون لم يرد عليه ايضا لان مجرد الدوام والعدم المنفك عن الزوم
يكفي في اثبات الملام ان كان الكلام على السند في سبيل دفع الادلة
معينا اذا كان ما و ^{بال} اذ لما اه فظهر ان هذا الجواب جوب بتغيير الدليل
في الجملة وقد عرج به بقوله في تغيير الدليل في آخر كلامه فذلك التغيير ما ينبغي
يلزم ببدل مع حذف كلمة من وزيادة لفظ على على دفع المنع ليكون
عبارة الدليل هكذا حيث يرد دفع السند في دفع المنع وما ينبغي
يلزم بلا ينفع وكلمة من بعده ليكون عبارة من الدليل هكذا حيث
لا ينفع عن دفع السند في دفع المنع والاساليب الموافقة في قوله
يلزم وتقدمه باد في تغييره ^{ولا} اظنك في مرتبة من هذا اذا تغير
هذا فاعلم ان القصر على الاول مع عدم ملائمة لقوله يلزم وتقدمه

تبيين كما صدر عن بعض الافاضل ليس على ما ينبغي وان اعتبار التقدم والرجوع
كما توهم البعض ليس في كمال الجف. واما ما يقال ان في جواب من
الاغتراف المذكور باختلاف الشئ الاول البعد وقوله خزانة يجوز
الدليل بحيث ينفذ في الاشكال المذكور عنه شارة الادفع محذورة ان
بعد قبارة عن عدم استلزام الدليل لعدم شئ ط كونهما متباينين
او بسمط انصافهما بصفة واحدة واما حكمة ان دفع احد المتباينين
محذوف معنى بصفة واحدة يستلزم وتنافره بعض الافاضل
على تقدير تمامه شارة الاضغ عما يتبع ان استلزام الدليل المذكور لعدم
بعد هذا التحريم ممنوع او لا ايضه كيف ولما اذا اعلم من لزوم كما هو
التليم انما يتلوا. والظاهر ان ان هذا القدر لم يثبت الخط
لان من اطلاق في افادة دفع السند وان دفع مسند في ورثته
معينه مطلقا سواء لو حفظ معه صفة واحدة او لا. واما ان
واما باختلاف الشئ المذكور فلا يلزم اه حاصله ان منع بطل اللزوم وقوله
لانه خلاف راء يهيم مع ايضه قوله فيثاثل شارة كالتأييد ان لو كان
وقد اعترف عليه القاضى في النوع فيكون هو السند المسدود هناك
بقوله الا ان يقال ما ديا للمنع كما هو عند رواد الجوز ان الفرق من
هذا الدليل بيان قبل السند المذكور وقد عرفت انه موجه فتوجه دليل
ولا يبعد ان يكون شارة الادفع ما يتوهم من المناقشات في قوله ان
ان دفع السند وقوله فلا يلزم ان دفع السند اه فيمكن دفعه
الاول منع على الطرقات من على الجواز وشئ مما لا ينافر الا في الاول
منع على رايه والتأييد وانما مستند القوم هذا التندر. وغير

اجوب

اجوب الخ واثبت سندا ان مجرد الدوام لا يكفي في اثبات المرام كمن
يمكن دفعه بان يقال ان السند عن دس الخ حاصله ان المتأخر وان كان
اعلم من لزوم في عرف العام الا انما يتبع ديان في مقام السند كس
عرف الحام الخ عرف الناظرين على ما يستلزم به كلامهم من بيان المتأخر
وسائر النسخة عشر رتبة السند بين القضايا كما حكمها باليد
قطر ان الجواب البعد جواب باختلاف الشئ الاول كما يشترط في قوله
وحي ينطبق الدليل على عدم الالاه فصل عن الاجوبة السابقة بقوله واما
فلا يلزم اه لعل من رايه فندريق منها شئ وهو انه قد ظهر مما فرقا
ان هذه القدوة وان يصدر عنهم حراجه الا انه صادر عنهم شارة وان
ظلم يخرج من صفة الانصاف فلا وجه بقوله الشئ المحقق عن
الحاشية التكم ان ان يدعاه ولعل للثارة ان اه اقال القاضى
فيكون الجواب بان اه ولم يعلى ويمكن ان يدعرا السند عما واه فانه
والانصف. وفيه انه اراداه حاصله ان اراد بقوله مع انهم حمق
فيما ادهم حمق والسند مطلق الخ من ان يكون محققا او لا في الاقسام
المذكورة في بحث ذلك محققا ذكرنا من الوسطة فقط ليس الا
فهو محجوز ان يكون مبينا في الواقع فكما انه بحث بالوسطة فمذكورة
كذلك بحث بهذه الوسطة التي ذكرنا ايضه وان اراد انهم
السند الصحيح فيها وذلك هو بحث بالوسطة المذكورة فقط فلم
كمن برء عليهم في ايراد من وجه آخر وهذا السند الا على خارج عن
2 وظاهر ان ما يكون خارجا عنه لا يقع عدة من الاقسام مع انهم
شئ هذا ويمكن توجيه كلام الشرح في الحاشية المذكورة بحيث

يندفع عنه ايراد المذكور بان يقال ذكر الشئ لا يتنازع ما عداه على ما شهر بيان
 المحصلين والمقبح جدا لخلال كثر المذكور وذلك كاف فيه على ان عدم التوضيح
 المذكور سواء للتبني على جواز علم بطريق محقق يستدعي هذا التوجيه انه قد استقر
 على رايه بقوله واعلم ان هذا هو ما استدل به من اسئلة اخره فيما سبقت اذ قد فسر
 فيه على ان هذا المنع في الحقيقة منع غير مفسر كما لا يخفى ولعل القائل في ذلك ان
 ما ذكرنا كونه بقوله فالأدوية ان كان اه في فلا تقبل في قوله فاداه اشارة الى الجواب
 عن الابرار المذكور بقوله وفيه انه اه كما اشرنا اليه في اصله الاول والاين انما
 ان يعنى في محقق من هذا الوجه ويجوز الاعم من البين كما اختار بعض المتأخرين
 في لا يراد عليه ما اوردته في كاشية قوله على ان كثر استقر ان اه فاصلة بين
 سلمنا ان ما اوردنا على الشئ بقوله وفيه انه اه غير وارد عليه ولا في
 غير اجتناب الى التعميل التوجيه ايراد المذكور بالترديد المذكور لانه لا يعلم
 البينة اعتبار السند الغير الصحيح وان اورد عليه كسب بقوله فلا وجه
 ولا اداه لكن لم يرد ما اوردته في كاشية على كثر المذكور ايضا لان ذلك
 كثر استقر في حقيقة الاسطة المذكورة غير معلوم وبما فرغ من هذا اتمام
 ظهر فساد ما قيل انظر ويدعى كون كثر استقر ان اه في كاشية ولا شغل
 الحاشية في قول المذكور وان نظر باقوله انظر في كاشية في كاشية
 في هذا الزمان اليه في لان الاعم والاضحى اه يقع اعتبار المردوم
 فيها من احد الجانبين فقط والا لا ارتفاع المردوم والتفرد منها وبغير
 كل واحد منهما سدا وبما وكلفه خلافه على ما يقتضيه اعتبار
 في السند ما ورد من بين الافام الا انه معبته فيه من الجانبين اعلم
 ان هذا وان كان مخالفا لما هو مشهور الا انه مما لا بد منه على ما

بناء على ذلك الاختصار ليكون الكل على ديسره واحدة ولعل الشارح
 هذه الحقيقة قال من هنا على ما يقتضيه اعتبار اه وفيما سبقت
 وان ابقيا على ما هو مشهور مع ان احكاما نسب فيه وان لم يعنى في
 نفسه ما ومن هنا يتفهم ان تقديم هذا الشئ ايضا فافهم في
 الدرس لا يكون بينه وبين المنع لزوم اصلا اولا احد الجانبين فقط
 ولا من الجانبين لكن فيتنفك احدهما عن الآخر والا ايراد ان لم يتفك عن
 الآخر كما لا يكون بينهما لزوم اصلا لم يكن واسطة اخر بينهما فيستلزم
 وكذا الحال فيما سبقت في وان ابقيا على ما هو مشهور اه ولم يعنى لزوم
 بينهما وان كان مخالفا لما يقتضيه اعتبار اه في كاشية في
 الى هذا التوضيح فالعلم ما هو مشهور فلا تقبل في علم احد الجانبين فقط
 اخبر بقيد فقط عن السند الذي يكون بينه وبين المنع في كاشية
 فانه ليس بواسطة اخر بينهما بل هو داخل في كاشية في كاشية
 هو واسطة بين الافام المذكورة على ما وقع في بعض النسخ
 وهو الصواب المطابق لما ذكره في الشئ الاول في قوله واسطة بين الافام
 المذكورة وهذا في واقع في كاشية في كاشية في كاشية في كاشية
 فنلاحظ كثر كما لا يخفى قوله وايضا لا يخفى ان وقع كل واحد منهما
 الاول وعمراد منها ما ذكره الشئ في كاشية الثانية وعمراد منها ما ذكر
 كثر في كاشية وايضا معبته كذا في كاشية في كاشية في كاشية
 ان يقال ان دفع كل واحد من الشئ المذكورين معبته كاشية في كاشية
 عن دفعه دفع معبته في كاشية في كاشية في كاشية في كاشية
 لم يتوض لرفع الاسطة الثانية التي ذكرنا بقوله فاستدل الدرس

لا يكون بينه وبين المنع لزوم اطلاق لكن ينبغي احدهما عن الآخر
 الى ان دفعنا غير مقيد وهو الصحيح فاقع بعض نسخ في نسخة ههنا من
 ابطال كل واحد منها من الاستطاعتين الاولى والثالثة وبعض افراد النسخ
 مفيد بخلافه الدليل اه لبس يجمع كما لا يخفى نعم يجمع لوقال في بيان الوساطة
 الثانية لكن قد تنفك احدهما عن الآخر فتأمل ثم العبارة الموافقة لما نزل
 الربية في كلتا النسختين كل واحدة من الوساطة الاولى اه وذلك
 فلا يجمع دفع السنة عما در بالمعنى المذكور الذي هو عليهم عرفهم وهو
 ما يكون بينه وبين المنع تلازم ونوزاد ايضا عقيب هذا القول بان يقول
 فلا يجمع حصر دفع السنة عما در بالمعنى المذكور ايضا كما لا يجمع حصر دفع
 السنة المطلق في الاقسام المذكورة لكان كما لا يخفى ثم هذا القول من
 محله اشارة الى تعريف آخر على اسم المحقق حيث نوه الواسطة وهم
 يتعرفون لا فائدة دفع عدم افادة مع ان اللابن بحاله ان يتعرف لما
 كما قلنا ان الخطا معارضة يظهر وجه ترجيح هذا الاحتمال على ما عداه
 من قول السابق بعد تقرير السؤال المذكور فلا يجمع حصر دفع السنة عما در
 كما لا يخفى ثم لا يخفى ان المعارضة معارضة تقديرية على ما يشير به قوله تعالى
 دليل المطول اعلم انه لا يهمل من بيان الدليل المطلق للحصر المذكور
 اوله في يظهر لك تقرير المعارضة المذكورة فانه قد دل في اقدام
 راجعهم والفضل فتتولد وبالالتوفيق وهو على ما يسا عدل الوق
 والسزوق ان الكلام على السنة على سبيل ما يفيد اذا كان ما
 الدليل على ان اريد بقوله بحيث يلزم من دفعه دفع المنع وان فاجب
 اريد به من الفضل وجهم بخبر من العلماء لان تلك الدليل دليل

الا فائدة وكحصر على ما يشير به قول الفاضل المحقق ههنا من دفع
 كما لا يخفى على اهل المرافعة وهو قوله الدليل المذكور لبيان ان دفع السنة
 عما در مفيد وقوله بناء على توهم ثبوت دليل على حصر دفع السنة
 في عما در وان تنضم في ريب مما يتبعه هذا بناء على عدم المرافعة
 فيلزم ان ما ذكره محله في تخفيف السؤال السابق في اصل المقام عينا
 دليل المطول ان دفع السنة مخبر عما در لان الكلام على السنة
 على سبيل المنع انما يفيد اذا كان ما دريا واذا كان الامر كذلك
 كان دفع السنة مخبر عما در اما ان يكون فقط واما الصغرى فلا
 يلزم من دفعه دفع المنع وتقرير المعارضة على هذا ان دليلكم هذا
 وان دل على مدعاكم لكن عندنا ما ينفي وهو ان السنة كما يجوز ان
 ما در كذلك يفيد دفع بناء على ما تقر من ان اشتداد السنة
 الاظم يستلزم اشتداد الاخص فلا يجمع حصر الدفع في عما در وان
 وانه يجوز ان يكون نقضا اجماليا للدليل المذكور وهو
 بقوله بحيث يلزم من دفع السنة دفعه ولا يخفى ان التوصيف المذكور
 يؤيد ما ذكرنا من تقديم السر الاول في تخفيف السؤال السابق فلا
 وتقرير النقض على هذا ان دليلكم هذا جاز في السنة الاظم بخلافه
 حكم مدعاه ذلك دليل هذا شأنه فانه قد ليك هذا ما جري ان دليل
 فيه فلا يلزم من دفعه دفع المنع ايضا واما تخلف الحكم عن مدعى
 فلا دفعه غير مفيد عندهم فانه يجوز ان يكون نقضا للدليل المذكور
 بناء على توهم اه قال بعض الافاضل وهذا ايضا في تقرير المثال
 انتم من قوله فلا يجمع حصر دفع السنة عما در ايضا كما لا يخفى

الا ان ظهور ما منه بطريق الرجحان فظهور المنع منه بلارجحان ولذلك قال
 البعض هل هذا ايضا ظاهر في تقرير السؤل وفي مقام المعارفة هذا هو
 هو الظاهر في تقرير السؤل فلا تغفل بقاء ما لم يعرف ذلك العاقل لظهور
 الاحتمال الكافي وهو النقص الاجمالي وعدم ظهوره ولعله ايضا ظاهر من قوله
 فيفيد دفعه كالمادة في تقدير فلا وجه للاجمالي وتقرير المنع انما لا يتم لزوم
 الدفع في السند كما في الدليل المذكور وانما يلزم ذلك ان لو كان لزم
 دفع المنع من دفع السند في ذلك لانه يلزم من دفع السند ان
 دفعه ايضا وبما فرغنا من ان المنع المذكور منع استكرام الدليل لذلك المدعى
 كما لا يخفى **قوله** وهذا هو الملايم للوجوب المذكور والمراد من الوجوب المذكور
 هو وجوب التسليم فقط كما هو المتعارف منه لان المذكور صريح لان مجموع ما ذكر
 في سياق قلنا انه متضمن للجوابين احدهما منع ما رايه بقوله على تقدير
 جواز ذلك التسليم فذكر بعده فلان ما ذكره الا فاضل من ان قوله على تقدير
 يادى عن كونه منعاً كما سيظهر انما يمكن حمل على مجرد بيان صحة ذلك
 فلا فاضل فيكون موجبا بلا شبهة كما هو ظاهر فلا يراد عليه ما سيذكره المحقق
 فتأمل مستعينا بالله لم يظهر بعبارة انه لا يخفى اننا جعل كونه منعاً ملائماً
 للوجوب المذكور انما ان هذا الوجوب باثبات المعذرة المحم ولا يخفى ان
 اثباتاً انما يكون بعد المنع وتوضيح ان في الدليل المذكور معذرة مطلوبة
 بظهور ما يقتضي لا يضر ذلك الدفع بالمعطل وحاصله بعد فهم تلك المعذرة
 بحيث يلزم من دفع السند دفعه ولا يضر ذلك الدفع بالمعطل وقد مر
 مثله من حيث فلا شبهة في استكرامه لذلك المدعى اعني انحصار الدفع
 في السند كما في كل ما ينبغي ان يفهم هذا مقام وقال البعض كمشهورين

في توجيه الملاية المذكورة ووجه ملاية هذا الوجوب المذكور ان الظاهر ان
 الوجوب وجوب بتغيير الدليل بالوجوب بتغيير الدليل انما يكون بعد المنع وتقرير
 هذا السؤل بالمنع يكون ملائماً لهذا الوجوب انتهى في حاصله على هذا ان
 حصر المذكور في دفع السند في السند كما في السند كما في السند كما في السند
 منع يرد ما ذكرتم بل لا بد من اخذ هذا ان دفع السند الا عام وبطلان بغير
 وقلا عنه ان الدليل المذكور ليس دليلاً على حصر المذكور كما توهم من الدليل
 عليه ان ابطال السند الا عام بغير بالمعطل هذا وقد علقه اكثر المحققين
 انه فرق بين ما يقال في وجوب عدم دفع السند الا عام لانه لا يلزم من دفعه
 دفع المنع اه قالوا ان ما بين ما يقال في دفع السند في السند كما في السند
 لا يلزم من دفعه دفع المنع كما هو من الاخصص يرد ما ذكرتم بل لا بد من
 اعم اه فينا انما الاغ الحنفية لا يحط الفرق بينهما حتى صلاحه ثم ظهر
 فكذلك العساقى عن الدلائل كما هو حال اهل الفضائل فيكم بيننا لا انا فانه
 رضوان كما ان حصر المذكور في قوله والوجوب بتغيير الدليل كما يكون
 بعد المنع بطل قطعاً لان الوجوب بتغيير الدليل كما يكون بعد المنع كذلك
 يكون بعد النقص الاجمالي والمعارضة على ما تقرر في المحصول فكيف
قوله وعلى كل تقدير اراد على كل تقدير من التعادير انما كانت في دفعه
 المدعى ان يقال ان مراده فغير تعريف على السبب في فهم كلامه
 في تقرير الوجوب ان قولهم دفع السند في السند كما في السند كما في السند
 العلة يرد الا عتراضاً المذكور ابتداءً في قوله والسند الا عام مطلقاً
 كان الا عام مطلقاً او اعم من وجه غير صحيح وذلك ان بغيره بغيره
 المتأخرين في ذلك فانه من هذه الرسا ان العلم ان السند هو

تم

ما يذكره نفقة المنع بان يكون ملزوماً ولنقيض القعدة المح لا يكون الا اخص من
 او متساوياً لان الاعم مطلقاً او من وجه لا يصلح للسندية لان الاعم
 مطلقاً او من وجه لا يصلح للسندية لان الاعم جامع المقعدة المح فكيف يكون
 ملزوماً لنقيضها اشتراكهم وجه عدم صحة فلا تغفل اعلم ان هذا الدفع
 من دفع محم على تقدير النقص الاجمال جواب يمنع جريان البرهان المذكور في
 الاعم وانت تعلم ان جواب اسم البعد يمنع جريان على التقدير المذكور
 فلا بد من بيان الفرق بينهما وذلك في ما فرغنا من بقائه فقرر جواب
 اسم فغير قوله او المراد حكم الاضاح في بعض وجهين سألنا ان المراد بقوله
 المذكور حكم دفع السند المطلق لكن لا يرد الاعتراض المذكور ايضا لان
 ليس بالحق المذكور حكم الاضاح ارباب الاضاح في الدفع الاخص مطلق فينفذ
 دفع السند الاعم مطلقاً اي في كل ما ينفذ في كونه فيل اذا كان له
 كذلك فنولم يذكر الاعم مع المساو في بيان افادة دفعي وختم
 باندرجاً في رد الدفع بقوله على عدم الالتفات له حاصل ان دفع
 الاعم مطلقاً وان كان معينا اي في بناء على اللزوم المذكور الا انه لم
 يذكر ولم ينفذ اي في قعدة جدواه لانه ينفذ في كل اخص اذا اجمع
 في شيء ونفع وفرض ج جانب الفرض وتبين في الشرح ما اذا اجمع
 محلل ومحم دمج جانب لونه وقلاصته هذا الدفع على تقدير النقص
 الاجمال اي في منع الخلف بعد تسليم جريان وجه النفقة فكيف
 الدفيعين المذكورين على تقدير النقص الاجمال من بين النفاذ الثلاثة
 مع الكل متساوي الاقدام فلا محذور في الدفع الاول غير دفع
 فغيره في وجهه اي دفعه او اربك واحد من الدفيعين المذكورين

يدفع

يدفع ما يمكن ان يورد على ظاهر المذكور وهو حكم دفع السندية
 وانما قال ما يمكن ان يورده ولم يقل ما يرد على الحكم المذكور مع ان
 عبارة الامة ضعفة وتكال بعده بناء على ما مر من ان نظائره ما ينفذ
 بان دفاعه في اصل كلامه هنا مع ملاحظة تلك الآراء ان حكم المذكور
 استقرت وتحقق مثل هذا السند غير معلوم وتكون غمضاً عنه فهو دفع
 مما ذكرنا من **الدفيعين** المذكورين ووجه الاندفاع في كل
 منهما لظن كما لا يخفى على كل تقدر من تقادير الاجوبة الثلاثة لا غير الحكم
 المذكور ولا اختلاف فيه وبما فرغنا به معاً في ظهر احتمال ما ورد في بعض
 مناهج الحاجة الى شرح من الدفيعين المذكورين قلنا حكم استقرت وتبين
 هذا السند في اشتراك **قوله** اخص من وجه الذي يناسب
 واسبق ذكر اعلم من وجه بدل اخص من وجه كما نبه عليه بعض الاقوال
 ولا يذهب عليك ان الابرار يحمل هذا السند على تقدير صحته انما ينفذ
 على هو محتمل عند صاحب قد يقال من المساو و سائر النسبة بين
 السند والمنع فغير ما نسبنا الى فاضل مقعدة المح او اما على ما هو
 المشهور عند الجمهور فلا كما لا يخفى على من تأمل فيما سبق فيمكن ان يكون
 قوله ما يمكن ان يورده هنا اي في البعد **قوله** بناء على ان اه انظر
 انه علمه لقوله يجوز ان يكون السنداه ويجوز ان يكون علمه لاحد الا
 من المساو في العموم مطلقاً في ذلك التقدير لا الاخر فقط كما توهم
 بعض الناس وتوهم ان من القاعدة عمومية انه اذا كان بين اثنين
 عموم وخصوص من وجه كالأبي في والاثان مثلاً وكان بينهما
 وبين امرأتين عموم وخصوص من وجه اي في قعدة فيكون بين الاخرين

كالاتان وبين الثالث كالمناطق من مساو مع ان بينه وبين
 الابيض عموم وخصوص من وجه وقد يكون بين الاخر منها وبين الثالث كالمناطق
 مثلا عموم وخصوص مطلقا مع ان بينه وبين الابيض عموم وخصوص من وجه
 فهو دفعه ما لا يخفى ان المراد من الخفاء عدم الوضوح **قوله** نحو ما دفعه ما
 منع فيه إشارة الى ان الخفاء من قبل انصد يوافق ما خففت سابقا
 فلا وجه لمنع المذكور منه فيما سبق **قوله** ولا شك ان فيه اوجه خمسة الا
 المذكور في أصله والحال انه لا شك ان دفع ذلك السند يدل على ثبوت المقتضى
 في ولو بالواسطة لانه يدل على وقوعها وصدقها مطابقا للواقع
 بان يتحقق لخطا عن تلك المقتضى بالكلية والآن يلزم ان لا يكون ذلك السند
 صادقا كفايا وذلك خلاف مفروضه والوضوح المطابق للواقع وهو
 الامر يدل على ثبوت مقتضى علم سابقه في منع المذكور والالزام اجتماع
 التقيضين عند التحقيق هذا هو المراد على ما يشهد به عنان **قوله** لا شك ان
 ظهور ما اوردته جمهورنا من مظاهر ان الوضوح لا يستلزم الثبوت
 كما في غلط طحاوي في تفسيره بل على غلط طحاوي في تفسيره والذين يرون
 باعتبار العلم على ما قالوا كالمسح في الحطب وهو لا يستلزم صدق مقتضى العلم لكن
 هذا الكلام فيه عيب والحق وان مقتضى كما اعتقدوا فكلامه غير صحيح ايضا
 فاما قوله في هذا المقام ولا تنفست لاحتراق الاوهام **قوله** كدفع السند
 لا يجوز انه لا حاجة الى ما ذكره بعد قوله ايضا ولا مجال للحمل على ما ذكره كقول
 ايضا كذلك نعم لو قيل ولا شك ان دفع ذلك السند يدل على ثبوت
 مقتضى علم ايضا كدفع السند وراه اجازة حمل عليه فالظاهر بل
 الصدق استقامت كلمة ايضا **قوله** على ما لا يخفى **قوله** ان

الضمير

الضمير راجع آه يعني الظاهر راجع الى نفس السند لا علم على ما لا يخفى
 قوله في تقرير السؤال في يجوز ان يكون اعم وبوثية القرب ثم اشار
 توجيه هذا الطرف الى يجوز الطرف الاخر وهو جرد ذلك الضمير الى
 دفعه على ما استخلص عليه **قوله** بناء على ضعف التفسير المذكور الذي
 بينه عليه ذلك الجواز على ما يشير اليه قوله في يجوز ان يكون اعم عليه ان كان
 ضعفا في الواقع كان منع الجميع ذلك الجواز بناء على ضعف التفسير المذكور
 وافتتاح محله ولا يغيره كون مقتضى الآخر للسند الذي لم يعينه السائل و
 لم يبق السؤال عليه شأنا للسند اعم على تقدير صحة في علم بضعف
 المنع المذكور بناء على شمول التفسير الآخر فتدبر **قوله** لكن يمكن المنع
 او بناء على ضعف التفسير المذكور **قوله** ولا يخفى ان هذا مقتضى
 شامل للاعم ان اريد ان هذا مقتضى من غير ان يكون مقتضى بالتفسير المذكور
 اسم القائل المحدث شامل له كما هو الظاهر في تقدير صحة لا يكون
 ذلك مقتضى مقتضى نفسه على ما مر قوله فيكون شموله للاعم معتبرا وذلك
 احتياج القائل الروم الى هذه التفسير وان اريد ان باعتبار التفسير
 المذكور شامل لكل مقتضى ذلك التكليف غير مسلم ذلك ما يشهد به
 كما مر به بعض الافاضل في حواشي شرحه المصنوع الا ان يجعل التأييد
 اعم من الواقع والزم على ما مر به بعض الافاضل الروم **قوله** في
 جليل في كل حين علم الجسد ايضا حيث قال عند قوله ومينابه و
 وموئدا بسببه اربع انفس الامرا في زعمهم مانع انتروا بالحق
 هذا مقتضى ايضا ضعيف فلا وجه لتضعيف مقتضى المذكور بناء
 على شموله بل هو مؤيد للمنع المذكور ايضا ولعل في هذا ايراد في علم

بقوله على انه لا يدفع الاعتراض **آه** قوله على انه لا يدفع الاعتراض اس
 الاعتراض المذكور بقوله فان قيل السند اه عن فاعل التفسير السابق لهذا
 ولا يخفى انه انما يصلح وجه الضعف المنع المذكور دفعه عن ذلك العاين
 كذلك بل غرض من الاعتراض على المحم بل عليهم بناء على ذلك التفسير
 على ما شئنا به التفسير بقوله فلا يصح قصر دفع السند في مورد كما لا يخفى
 وعرف من المنع المذكور دفعه عنهما وانما خص البناء به لاشتماله بينهما على
 ما يشير اليه قوله على ما نقله من عندهما السؤال بل لا يجوزهما اطلاقا
 منع المنع ومنع ما يدرجه خارج عن قانون التوجيه على ما اقر وقد عرفت ان
 مما خربنا سابقا فنذكر في هذا الكلام ان وجه هذه القضية شرعية بآية
 الملازمة فيها منته على ما سبق له وانفسه عن الكلام انما هو للمعاني
 لكلمة هذا فلهذا الكلام هذه الماد دفع المنع انما هي ملازمة الشرعية المذكورة
 على ما يستفاد من قوله النسب المعتبر في السند لو كانت بالاعتساب
 فضاء المقعدة المحم لا يلزم ان يكون السند الاعمى بمعا المقعدة المحم فيما شئت
 وتفضل ذلك المنع مع السند انما يستفاد من كشيته المذكورة
 نوزح اليك فلا تغفل انما ايجب ان يبين ان كذا رايه هذا قوله هذا
 بينه ان يثبت بغيره ان كذا رايه هذا الجواب وتنفذ هذا الجواب
 بينه على اه فتعوض بان هذا الجواب يتم على تقدير كون السند بمعا لوضوح
 المقعدة المحم ايضا فلا وجه لهذا البناء بل هو جواب كل الجواب وعلوه
 من رايه بقوله نعم هذا منته ان فلا تغفل في السند المناسب
 الموافق لسوق بنيها فافهم قوله على هذا ان وجه هذا التقدير ان
 على تقدير كون النسب المعتبر من السند بالاعتساب لاختفاء المقعدة

المحم

قوله انما يقتضيه اه ار لا يقتضي الا كونه بمعا لوضوح المقعدة المحم
 فخط لا يقتضي الا كونه بمعا لوضوح المقعدة المحم بل يقتضي ان
 المقعدة المحم على هذا التقدير ايضا ويتم التقريب بقوله ضرورة ان
 تحقيق معنى المعلوم اه اشارة الى منع استلزام دليل الملازمة المذكورة
 كما لا يخفى **قوله** وهذه الاستلزام اه اشارة الى دفع السؤال بردي محم
 الاقتضاء في كونه بمعا لوضوح المقعدة المحم وان وجهه كونه بمعا
 لان تحقيق معنى المعلوم يستلزم كونه بمعا لوضوح المقعدة المحم ووضوح
 يستلزم صدق المقعدة المحم فلهذا يستلزم كونه بمعا للمقعدة المحم ولو بالاول
 وقاصل الدفع ان استلزام وضوح المقعدة المحم لصدق المقعدة المحم
 محم كانه غلط المحم فلا يستلزم كونه بمعا للمقعدة المحم ولو بالاول
 هذا هذا الكلام في عوام على مزايا المحم وقد عرفت حقيقة ما هو المحم
 من المحم فلهذا وجه لهذا البناء ايضا **قوله** نعم على تقدير كون
 اه اشارة الى جواب السؤال مقدمنا مما سبق وهذا كانه قد عرفت ان
 النسب المعتبر في السند لو كان بالاعتساب لاختفاء المقعدة المحم لا يلزم ان يكون
 السند الاعمى بمعا لوضوح المقعدة المحم بل اللازم ان يكون بمعا لوضوح
 في لا يتم الجواب المذكور اذ لا يتأتى للمحم ان يقول فاذا ابطاله يضر للمحلل
 اذ يبطل بسببه مقدمته كما يبطل منع جواب كذا رايه ان الجواب المذكور
 محم يتم على تقدير كون السند بمعا لوضوح المقعدة المحم لان ابطاله على هذا التقدير
 ايضا يضر للمحلل لانه يبطل بسببه مقدمته بل لانه يبطل بسببه مقدمته
 مقدمته كما يبطل منع السابق اذ يبطل بسببه مقدمته مقدمته
 المحم فيه انما يقع على تقدير ان يكون السند اعم مطلقا من غير ما

من نقيضه مقدمة الم وهو ليس بشئ لان ووجه من نقيضه
 الم تحققها في مادة الفرض وحقق السند بدون مقدمة الم في مادة الا
 وبالعكس في مادة الم لا يتحقق ووجه يبطل المقدمة الم بابطال السند
 الا اعم فيقضي منع السائل لكن لا يبطل غيرها حتى يلزم ارتفاع النقيضين
 فليس في وايضا كما ان ذلك المنع ليس من وجهه كما ذكرنا لانه على
 هذا التقدير لا يكون الا بطلان ابطال السند الا اعم مضافا
 ارتفاع النقيضين فاصلا ان هذا المنع منع غير مضاف لانه على هذا التقدير كما
 لا يلزم ارتفاع النقيضين من ابطال الا اعم كذلك لا يكون الا بطلان مضافا
 لما عرفت من انه لا يبطل غير مقدمة الم قوله والمناقشة المذكورة هي
 والحال ان مناقشة المذكورة بقوله قد يتوهم ان الاول اه الزامية مبنية
 على كون الا بطلان مضافا حاصل لان ابطال السند الا اعم من كان مضافا للعلل
 بسكونه يبطل المقدمة دليله كما عرفت في الاول ان يقول فاذن لا يمكن
 ابطاله لانه يستلزم ارتفاع النقيضين هذا ثم نقول لو ادفع تلك المناقشة
 بهذه الدفوع لم يبق الايراد هو ما وجهه ابتداء بعد المنع المذكور في المناقشة
 في كاشيته الآتية من ان لا يتم ايراد دفع والمنع المذكورين عند التحقيق
 لا يتفكان من ان ادفع تحقيق عدم ارتفاع النقيضين الذي هو حاصل
 الدفع تحقيق عدم الضر الذي هو حاصل المنع وعند تحقيق عدم الضر تحقيق
 لزومه ولعل القائل ان لا ما قلنا من انه خفية بقوله كما ذكر في كاشيته
 الآتية فلا تغفل من ان ذلك ان يكون ابطال السند الا اعم مضافا للعلل
 ان سلم على نفي كون السند اه في غير مسلم على تقدير كونه اعم اه
 اذا يلزم من اشتغال السند الا اعم اشتغال مقدمة الم في غير مسلم

وايضا

وايضا لا يدفع اه ان كما لا يدفع هذا الجواب النقص بالسند الا اعم
 مطلقا من نقيضه المقدمة الم ووجه من لا يدفع النقص بالسند
 هذا اخص اه قال بعض الافاضل الاظهر اعم بدل اخص كما سبق في الاول
 مما بعد بيان بناء الملازمة المذكورة في كاشيته السابقة بقوله
 هذا الكلام مبني على ما سبق تحقيقه اه قوله في غير مسلم تبرع على جميع ما
 لا على ما ذكر في حيزه ايضا كما ظم قوله وانت تعلم اه وانت تعلم ان قوله
 ان سلم في كاشيته المذكورة بيان وجه السائل يدل على ان ما اوردوه
 بقوله بان كل مخالفة فقيه بها فيه منع للجواب المذكور بقوله قلنا اه عرفت
 ان الجواب المذكور متضمن للجوابين احدهما منع من ايراد بقوله لم
 نقدر جوان واثبت تسليمه في كاشيته فان اريد بقوله يدل على ان ما
 اوردوه منع الجواب المذكور انه منع للجواب المذكور ضمنا مع كونه خلافا
 لفظ غير مسلم والسند واضح وان اريد به انه منع للجواب المذكور محض
 كما هو مفهوم من اللفظ فسلم كذا يلزم من مساواة المنع بالمنع كما لا يخفى
 وان اريد به انه منع للجواب المذكور في خبر قلنا اه فسادا لظهور
 من يخفى وبالكلمة هذه كاشيته من جانب كاشيته في تحقيقه اذا ما
 السائل فليس فلا تغفل قوله وما يقال اه السابق في دفع منع من ايراد
 بقوله نأمل فقيه ما فيه على ما بينه السند في كاشيته مسددة لبيان وجه
 السائل من ان ما ذكره من ذلك ان سلم على تقدير كون السند اه
 يتجه اذا خفي السند الا اعم من المنع بما كان اعم من نقيضه المقدمة
 الم كما عرفت في كاشيته الاخرى في المذكورة فيما سبق لبيان
 الملازمة العارضة بقوله لكان مجامعا للمقدمة الم حيث قال

فيه هذا الكلام مبنى على ما سبق تحقيقه فثبت ان السائل قد اذاعه
 اما اذا افتر السند الاعم بما كان اعم من خفاء ومقدرة كحكاية الاختار البعق
 كما اذا كان مقدرة الدليل العالم متغير فيقول لا يلزم ان العالم متغير لانه
 غير مبين فالسند اعم كونه غير مبين اعم من خفاء تلك المقدرة لانه كلما
 تحقق كذا وكذا كونه غير مبين وليس كلما تحقق كونه غير مبين تحقق كذا
 كذا ان يكون بهيما جليلا فانه السند يجمع مع وجوده من غير ان
 انما بل هذا الموضوع لا يوجد بدون هذا السند لعدم قبول المقدرة
 فلا يتجاسر الا ان اعم من خفاء لانه وان يجمع مع وجوده من غير ان
 كذا وكذا تحقيق مع عدم ثم يشاء بقوله من غير ان كذا لانه وان
 المقدرة المرفوعة فثمان احدهما وجوده من غير ان كذا وتلك المقدرة واثانها
 وجوده لا يزيل خفاءها ولا شك ان اعتبارها في جملة ما تحقق في العلم
 انما يتصور في التسمي كذا الموضوع لانه القسم الاول منه ولا مطلق الموضوع
 وذلك لظهور كذا كذا وتلك لكثرة الامة العائدة قالها هنا
 لانه ان يجمع مع وجوده من غير ان كذا فلا يتصور وجوبها كما
 ظهر وجه التقييد بقوله من غير ان كذا وظهر ايضا وجه سقوط الرد
 بالعلادة الا انية فانهم قد وردوا في الموضوع يجمع لخفاء ولا يتقبل
 التعداد باعتبار كونه غير من كذا وسواء قبل التعداد من وجه آخر او
 دليل لكثرة الامة هذا يقال وهو لا يتقبل التعداد ولم يرد هذا
 تعدد او من هذا التفسير فظهر انه باق المنع الا ان هذا قد ثبت
 فيكون السند الاعم ان الموضوع مذكور لا يتقبل التعداد فيكون السند
 اعم من وجه ولا يغير ابطاله بالمعلل كما في السند الاعم مطلقا

نقيض

الاشارة

تفيد المقدمة محمودة من غير ان اذ لا يبطل بسببه موضوع مقدمته كذا
 ان تحققه مادة لا يوجد في السند في السند اذ لا شك ان الموضوع كذا
 يتقبل التعداد ليقول الضعف وقد عرفت حاله فتدبر في السند
 الموضوع المقابل لخفاء ويكون غير من كذا ويحظر لان الظاهر ان كذا
 مطلقا الموضوع لا الموضوع حقيقة بل كذا العند كما لا يخفى اقول نعم
 الامر محاذر الا انه لا يتم في السند انما فلا يتقبل قوله كما هو المتبادر
 لشيوع الاستعمال التخييل في تخلف الحكم عن الدليل على ما يشهد به التوفيق
 المشهور بالتقيد ولا يشاء الذهن البين منها على ما يشهد به السوف
 والرواق وانما حمله السائل المحقق عليه ثم اعترض عليه بقوله من هنا سؤال
 مشهور قوله واما اذا حمل ما هو اعم اه لا يخفى عليك ان هذه الجملة
 حدها اذ هو مما لا يرضى به السوف والرواق وبعبارة الكتاب فليس
 اذ لا يرفع السؤال عن كمال قوله لا وورد له لبيان ما ينبغي ان
 نفهم منه انه لا وورد له اصلا يعني لا طامرا ولا باطنا كما هو حكم التعداد
 الواقعية في سبب النفي **القول** لكان لازمه تخلفا عنه اه فانه
 اذ لا يتصور تخلف اللازم الذي هو عبارة عن المنفرد في كذا
 عن الموضوع لانه كما ان اللازم غير متحقق في الواقع وتفسير الامر في هذه
 الصدق كذلك الدليل غير متحقق في الحقيقة بناء على ما تقدمت
 ان استغناء اللازم سينتج استغناء الموضوع ولا يخفى عليك اه
 اشارة الى منع صحة الكلام المذكور على الإطلاق حاصله ان هذه الجملة
 من صاحب قد يقال ان الحكم بان السؤال المذكور انما يرد ادخال
 التخلف في كلام المحم على ما هو المتبادر منه كما حمله اسم انما يح

اذا فسر الكلام المصنف تخلف الحكم مدعى عن الدليل وليس كذلك بل فسر
 بتخلف الحكم عن الدليل والحكم من هذا التفسير كمثل احتمالين احدهما
 ان يراد منه الحكم الذي وقع في الفرس وهو المنادى والآخر ان يراد
 الحكم اللازم في الدليل سواء كان حكم المدعى او غيره ولا يفر عنك
 ان السؤال المذكور انما يرد اذا اريد من الحكم الاحتمال الاول الذي هو
 منه يعني انما يرد اذا حمل التخلف في كلام على المنبادر منه لا على المنبادر
 مطلقا كما زعمه القائل المذكور واما اذا اريد به الاحتمال الثاني الذي هو
 انظر وهو الحكم اللازم للدليل فلا يرد عليه **قوله** واما اذا اريد
 الحكم اللازم للدليل سواء كان اه فبذلك لا يفر بين آخر تقديرين
 حيث يدعي قوله واما اذا حمل على ما هو اعني في تخلف الحكم عن الدليل فبذلك
 اللازم ان لا يطابق الحكم على اللازم فتدبر في قوله فلا يرد واما ان
 ما مر فلا تغفل هذا والافرك في الجواب عن اعتراف الشارح ان
 احمد جندب في شرح هذه الرسالة في ان قوله بالتخلف المذكور بطريق
 التمثيل انما هو في بيان الكون في محلي بيان بغيره فكلما كان
 على ما بينه وبين الافاضل الاكرام في هو **قوله** فبذلك لا يفر بين
 مبرحين نعم لا يفر بين تخلف بالدلالة في مقتضى العمل كثره استعمال
 بين الناظرين في بيان سواء هذا النقض **قوله** هذا متعلق اه اراد
 متعلق بالقول لا بالقول كما يتبادر او لا فيرجع حاصل على اما
 ذكره بقوله ان يكون متعلقا بهذا القول او بالقول لعدم صحة الدليل
 المذكور احد الامر من المذكورين احد الامر من المذكورين ان تخلف
 فيه سواء اخرج عدم صحة الا ببيان باخذ الامر من المذكورين او لا

واما ما لم يخج اليه كمان مادة النقض هذا وقد عرفت فيما سبق
 كلما تم في مقام التقييم ظاهرة في البيان وهذا القدر ضروري في الكلام
 مكابرة محض في القول على ما ذكره سابق العادة فبذلك لا يفر
 حتى يطلع على محرم فانه مقصود في اخباره وايضا من غلقه للقول
 المغفل ارتكاب خلاف انظار الفاعل من غير ضرورة **قوله** بل لا يفر
 بقيل الحكم المذكور حاصله اما حكمه الحكم المذكور ان كان هذا متعلقا
 بالقول مدلول القول بيلابيد النقض على المحرم المذكور لجواز كون عدم
 الدليل بدعيه **قوله** لان بدعيه اه علة لعدم الورود لغيره لا يرد
 ذلك النقض على محرمه كذا ينطبق ما قررنا لان بدعيه عدم صحة الدليل
 في قوة استلزامه اه في اخلة في الغم الكا وهو استلزام الدليل فساد
 على ان مجرد احتمال العمل اه حاصله واثبت سيما ان هذا متعلق
 بالمقول لا بالقول كما هو المنادى ركن لانهم ورو ذلك النقض على المحرم
 المذكور اذ هو مجرد احتمال على التحقيق في الخارج ونفس الامر فلا يفر
 في التعريف ما في فخره في التفسير الاستقرائية كما تفر عنه من ان مادة **قوله**
 فيما لا بد وان يكون مخففة في الخارج اذ في نفس الامر **قوله** المتبادر
 إشارة الى وجه كونها ظاهرة في الدليل دون كدعي حاصله انه انما كان
 ظاهرة فيه لان اعتبارها اذا اطلقت في عرف جميع كتاب على ما
 ابد التوابع في عرف المناظرين فقط كما يتبادر الى اضمحلال الوهم ان يكون
 متعلقا بالدليل اه لا مدعى ويؤيده ما هو المذكور المتداول في الاستدلال
 من انقراض النصوص والادلة **قوله** على ان الامر بالمعارضة اه ما
 كثر من افاقة الدليل على ما خلاف اه وان كان قوله بدليل اه

لما وجه آخر يكونها قاذفة في عينه وليست اعتمضا في ذلك لكن ان السط
 ان تكون المعارضه هي متعلقة بالدليل لان المراد بالمعارضة على
 تقدير كون المراد بها ما هو مشهور به بدليل الخلف انه لا يصح الارتباط
 قوله بدليل الخلف وتعلقه بقوله عورض على ذلك التقدير لا يتكلم
 بعيد عما يشير اليه قوله الا انه لم يبين الكلام على ما هو مشهور به
 ما لو اورد بالمعارضة هي المتعاقبة على سبيل مماثلة فان قوله بدليل
 الخلف في قوله عورض صحيح من غير احتياج الى الارشاد تكلف فيه
 على ما يقيد قوله ولا شك ان مماثلة على سبيل مماثلة دليل على انه
 وكل ذلك واضح طرزه وجدان صحيح وما فرنا نحن ايضا ما ينزجهم به
 بين قوله اذا لا يرتبط بما في قوله بدليل الخلف وبين قوله نعم ليس الكلام
 على ما هو مشهور من نزج المناظره فلا تغفل قوله ولا شك ان المتعاقبات
 على سبيل مماثلة بدليل الخلف متعلقة بالدليل اه بالمعنى ولذا ذكرنا
 سبيل تحقيقه في حاشية شرحه كميته بمقابلة الدليل بدليل آخر مما لا
 في ثبوت مقتضاه وقوله بعض الافاضل ايضا بعد تعريف المداخلة
 بقوله وهي مماثلة على سبيل مماثلة وهذا من غير التفسير المتعلق
 المعارضه بالاول دليل الاوفق للمجاورة لان المذكور المتداولة
 في الاستثناء المصنوع والادلة فقد ظهر بهذا التحقير فاما توهم
 بعض الفضلاء في تاحت قال قوله ولا شك ان المتعاقبات اه فيه
 منع فاذ مماثلة على سبيل مماثلة كما يتعلق بالدليل متعلق بالمعنى
 انتم تحق قوله فيه منع فاذ فيه منع فاذ فيه منع فاذ فيه منع فاذ فيه منع
 كما توهم نعم يبين بها شيء هو انه قد ظهر ايضا مما قرنا ان قوله

او عورض بدليل الخلف كما يجب في الاخرية على تقدير حملها
 على ما هو مشهور بكونه كما يجب في اليه على تقدير حملها على ما هو مشهور
 انما رغبنا عن بعض المحققين فعلا تغفل لكن بينهما فرق بينهما
 آخر من وجوه آخر ولذا ارجع عنه على ما هو مشهور به كما لا ريب
 الدلالة للدليل الدال على الاخص من مقتضى المدعى بان العالم
 اخص من العالم ليس يقدم لانه بهذه القضية تكون سبيله
 كما تصدق بعدم ثبوت الحمل في موضوع مع ثبوت الموضوع
 وهو ما في العالم فانه كذا تصدق بعدم الموضوع في
 ذلك وهذا هو مجرته التي تكون تلك القضية في اعم من قولنا العالم
 حاشية كذا ذكره بعض الافاضل وقوله بعض الافاضل
 ومثال الدليل الذي غاى ما ورنه مقتضى المدعى كما اذا قال فيكم
 لا يرضى له لعدم لانه مستند الى علته لا يرضى له لعدم وكل مستند
 به على كذا لا يرضى له لعدم في العالم لا يرضى له لعدم وما في
 المتكلم بان قال العالم غير مستند لانه داخل تحت قوله في كل شيء كذا
 الا وجهه وكل شيء يدخل تحت هذه الآية فهو غير مستند وانما في
 الحكم غاياته لتعريف كذا المثل انما يصح اذا حمل قولنا العالم
 غير مستند على الدول واما اذا حمل على السلب فلا يخفى ولعلنا
 انما بقوله تدبر في لظهور انه ليس مستندا كغيره من كل وجه
 منها ان الدليل الدال على الاخص والدليل الدال على العام
 ليس مستندا ولا يقتضا احدهما انما انما ليس بمعارضه لغيره
 وان لم يكن داخل في معارضة الا انه داخل في احدهما فليكن

مقتضى المدعى
 مقتضى المدعى
 مقتضى المدعى

فلا يكون واسطة في الاقسام عند كونها **مركبة** وليكن ان كانها
 في اصل كلامهم من بابها مع هذه الجواب او عرفت به يدل على
 ما يدل عليه المثل في نفسه ولا سيما لكنه غير باه ولا بيان فيهم
قوله عزه ركبتهم الا في حيث ظلال الاخص انما يستلزم الا في ادا
 ذاتها لا اخص و اذا قصدت في الاخص بالكنه على ما مر في سيرة في الحقيقة
 في حيثية شريفة حيثية في حيث هو صريح وكلامها مجموعان فيما نحن فيه ثم لا يفر
 ان على بالاثبات ما يفرق اقسامه على ما لا يدل بالذات في حيث لا يفرق
 الا على ما يدل على ما يفرق في حيثية بانهما الحداثة مع سيرة في حيثية
 و اقامة الدليل على ما ذكره بعض الافاضل من ان الاشارة الى الاشارة
 عن الاشارة او بغيره في الدليل الجواب المذكور في الجواب بالابن بقوله لا
 لا يخفى فلا يتصور ان يكون الجواب في حيث على ما تقرر عندهم من ان الدليل
 اذ اقام على الشئ بالذات فقد قام على ما يفرق بالعرض فمع تقديره في حيثية
 فورا او لا يستلزم حتى يصلح عذرا كما لا يخفى على المتأمل المتصف بالما
 في استلزام احد همتا في الاشارة في حيثية على الحقيقة عند كونه في الدوام
 لا يتصور غير الدوام فكلما قد يستلزم الا في حيثية لانها المعاملة
 على سيرة اه على للاختيار في حيثية عند كونه في صلاغا اجمع الاعيان في حيثية
 حيثية في تفرقة ذلك الدليل لان تفرقة هو معاملة على سيرة في حيثية
 ما في الا باعتبار التناقض فيلزم اعتبار في حيثية في حيثية في حيثية
 وذلك الدليل معارضه لا يدل على ذلك والحكمة ان حيثية عند كونه معبرة
 وما يكون في ذلك الدليل في لا يبطل خسرهم كلامهم السائل في الاقسام

المذكور

تلك

المذكورة المعبرة فيها بالمنوع التثنية مظهر انه داخلة في صلافة
 بل اراه ان ذلك الدليل مع قطع النظر عن حيثية حيثية لا يتبادر
 اه اشارة الى توجيه او تمثلا في حيثية وتوجيه الجواب المذكور في حيثية
 على كل واحد ان الدليل الدال على الاخص او على وادام في حيثية
 الا انما فان ان حيثية حيثية الدلالة على التقييد في كل معارضه الدليل
 المثل وان لم يعتبر في تلك حيثية بان قطع النظر عن لا يكون معارضه
 وعلى التقييد لا يبطل كونه المذكور اما على الاول فانه بهذا الاعتبار
 مما انه داخلة في حيثية داخلة في الاقسام ايضه واما على الثاني فلان
 الدليل اذ لم يعتبر في حيثية حيثية كما انه خارج عن الاقسام خارج عن
 ايضه **قوله** اعلم ان العاقل اشارة الى توجيه كلام المصنف لا يراد عليه
 الايراد المذكور في ان العاقل اشارة الى كونه في خلاف
 المعبرة في تربية الدليل معارضه مطلقا عما في اعم من ان يكون مقتضا
 للمعبر او يستلزم اما التقييد في حيثية امراد في خلافها مطلقا كما
 محاضرة ذلك العاقل في حيثية لا يراد الايراد المذكور كما لا يخفى وذلك
 في العاقل الباشع بهذا التفسير وسيدار كما انه فليراجع اليه
 ولعل هذا التوجيه في حيثية انما في كلام افضل مما في قوله
 عصا معلقة والدين حيث حمل على كلام المصنف هو ما قد جعل عليه
 العاقل احد في حيثية كلامه في حيثية وادام على حيثية في حيثية
 بعض رد ابره في حيثية في حيثية في حيثية في حيثية في حيثية
 سواء كان مقتضا له او ساديا له او اخص منه والحق في حيثية
 عدول عن الفاذ لتصف بلا خدرة انما تقرر ان حيثية في حيثية

يدل على

اعتبر النقيض في التعارض الآخر منهم اعتبرهما في ولا يظهر ترجيح احد الاخرين
 على الآخر لا بالراجحة بل باعتبار القوم في تعارض النصوص والآلات فليكن
 باعتبارهما في **ن** لكن لا في جميع الوجوه اولاً في جميع الوجوه التي اعتبر
 كل واحد من التعارضين في دليلهما كما هو متبادر من الغشية واللام بقية
 التعارض بينهما لانه فرع التقدود وهو فرع التعارض بينهما ويزوج بعض الوجوه
 والتعارضين الدليل على تقدير الاتحاد من كل الوجوه المذكورة غير مقصورة
 كما لا يخفى وبما قرنا محققاً ما اورد بعض الافاضل في ان في المقابلة
 السامية الورد بتصدر العينية والتعارض المتبادر **قوله** بل باعتبار حقيقة
 ان من ان يكون كل منهما في الشكل الاول وبعض المادة اختلاف في تغيير عماد
 في هذا البعض فذهب بعضهم الى ان مراد منه الكبر والاضا ره افضل لما ذكر
 مولانا عصام الملة والذين الا انه لم يبين وجهه ولعله ان النتيجة بائناً
 المقدمتين في النتيجة علم ما بين في موضوعه والاتي في الكبر اولى بالاعتبار
 واما اعتباره في غير ما مما يلزم لصحي الدليل فيسقط لان عدم شرطه
 بينهما فرق فكلام البعض الذي لم يفرق بينهما في محال في المحصل والكل
 فلا تقبل وفيه بعضهم الى ان مراد منه احد الاوسطة تكون التقدود والاما
 باعتبار الاتحاد في ادع وهو محتمل عند كثير من محققين منهم ان لا يكون
 كبح فقد ظهر ان العينية الواقعة في ترفيق المعارض بالعلية على ما يظهر
 في قسمهم مطلق المعارضه منية على ما محي فانه قد منع مذكور
 احوالهم بناء على الخط هذا ولا تقبل في الاقضية الافتراضية يعني
 ان هذا في الافتراضات كما قال المعتزلة في روية الله غير جائزة لانها امر نقاه
 الله وكل ما منسوب اليه فهو جائز **قوله** ويجوز محذور عطف على قوله

على قوله خصوص الصورة كالمعنى الاعطاف المادة وعلى الكبر كحل
 متبادر الى انهم الهمم في دفع في الاتحاد بينهما باعتبار الصورة وكما هو متبادر
 وبعض مما ذكر وهو الكبر **قوله** في الاقضية الافتراضية وباعتبار الجواز
 بعينه نقياً او اثباتاً وهذا في الاقضية الاستثنائية واما استنباطه
 فليست على ما ذكره بعض الافاضل في شرح رسالته في علم الادراك حيث
 قال فيها واما ينبغي ان يعلم من ان الكبر دليل على جواز الاتحاد في الصورة
 من ان يكون كل واحد من الشكلي الاول وان ايقض في بعض المادة وهو
 الاوسطة لكونه العمدة في عادة ويقبل هو الكبر **قوله** في الافتراضات
 ويجوز المنكر الفلاني باجراً وعطف على الصورة كما لا يخفى على من يفهم
 نقياً او اثباتاً وهذا في الاستثنائيات هذه معارضة معارضة
 اثباتية **قوله** في الاقضية الاستثنائيات كما قلنا في البنية روية الله
 مع غير جائزة لانها لو جازت لما تبادر وعارضه الاكثر فقال مع حارة
 لانها لو امتنعت لما تبادر وتلك نقاه هذا امثال الجواز الكبر بعينه نقياً
 واما مثال الاستثنائي الذي يتكبر فيه الجواز بعينه نقياً فكما ان الله في
 الدنيا في رمضان ليلاً بنام في النهار وتيقن نواب صوم نقلاً هذا
 رجل غير عاقل لانه لو كان عاقل لا سهر لكنه لم يسهر **قوله** واما هذه العينية
 اه يعني ان المعية في الاستقراء والتمثيل البنية هو الاتحاد باعتبار خصوص
 الصورة وبعض المادة ويمكن ان مراد به الاتحاد والاستقراء في المعارض
 على طريق المعارضه بالعلية هو اتحادها مادة وصورة تفرق في الوجوه
 المذكورة واللام بتصدر التعارض بينهما بل باعتبار خصوص الصورة و
 بعض المادة وكذا الكلام في التمثيل المتعارضين وان لم يعلم انه

احد

امراد من خضرم الصدره وبعث المادة هي ما هو المراد منها فيما سبق
 العنكبوت من المتعارفين كما لا يخفى ثم لا يخفى عليك ان ط السوفيق للمعارضة
 بالعلية استنفاد من التفسير عند رعونهم على المعارضه بالعلية بالقياس
 الى الاستطراد في التمثيلين فلا بد من ان يكون جاعلا لآخره
 فتأمل فيه اعلم ان الاستقراء على ما بينوا هو الحكم على كل موجوده في اثباته في ذاته
 كتحريك النمل الكافر عند المضغ والتمثيل ايضا هو الحكم على كل موجوده في
 الجزئ او على مشترك بينهما كحركة البعوض المقيت على حركته في كل موضع
 بينهما هو الكبار **قوله** فتأمل في العلة الشارة لا ما ذكرنا في قوله فان كانت
 تقدم او قولنا فتأمل في حصول الشارة لا ما ذكرنا في قوله وفيه نظر اما اوله
 في بعض نسخ هذه الحاشية في ذكره البعض لكان المادة اذ هو ان راسه
 او لا بقوله كرايها كما لا يخفى والافادة جزم الا عادة فلا تتأمل
 في تأخير اه ارمضا لطة العامة السور وذا اصطلاح القدم هو السببه التي
 مستترين بل هو اه مثلا لتدل المثل كيد في واقع لان الشيء الذي يكون في حركه
 و عدم مستترين للمعطى كالحمله كالان شلا اما واقع اولاد اما كان
 يلزم بثبوت المطر واما اذا كان واقعا فلان وقوع الاخص يستلزم وقوع
 الاعم واما لم يكن واقعا فيلزم وقوع كيد في الحمله كتحقيق المعنى العموم والاه
 لم يكن كيدان اعم من الانسان بل ما وله لانه كلما تحقق تحقق وكلما لم يتحقق
 لم يتحقق هو فيقول المعارضه الا جدي ان واقع لان الشيء الذي يكون في حركه
 و عدم مستترين للمعطى كالحمله كالحمله اما واقع اولاد اما كان يلزم
 بثبوت المطر اما اذا كان فلان بثبوت الاخص يستلزم بثبوت الاعم اما اذا
 لم يكن واقعا فيلزم وقوع كيد في الحمله كتحقيق المعنى العموم كذا افاده بعض

ان رحيق

بعضها ان رحيق لاداء البحث وقد ذكره الاستاذ نور الله مرقدته
 ايضا **قوله** او ابطال الشارة والذراه مثلا بقول المثل الاختيارية
 لان الشارة والذراه مثلا وجوده وعدمه محال ووجوده مستلزم للمط
 كالمادة مثلا اما موجودا واما معدوم لا جاز ان يكون معدوما
 والا يلزم على ما يكون موجودا فيلزم بثبوت المطر فيقوله المعارضه
 الايجاب ثابت لان الشارة لا يكون معدوم محال ووجوده مستلزم
 اما ان يكون موجودا او معدوما لا جاز ان يكون معدوما والا يلزم
 فيكون موجودا فيلزم بثبوت المطر كذا ذكره نور الله مرقدته الان
 هذا محال انما يقع على تقدير تغييره بخلاف عطلق الشارة كما نرى بعض
 المحققين لا على تقدير تغييره بالنقض كما هو محتمل في الشارة كتحقق
 في الاول ان لا يتحقق هذا كمالا **قوله** و قد علم اه و قد علم اه
 مني واه فلا يقع رجوع صفة التثنية الى ما هو المذكور فيما سبق
 لانه احد الامر من على ما سببه به كلمة او لا الامر ان كمالا لا يقع وقيل
 اهل بالعلم الى الاول انما يختار الشارة التي هي اليقين المذكورين و
 كونه معدوما وندفع محذوره وهو لزوم بثبوت المطر على تقدير كونه
 ذلك معدوما على ما سببه من قوله واما ما كان يلزم بثبوت
 المطر يعني لانهم على تقدير كونه معدوما يلزم بثبوت المطر واما ما كان
 عدم ذلك الشارة و باشتقاق ذاته مع بقاء تلك الصفة المفردة
 في نفس الامر وكون وجوده وعدمه مستلزم للمط على ما يراه
 عليه توصيف الشيء بقوله ان يكون وجوده وعدمه مستلزم
 للمط **قوله** وهدم لا يخفى ان هذا اشتقاق بقدر التلقا به

يلزم ذكر ان لا يصح

والا فيبطلان الصفة مع بقاء الصفة مع انعدام موصوفها فاجاب
 ابديا ارد ذلك مجازا ان يكون عدم ذلك الشيء باحد الاسمين ^{المذكورين}
 اما باستثناء ذاته مع تلك الصفة ان يستغنى عما يستغنى
 صفة فقط لصدق القول بان ذلك الشيء معدوم اذا عدم باحدهما
 واما حاصله بالنسبة لثانيه فلانما نحن بالشئ الثاني الصفة قوله
 لا جائزا وان يكون معدوما مع قوله والا لمع في الصفة المستند فيه
 كالمستند الاول وحاصله لانم انه يلزم ان لا يكون مستند في ذلك معدوما
 واما يلزم ذلك ان لو كان عدمه باستثناء ذاته مع بقاء تلك الصفة
 المفروضة في نفس الامر فيكون عدمه مستلزما للوجود مستلزما
 للمحال الصفة وذلك مجازا ان يكون عدم ذلك الشيء باحد الاسمين ^{المذكورين}
 الصفة والكلام على ما كان الكلام في الاول كما لا يخفى ^{في} وهذا لا يقدح في
 ربح جانب كونها عاطفة فلزم في معنى قولها كوضع فلانها معيدة ^{بذرة}
 الترتيب كما شاربه بقوله لا مادة الترتيبه واما لنظا فليقدم
 الحاجة الى التقدير الذي هو خلاف الاصل على ما يجوز قوله فلا حاجة
 الى تقدير اصلا فيما سياتي بين منع المعلق لا في غيرهما فلا ينافي بالنظر
 لا لنظا تمنع مع قطع عن كفايا به واما فلانها بالنظر لنظا
 لان المنع هو باللفظ الاعم وذلك في قوله انما يقال فلا ايتام
 فيه يجب لتعريفه محال ايتام فيه مع ملاحظة انضمامه الى ذلك
 المعلق ^{في} وانت تعلم في ضرورة انه ولو قال في فيما سبق وذكر الكلام
 في قوله او نفق او عورض او صرت مانعا لم يمنع الهمزة للذمة كما
 لا يخفى ^{في} انما يصح اذا لم تذكر اه طاهرة عنده يقع ان حكم المذكور
 معقد

معقد بهذا المعنى نفس الامر فلا يثبت من التعريف لهذه الصفة من حيث
 ايضه وحال انه ترك التعريف له اما يحل على الاحمال الذي هو في قوة الجزئية في
 كونه في في الصدر بان صرت مانعا لبعض الادوات الذي هو وقت عدم
 ظهور صحتها عنده ادعى التعيين في التقدير فتقديره في في الصدر بان
 صرت مانعا اذا لم يكن صحتها معلومة للطلال انما لم يذكره انما اذا
 على ما سبق ^{في} من ان الدليل انما ان حاصله ان سلب جواز المعارضه
 على المعارضه كما زعم البعض انما يقتضيه اذا لم تكن تلك المعارضه معيدة
 وذلك مجازا ان يكون الدليل انما للمعلل افورض دليل المعارضه بوجه
 من الوجوده ولكم فيجوز ان يكون مجموع الدليلين افورض دليل واحد
 فعلى كذا التقديرين المعارضه مذكورة معينة في الجملة فيكون معيدة
 في القول بان المعارضه لا تقارض في معية به اصلا ^{في} ليس معية
 بالطلع على انما فقت لان التقدم الطيف في ما بيننا هو ان يكون معية
 بحيث يحل في المعارضه ولا يكون ذلك المقدم مؤثرا موجبا له كتقدم الوجود
 على الاشياء ^{في} وفي البيان ان النقص بالنسبة الى انما فقت ليس كذلك
 في قوله يوافق الوجود بطبع بالمعنى عند المتعارفين عندهم الذي هو
 انما في بره عليه ما ذكره بل المراد به الطبع بالمعنى الوجود المتعارف
 وهو الترتيب الذي يقتضيه طبع البحث في يكون القول في قوله
 في حد ذاته كما لا يخفى ^{في} بناء على ان الدليل ان حاصله ان لفظ الاصل
 في نظر اهل انما فقت انما هو رد ما يدعيه الخصم الذي هو المطالب بالانبات
 عنده ولا يتوصل اليه بالنقص وانما فقت لا يرد ما هو الموصول
 الصفة لا قريبا ولا بعيدا او الموصول القريب هو الدليل والموصول

البعیدة مقدمة والدة فخر الموصول اليه في عبارته عن النفي قريب
 في نظره لا ما هو الحق الاصل من الدخل في الموصول البعیدة الذي هو عبارة عن
 المناقضة قطع الحق يقتضي تقديم النفي على المناقضة هذا وقينه ان الاسباب
 بناء على هذا الحق الاصل تقدم المعارضة على الكمال كما لا يخفى بل انطأ
 اه اربل انطأ ان قطع الحق يقتضي تقدم المناقضة على النفي على ما يقتضيه
 الحكم بل النفي والمعارضة أيضا على ما يقتضيه الدليل فلا تقتصر
 ومطابقة ذلك والمطابقة عبارة عن المناقضة فترتبة علم النفي بالنظر
 الى قطع الحق في ان المناسبات كالمسبب لا كالمكتبة تقدم المنع على النفي بل
 على النفي والمعارضة ايضا واما ثانيا اه حاصلة وفيه ان المناسبات
 الحق يقتضي تقدم النفي على المناقضة لكنه عدم تقدم مع هذا الاقتضا
 انما اعني بالمصداق ان يوجد مع يقتضي تقدم المناقضة الصفة وذلك
 ثم برتقدم متعلق المناقضة وهو مقدمة الدليل على متعلق النفي اعني
 مجموع الدليل بالقطع يقتضي تقدم المناقضة فكل فكل وجه تركها في
 ثم من تقدم الموصول الى المصدر وهو القدر المسمى على الموصول الى النصيب
 وهو جهة قوله عما هو الاصل لكننا فرغ بغيره وكوالم ان الاصل الذي يقتضيه
 الحق تقدم النفي على المناقضة الا انه عدل عنه الى خلافه كل موضع
 على الوجه المناسب على كونه المناسب للاختصار في هذه الرسالة وهو جمعها
 في عبارة واحدة كما فعل المصنف حيث قال في المصدرين مرت ما لنا
 بخلاف بيان حكمهما على ما هو الاصل وهو تقدم النفي على المناقضة
 او لا ننصدهم جميعا كما لا يخفى بل يقال في هذه النفي والمعارضة
 مرت ما لنا وهذا البيان وان كان يمكن في نفس الامر ان لا يسلم على

الكلام في
 ١٠٧

على الوجه المناسب للاختصار عند كونه وكانه في كل شيء
 الى جميع هذه الوجوه على طريق اللف والنسب لم يرب فتولد وكوالم ان الحق
 ان في الاول وقوله ولكن سند المصنف ان الله وقوله فتولد
 الى الثالث قوله فيه انه يجوز اه حاصلة ان القول بانه لا وجه لخصم
 المنوع الثلثة بالدلائل انما يقتضي اذ كان جريانا في اثباته على سبيل
 الحقيقة وهو محذور ان يكون جريانا في اثباته على سبيل محذور
 قوله وبديده ان الدليل به يقتضي انهم اعتبروا في توثيق المنوع الثلثة
 في معنى ما في الاصطلاحية الدليل فقط هذا ابو بكر ما لم يكن جريانا
 في اثباته انما هو على سبيل محذور والالاقتضا توثيقا جميعا وقوله
 على ما يعم ان في الاجابة سوال مقدر قد مره كانه قبل ما اذ عتق
 انما يقتضي اذ كان الدليل المأخوذ في توثيق المنوع الثلثة مستعملا
 في معناه الحقيقة وذلك محذور كونه مستعملا فيما يعلم التنبه بما را عني
 لتمام التوثيق ما تقر من ان استعمال محذور البينة كونه مطلقا
 من غير قرينة وانما في محذور فعل هذا قوله غير مناسب كما لا يخفى الا
 ان بين الكلام على ما هو مقتضى هذا المعنى وقد حققنا في بعض
 تعليقاتنا على ما في الرسالة الوضعية قد لا يعلم القبح فليس
 اية قوله في قوله فلو لم يكن جريانا المنوع الثلثة في التنبه ايضا على سبيل
 الحقيقة دون المحذور وان حصل الدليل المأخوذ في معناه ما في الاصطلاحية
 على ما يعم التنبه بما را مناسب لتمام التوثيق بقرينة الجوانب
 الا ان لم يتوقف على عدم الفائدة المعتمد في الاثر المنوع الثلثة
 في التنبهات مما لا يجنب كونه نفع ولذا اردنا لاجل انما مما لا يجنب

نفع تدفع به الوجه بعينه هذا وتوفرا هذا المقام بان يشاركهما
 ان جازي المنوع المتكثرة في التبيين ايضا على سبيل الحقيقة دون الجواز
 لم يتفرق لان هذا المنوع اذا لا فائدة بالمعنى فان تلك المنوع المتكثرة
 الجارية فيما لانه مما لا يجد رتبة نفع كما انهم لم يتفرق هذا التكرار التبيين
 بل ذكره وانما الذي لم يفرق رتبة لان المنوع المتكثرة الجارية في التبيين
 ليس افراد المعنى والتوفيقا المتداولة في السنة كما قال في التبيين
 المعنى فكلما ان المنوع الجارية في التبيين لا يصحدها على تلك التوفيقا
 ليست افراد الموقوفة اذ قد عرفت ان ليس افراد من الموقوفة مطلق المنوع
 بل افراد منها هو المنوع المتكثرة النفع او ان يفي الاستعمال كما الباطن
 اعرض عن الكتاب في زائد من حيث ان زعمه في التوفيقا مهما امكن فقط
 في الفلاحة المتعلقا في نفع الطر من المتعلقا مستقلا وقوله متعلقا
 هي مع قطع النظر عن السياق هذا المتعلقا كما ان الذي هو متعلقا بال
 الخبز وهو افراد في المتعلقا المطلق اه لا المتعلقا الموقوفة المعنى الذي
 هو عبارة عن الارتباط وظان شيئا من الافعال ان يفتى لا يصح
 ان يكون متعلقا بالنفع لهذا الطرف لان هذا الطرف ان اعتبر متعلقا
 لمجرد قوله اذا قلت بكلام كما هو النطق بكلام الشئ فهو بعيد عن وقوع
 العقل وذلك في وان حمل كلامه على التام والحق انه متعلقا بقلت
 في قوله في صدر الرسالة اذا قلت بكلام اه في ما يتبعه قوله في الاصل
 ان يفتى فهو بعيد عنه ايضا لانه ان المتعلق به يكون ما في خبر ابتداء
 القول فليقتدر مكنة ارضي يكون ما في خبر ابتداء وهو ان تقول
 في تقديره فلا حاجة له غير مكنة في نفسه فيلزم منه وقوع القول في غير

عطف

غير عطف وذلك في الفاد وبهذا التقدير فلهذا اضمى هذا القول
 المتعلق المتعلق بالواسطة بان يكون بدلا من الكلام كما توهم البعض
 وكذا الكلام في تعلقه بغير الافعال فلا تتقارن وانما قلنا مع قطع النظر
 عن النظر السابق اذ لا مجال لتوهم في تعلق اللفظ بالنظر السابق
 غير اننا نرى في قوله متعلقا بقوله اذا قلت بكلام كما لا يخفى الا ان
 حمل على ما في محام **قوله** بل هو خبر مبتداء اه اراد بان تقول ان
 مجموع من القواعد المذكورة تمثل بان تعلقه ينبغي ان يكون اه يفتى
 المحمل والمحمل في التبيين عنى حقيقة لفظ وكذا الحال في قوله فيمنع
 كجوازها **قوله** كذا لا يلزم قوله اه اذ لا ارتباط بينه وبين قوله
 فيما سبق فوالصورتان مرت ما نالها في خطا با وحينئذ
 تحت اذ لا وجه للتخصيص به لانه كمال الارتباط بينهما كذلك لا ارتباط
 بين قوله فيمنع مستندا بانه حقيقة وبين قوله في الصورتين مرت
 مانعا والتوجيه بانه محمول على التمثيل فلا تخصيص ولا كسب العليل
 اذ يتوجه عليه لا وجه للتأخير **قوله** فتدبر بعد وجه ان تدبر شيئا
 لانه هذا الاتصال عاينه ابعده وقوله وهذا الشرع اه ياء في عنده
 الاباء وهو مطلق له ذو قاسم ولو كان مراد من ذلك ينبغي ان يقال
 وشرع اه كما قال الشافعي في خبره محاذرة بعض الافاضل في بيان
 بقوله كان وجهه ان الاول او اه فهو مشا رايه بتغيير اللفظ وتبديله
 حيث قال ويحمل ولم يقدروا المراد كما لا يخفى فلو جعل قوله فتدبر
 اية بقره لكان اعادة والاعادة خبر عن الاعادة كما قال في ذلك
 العاقل فاعرفه **قوله** والمفعول المذكور وهو قوله ولا يمنع القول

في قوله لا يجوز الا بغيره **قوله** غير التوجيه الاول اه على دفعه بانه لا شك ان
 معنى هذه الرسالة على الاجاز والاختصار رعاية الاجاز و رعاية الاختصار
 فلا يبعد ان يقال ان التوفيق لتمييز قوله ان كنت ما قلته قوة التوفيق
 لتمثيل قوله فيطلب الحق لعدم الانعكاس عنه كما هو حكم الشرعية الشرعية
 وانما التوفيق لتمييز المنع مع السند في قوة التوفيق لتمثيل المنع في رعا
 فيلسان حال المطلق معلوم من حال عقيدة واما قوله وطلب المبدأ
 فامر غير مسلم لان قوله او مدعيها بدليل انه استاده تملكه على جميع قوله
 او مدعيها فالمدعي في السابق الا ان يطلب مطلقا فلهما كما انه مطلوب
 فيما سبق فنتبرر فلا نقول **قوله** قد مر في تحقيق التفاتنا في السكوت حيث
 قال فيه بثبوت الشرع هو قوف على اصالة البيان بوجوده ابارا وعلم وفرة
 وكلامه على تقديره بنوعه عدم بدلالة الجملة **قوله** يكون دورا قطعاً
 عنه الاستاد كحقيقة نور الله مرفوعة بان ثبوت نفس الشرع فلا دور له أصلاً
 انتم ويمكن ان يقال عنه بطريق المفاصلة بان يقال ان الموقوف عليه
 بثبوت الشرع مجموع الامور المتقدمة من ثبوت علم الكلام لا بثبوت الكلام
 فقط فلا يكون انبثاقه بالشرع انما هو الكلام انتهى فلا دور فيه أصلاً
 لتفاته من التوقف **قوله** وبان الشرع اه حاصله ويلزم سلم بان
 بثبوت الشرع يتوقف على الكلام انتهى البنية لكن لا دور فيه أصلاً لان الشرع
 الذي يتوقف بكونه على ثبوت الكلام هو الكتاب فقط فانبثاقه بالشرع لا
 دوراً قطعاً وانما يكون دوراً اذا كان المراد من الشرع المثبت له بان
 هو الكتاب البنية وذلك في جواز ان يكون المراد منه شرعاً آخر
 وهذا السند فالقوف على ثبوت الكلام قطعاً هو الكتاب والحق

عليه

والحق قوف عليه بثبوت الكلام هو السند فلما منفي ان البنية فلا دور
 قوله بل يكتف في ارض بثبوت السند **قوله** نعم لا يلزم الا لا يلزم كدس
 الاجرة قوله كالمعنى موسى بكلمة لانه يدل ظاهره على انه لانه المظهر
 ظاهره هو الاستدلال على الاستدلال بالكتاب واما استدلاله
 على ظاهره لعدم كونه مضاعف الاستدلال في حيث انه كتابه كجواز استدلال
 في حيث انه كلام الرسول وصادره عنه لا من حيث انه كلام الله في قبح
 الاستدلال بالبنية كتحقيق هذا التوجيه مع قطع النظر عن بعده لا ينفذ
 الا على ارض بعدم الملازمة كما لا يخفى ولما قال فافهم **قوله** في اشارة الى
 ارض منع استدلاله كاستدلال الكلام الله في حقيقة **قوله** وكذا الكلام
 قوله لا يخفى ما فيه من الايمان اللطيف بغيره وانما في قوله هذا الكلام
 لا ذاته ان يقول استدلناكم بالكلام الله وقوله اذ قد علم انكم
 بالكلام حيث قال في التمييز الذي منكم بالكلام ارض مدعيها بدليله
 بتقدير لكل واحد من وجه النظر بقوله وفيما ان الظاهر **قوله** فالأد
 ان بغيره ان لا دور ان تقيمه المسند في كلامه ضعيف بالتكلم بالكلام
 لا بالكل كما زعموا اما اولوية هذا التفسير فلما مر قوله اذ قد علم
 الكلام اه من التوجيه فتدبر في اشارة الى رد الاعتراض ان
 اوردده الشرع المصم بقوله في ان هذا الدليل على تقديره عام يدل على
 ان الكلام اه حاصل ان الدليل المذكور في حقيقة في كل الشك الاول
 و في البيان انه ينتج ما هو المظهر من هذا فلهذا يدل على ان الكلام هو
 ثابت له في كل مكان بل على انه موجود في نفسه بوجوده غير موقوف بالعدم
 فلهذا الدليل على تقديره عام يدل على عام المدة فلا يتوجه عليه الاعتراض

الذكر

واجابة عن رغبته المذكور بقوله قد يقال اه
 هذا المقام اه يعني تلخيص الكلام في مقام الاعتراض على دليل المصداق على
 الجواب المذكور في الحكمة انه الصغر محض ان هذا يمنع بقوله على تقدير
 تمام على ما مر به في سابق حيث قال فيه قوله على تقدير تمام
 ان منع استناد الكلام اليه في حقيقة في الشرع انه هو حاصل الصور
 المذكورة فيما سبق ايضا وهو قوله ان الكلام عند ايدى في الحقيقة في
 الشرع كما مر به الاشارة وبقي سلب الصغر فالكبير في نفسه ماذر
 فيما سبق ايضا وكل ما عند ايدى في حقيقة في الشرع فهو صفة اربعة
 فلا بد عليه ما يقال ان بعد تسليم لادج للمناقشة المذكورة وانما
 على ان لو كانت المناقشة المذكورة راجعة الى منع الاستلزام كما منهم
 صاحب قد يقال على ما يشير اليه قوله في ايدى انه يمنع ما هو ملط والحق
 ان حاصل المناقشة المذكورة بقوله في ان هذه الدليل على تقدير تمام
 اه منع الاستلزام على ما يدل عليه عبارة الشرع في مواضع كما لا يخفى فيه
 فزود دليل المحم وبما قرنا صاحب قد يقال لا مجال للمنع المذكور وهذا
 العذر ضروري في كل مكان فماد ذكره الشرع في الحكمة من الجواب ان
 اراد جنى الدليل اه فادع من حيث العتبات اذ لا مرفوع في شرع ان روق
 والسوق اسوق عبارة الشرع في تقرير الاعتراض في اصوله فالحق
 مع ما يقال في انظر والصف وان كان نقول اه ذلك ان نقول
 في الجواب عما يقال حاصله انه لا شك ان دليل مطلوب في تقريرها لان
 لان احدهما يجوز ان يكون الكبير المطلوب ان كل من عند ايدى في
 صفة اربعة له ولقد ثبت ان الفاضل في تغييره يكون المتعارف

هنا

هنا المقام وهذا ان يقال يجوز ان يكون كذا وذكره بطريق الجبهة
 الا ظهور الاضمار انما وقوله في تقرير الكبير المطلوبة وهذا كذا في
 ذاته ونفس الامر وذلك اقتضى عليه في تقرير الدليل فيما سبق
 قال حاصل ان الكلام عند ايدى اه وفي الاشارة الى ان
 الاول الكبير صفة والاستلزام الاستلزام الدليل المذكور في الشرع
 وعلى انما اراد على افعال التبع بالعلم الاستلزام علم والتبعية
 قال انتم تحقون في الكلام على احد الاحتمالين اه قل هنا الكلام
 ما هو ملط من سوق كلام محض من قوله في الكلام في هذا مقام ان في مقام
 الاعتراض لا قوله فان يقال انما يمنع على الدليل في كذا وكذا
 اقتضى بعض الاحتمالين في بيان المراد على احد الاحتمالين عليه حيث قال
 وهو الاضمار الاول يدل انما قال به انه صفة ثابتة له ولم يتوقف على
 فانه يدل دلالة واضحة على انه انما اعني في الكبير كذا صفة له
 لا اربعة انتم قل هذا يتوقف الدليل في قوله فيه ان هذا الدليل على
 كما هو المتبادر من لفظ الدليل ويكون المناقشة المذكورة في الشرع
 عبارة عن منع الاستلزام موجهة بلبس فماد ذكره هذا الدليل
 ان صاحب قد يقال هذا انما ماذ ذكره في كذا على ما يقال هو كذا
 المناقشة عبارة الشرع في مواضع وقد عرفت حل ماذ ذكره في كذا
 فلا تقتضي وان اراد من احد الاحتمالين الاضمار انما كما هو المقام
 كما في الحكمة في عدم مسعدة الذوق والسوق كما عرفت في نفي
 سوق الجواب المذكور بقوله وذلك ان بقوله اه كما لا يخفى على الدليل
 بابا يسا الكلام بلا وجه في هذه الجواب فانهم وبعث تقرير مقام

ضمار

ما دونه سيقول اصلا ما في الحاشية وحاصله ان المراد من الاصل
 هو الاول وما في الحاشية محمول على التسليم فخلاصة ان لا يتم الا اذا حصل
 الدليل ما ذكرتم كجواز ان يكون كبراه القطر هكذا وكل ما استدل به في
 هذه صفة اربعة ثمانية في فاعل هذا لافعال دلالة على انه غير ممكن ان
 ان الرطل في تقرير الدليل ما ذكره اسائر وقالوا المراد من الدليل ما ذكره
 ولو سلم ان حاصل الدليل المذكور ما ذكرتم لكن المراد من الدليل ما ذكره
 ذكره ما هو في ما بعد ان ذكر ظاهر في كلام المصنف في صفة الدليل كطريق
 الحاشية فلا بد علينا ما ذكرتم ويؤيده هذه الارادة ظاهر الحاشية
 في قوله بدليل انه استدل لاداته حيث قال بدليل انه اه ولم يقل بان
 الاداة ما فهم وما فرنا ظهر لك وجه صحة ما في الحاشية مع انه فلا
 اللفظ من العبادات الشئ كما عرفت وايضا وجه تصور العاقل
 كجواز ان يكون تحت الدلالة على ضعف ما في سياقه وبعد ما
 انساب لظاهر عبارة الشئ وظهر ايضا ان هذا يجوز ايضا
 في الحقيقة متفاد في كلام الشئ المحقق في الحاشية وليس هذا ما قاله
 المحقق في الكلام اه وترك حكم الاخره هنا فانه خرج الزمان بوقوع
 ملك المانع والى هذا الدليل المذكورة فاطمة بن ريقوله
 فليست فلا تقبل دلالة لا دليل على ذلك اه حاصله ان
 ذلك ان يكون ملوا جبته هقا موجودة اربعة اشهر في كل
 مما لا دليل عليه وكل ما لا دليل عليه فبغيره وانكاره فالكون
 مما يجب انكاره اما الصغور فقط واما البكر فلا انه لو لم يجب في
 ما لا دليل عليه يجوز ان كبره فاجل شأه في لانه لا اثر له في

على

على ما مر به في الحاشية في حاشية شريفة العقاب وقوله على ما قالوا
 شارة الى منع كل من المحدثين المذكورين ابا الصغور فلا بد ان
 الامم بقوله ان ذلك مما لا دليل عليه في نفس الامر في وان اردتم ان
 فيعلم لكنه لا يفيد كما يجوز ان يكون الدليل معلوما عندكم ويكون
 من نفس الامر ووجه الدلالة في محل النزاع غير مستوية واما انكم
 فلما نقرر عندكم ان الدليل ملزم للمدول واستفاء الملزم لا يمكن
 استفاء المدلول ولا يخفى عليك ان كلام المنقذين المذكورين مما مر به
 على انهم يوردون ايضا تلك الحاشية ثم لا يخفى ان كفاية المتوجه على الحكم
 من قبل المعارفة في مقدمة فلا بد عليه ما اوردته بعض الاقوال
 ثم من انه منع مقدمة مدلوله وانما خارج عن قانون المناظرة
 فلا ان المحذور المتكلمين انما قال كذلك لم يقل فلا ان المتكلمين
 لان بعض المتكلمين انك وجود تلك الصفا وحكموا بعينه الدال
 كالجماء في سبعة او ثمانية شارة الى الاصل المذكورين
 مشايخ اهل السنة والجماعة فمن ثبت التكليف صفة حقيقة مستقلة
 كسائر الصفات وهم لا يذكرون عددا صفات الموجودة سبعة
 ومن اشبه صفة حقيقة مستقلة كالقدرة والارادة كشفا
 بعلم السهرورد الشرح ابن منصور كما تريد واتباعه عدوا تلك الصفات
 ثمانية هذه المسئلة في علم الكلام ولا يبعد ان يقال ان
 لا يبعد كل البعد والافاضل البعد من عبارة الشئ لا سيما قوله
 اكثر من ان يحصى مما لا يشبه فيه كما لا يخفى ولذا اعتدوا بل لا يبعد ان
 كقول ويجوز فلا تقبل في الفرق بينهما حاصله انه يجوز ونحوه

عند

يكون مراد الشيخ من الصفتين المذكورة في قوله والآية ان يكون
 موصوفة **الواجب** في صفتها التي جميع ما ثبت له في الصفتين الصفة
 سواء كانت بتوحيده أو بجلية **الواجب** في صفتها التي جميع ما ثبت له في الصفتين الصفة
 هي ما اريد به وهو قول الله تعالى متكلم بكلام لا يسمع على القديم
 ان لم يسمع سبق القدم كما هو مشهور عندهم فاما الآية مراد القدم في
 يرد على دليل المص انما على تقدير تمامه او على كونه في القدم
 وهذا ثابت الغير بمسوق بالعدم سواء كان قائما بنفسه كالواجب
 في اوله يكون كذلك كصفتها بقرينة **والدليل** المذكور يدل عليه قطعا في
 لا يرد عليه المنع المذكور ويثبت المقدمة المبحر وهو ان الدليل المذكور
قوله وما ذكره في دفعه اه اي ما ذكره في دفعه لوجوب المذكور ولا بقوله
 قلنا هم يقولون اه اما منع التخيير المذكور فاحصله ان لا يتم ان اللاحق
 فلهذا ليس معنى القديم بل بالمعنى اللاحق منه كما زعم ذلك محقق ومحقق
 وهم يريدون باللاحق انهما ما يردون بالقديم فهو بينهما ما
 للقديم عند التخيير المذكور غير موافق لما هو للصيغة عند محقق
 الا في كلام المص على معنى اللاحق كما حمله المعنى في اللفظ على خلاف
 ما هو مفهوم منه ظاهر او عرف من غير ضرورة داعية اليه فلا وجه لوجوب
 ابريد بالتخيير غير مبرور له دفع المنع المذكور بقوله فيه ان الدليل على
 لانه من على الظاهر انما يرد في اللاحق وانما غير بان الظاهر هو هذا
 الا في قول الله تعالى في قوله **واما** آية ادا المنع المذكور في صفة
 على التوقي والتوقي جدا كما لا يخفى على هذا التوقي في حديثنا علم حال
 ما ذكره محقق بقوله **وانت** تعلم اه معترضا على اسم بناء على المحال

دفع

دفع الاول ثم ظهر من كلامها فائدة لطيفة وهي ان اثبات
 المقدمة المبحر بتخيير المراد على ما اشتهر بين المتأخرين انما يسمع اذا وافق
 ذلك التخيير لكلامهم واصطلاحهم واما اذا لم يوافق فاما هذا
 المقام فلا يلزم مسوما فلا تغفل عن هذه الفائدة في مواضع
تخريص **قوله** واما ايراد المنع اه اي المذكور في التخيير بقوله فيه
 انما الدليل على تقدير تمامه او مع سنه وهو قوله لا احتمال ان يكون
 كالعدم انما في الواجب الذي على الكلام الغنوم قلنا لان التوقي
 في نفسه ما يؤخذ في الدعوى في عدمهم لا على كلام المص لانه ليس
 في عدمه عنده على ما يظهر من كلامه **قوله** وما ذكره في دفعه اه اي
 للمنع المذكور سند آخر مفهوم مما في خبر السند الاول وهو قوله ولا يلزم
 من كون الشيء صفة شيء وانما له كونه موجودا اه فانهم قالوا
 انه ايراد منع المذكور سند آخر على المص على ما يشهد به السياق الا ان
 لظهوره لم يذكروا صريحا فلا تغفل **وتشبه** **قوله** وانت تعلم اه
 ان وانت تعلم ان هذا الاعتراض على اسم بناء على الاحتمال
 من احتمال دفع الاول وقد عرفت حاله فيما سبق فتذكر
 يدل على ان اللاحق اه اي يدل على ان اللاحق كلام المص ايضا ان كما
 في كلام الغنوم بمعنى القديم وجه الدلالة على ما قلناه بعض الاقل
 ان قوله **فقط** اضافة القدرة الى المقدمة ورد دليل على كلف
 الحكم عن الدليل وانما يلزم من كون خلق اضافة في الخلق اذ كما
 الحكم ما يؤخذ في الوجود وهو القديم دون اللاحق **انتد**
 وهو اه ار الحكم ما يؤخذ في الوجود انما هو القديم دون اللاحق

تخريص بقوله على ان كونه في بناء
 اللاحق

اشتد فيه وهو ان الحكم انما هو ذنبه الوجود انما هو القديم ذو
 الازم اي بالمعنى الاشم منه فظهر ان الازم كلام المصنف ايضا بغير تقدم
 فلا وجه للتخصيص اراد المنع المذكور موصوفه علمهم دونه فلا تقبل
 في شارة الازم دفعه حاصلة لاجزاء ولا نزاع لاحد في دلالة التوكل
 المذكور على ان الكلام صفة ثابتة له في نادا دل على انه صفة له في دل
 على انه ازلي ايضا والا يلزم قيام كذا في ذاته في وهو لفظ قطعا
 فظهر ان هذا الدليل على تقدمه بغير دليل على ان الكلام صفة ثابتة له
 في ذاته وهو محط فلا يرد ان ذلك الدليل بعد تسليم كون الوجود
 في نفسه ما خوفه في عدمه يستلزم كذا ايضا وهو حاصل العبارة
 المذكورة وقوله بناء على انه يلزم ان متعلق بقوله بالاثبات في شارة
 المصنف ارفع قيام لزم كذا في ذاته في مستند بان كذا في ذاته
 انما يلزم لزوم قيام كذا في ذاته في على تقدير عدم اربعة الكلام وانما يلزم
 ذلك بوثب وجود الكلام في كذا لان كذا في ذاته قيام الوجود كذا في
 وذلك ان وجود الكلام في كذا في ذاته في هو اول البحث في ذاته
 ايقع اي ولاجل ان وجود الكلام في كذا في ذاته في ما يتنازع فيه بغير
 لا تحجب كذا في ليعين على انشراح كذا في ذاته في قيام الصفة كذا في
 لا يجوز ان يقال كذا في ذاته في كذا في ذاته في مقتضى كون كذا في ذاته في وجود
 في انشراح الوجود في كذا في ذاته في عدم ثبوت الكلام في كذا في ذاته في ان لم يلزم
 قيام كذا في ذاته في الا انه يلزم قيام الصفة المحذرة بذاته في
 وهذا ايضا فاجاب بقوله وما في قيام الصفة كذا في ذاته في بغير علم على
 هذا التقدير قيام الصفة المحذرة بذاته في كذا في ذاته في انشراح
 على كذا في ذاته في متعلق بما في قوله وما في قيام كذا في ذاته في

منع

منع بطلان لازم من قبل الكرامة وحاصله باسمنا لزوم قيام
 كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في
 في نفسه كلام الشاهد ان الكلام كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في
 الحقايق خلاصة ان الصفة في قوله في دفعه اما راجع الى المنع كذا في ذاته في
 في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في
 على اهل الزواجر فذلك قدم كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في
 المنع بالاصل فيكون المعاد دفع اثبات الحقيقة في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في
 الكلام حقيقة في ذاته كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في
 راجع الى السند المذكور مرجا وهو الظاهر في دفعه على ما يشتهر به قوله
 فيما سبق ولا يرد في السند المذكور كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في
 الحق في قوله وان لم يتم في الواقع اه او ان لم يتم دليل الاثبات
 في الواقع لانه على تقدير اعادة النظر لا يتقطع الاحتمال في شارة
 وثبت الحقيقة في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في
 الظن اذ لا يبعد الظن اطلاقا ايضا ان كانا بغيره اليقين اذ لا يلزم
 من استغناء الصارف عن الحقيقة لا يحاز كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في
 الواقع ونف الامر في بغيره الظن كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في
 ان ان احتمال الاول وان كان ظاهرا كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في
 اذ يلزم على هذا التقدير كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في
 المحتمل اذ لم يسبق شارة الى دفع المنع على ما صرح به افضل ما خزن
 عدلا ان عصام الدين الى دفع المنع باثبات الحقيقة في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في
 هذا مثلا لا سيما في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في كذا في ذاته في

مع ان المفهوم من بيان محكي فيما سبق عند قوله في تمثيل جميع ما سبق اه
 تمثيل متماثل ولطهور ان تمام الخدور التي ايضا مما سبق لم يعرف لها
 فلا تعقل **قوله** وكما ان يكون الحق دفع السند المذكور في لم يدله
 الخدور المذكور من كونه رائد على المحمل اذ يكون مثالا لما سبق في دفع
 السند مما ذكر الا انه يدعي ان هذا المثال غير مطابق للمساكن المحمل
 لان السند المذكور ليس عبا وبالمعنى بل هو احض منه مما يدعيه
 قوله الا لان للمعنى المذكور مستند آخر اللهم الا ان يقال الحق هنا
 مجرد التمثيل لدفع ويكفي فيه التوفيق والسند المذكور وان لم يكن مساويا
 للواقع الا ان التوفيق مساوية لتوفيق التمثيل في مطابق المحمل
 التوجيه بل هذا القول من اوله الى آخره مستفاد من كلام افضل المتأخرين
 مولانا عصام الدين فظهر ان هذا المحكي انظر منه جمل الاول من الثاني
 بقوله اما بناء على فرض مساواة للتمثيل في كلام والمفضل عليه
 باقتحام لكنه توهم فانه اذا قلنا بما لا يليق من ان المحمل وجملا
 فانه لان الدافع بناء على توهم المساواة لا يعلم ان ذلك السند ليس
 عبا وفي الواقع بل يزعم المساواة الا انه زعم لا يطابق الواقع بطلان
 الدافع بناء على فرض مساواة فانه يعلم عدم مساواة في حقيقة
 في هذه الصادرة وقد اجابنا في فرض مساواة هذا هو الواقع بين
 واستوهم فلا تعقل وجملا فاما انفتح عندك معنى قوله اما بناء على
 فرض مساواة للتمثيل او على توهمها اقتضاها ظاهر اقول بطلان
 الانسب دفع المعنى بالابطال او بالابطال السند انما حاصله
 من مساواة ثالث انسب بينهما من الامتنان بين الذين

ذكرها

ذكرها المحكي وانت جبر بان هذا الاصل لا يابس بالعبارة ففعل
 الانسب يتبع كما لا يخفى على انه اما سئل للمعنى او لدفع فقط او لا يابطال
 فقط والادل والله ما كان لا اختيار الاول في الخدور المذكور
 الثالث للثاني في محذوره ايضا قوله وذلك ريبا في الاجتناب لا اياها
 المذكور على تقدير الاختار انما ثابت ومقرر لان المنع عند كونه **قوله**
 عند عدم مانع وهو الصارف عن الحقيقة **قوله** لكن انما اظهر ان محمل
 في كلام المصنف على الحقيقة كما حله افضل المتأخرين اظهر في حق المعنى لانه
 جهة اللفظ وذلك في ذلك الا فضل لقوله انما هو الاصل والقاعدة
 ومن ينقد وجه حمل اللفظ عبارة المصنف على الحقيقة الاول فتعلم وسواء
 الاظهرية على ما سينتقد في تقدير افضل المتأخرين ايضا كونه كلام
 المصنف عن الشارع وقد عرفت به بعض الافاضل منهم حيث قال في
 التحقيق في قبيل ترجيح امر جبر ومن انما المفضل في وجه القاضل
 وقوله فلا يخفى ان دليل السند في بيان وجه الشارع انه ذكر
 السيد السند في حله قوله فلا يخفى اه ظاهرا في عدم ابدية اليقين
 المحكي على اصالته الحقيقية وقوله الجاز من البين ان البديهة لا تنوع
 عليها بيان بديهيتهما كما لا يخفى ان على خلاف الظاهر ان برادته **قوله**
 اما دليل غير الاصالته كما ان رايه بقوله وتوجيه اه برادته **قوله**
 بعينه في الحكم المذكور في قوله وانما انه دليل لانه في يد عن الحقيقة
 كما انما دليل على الاصالته ايضا من يزعم انه اراد المعنى الغيبي
 الاصل ومن الافاضل من دفع المسمى عند كونه بديهي حيث قال
 ويحك ان يقال يجوز ان هذه المقدمة بديهيته واما هذه الحالة

لبتية فلا يلزم عساية الكلام انتهى و قد مر دور من وجوه الاول
 انه لا يلزم قوله فيدفع بالاصل كما لا يخفى وانما انه يخالف لما في كاشية لمباتة
 في قوله بانها كانت المفردة الخ والتاسعة في الفايضة كما في حجة سباق
 قوله ولا يخفى ان حقيقة ان القول بان ذلك الرفع يمنع كل منهما فادع
 بيت القصيد عما انه غير عام مادة الكلام كما لا يخفى وبعد البيا والنع ان ذلك
 ابتداء في محل النزاع لكونه بين جم غفيرة وجميع بشر من الغفلة وحقائق
 غير مسموعة وبالحكمة ان مثل هذا الرفع مما لا ينبغي تنويعه فظهر ان عباد الله
 اساءوا ساءا العادة ولذا تلقاه بالتسوية انما الغفلة وشارع الله
 قوله ولا يخفى ان حقيقة انه لا يفسد على الحق بان هذا المدعى المطالب بالحق
 والدي لا يذكر على تقدير التسليم لا يغيث الا غفلة فلا موافقة بينهما وكذا
 ان انظر كاذب جشعا هذا اذا التزم مجرد التمسك بالحقائق المستندة
 الى اعتبار جزاه الغفلة المراد بالحكم على موضوع الصغر لكونه حكوما عليه
 وهو منوع في المطر في السجل الاول وبعاء الاشكال مرتبة اليه وتفسير الكلام
 ان المطر من كلام الزاير والحكم عليه هو الكلام واستدل المعص عليه
 بانه اسند الكلام الى ذاته وكل ما هو اسند حقيقة ذاته فهو صفة اريته ينتج ان
 الكلام صفة اريته فتقدم بانه يحجر هذا الدليل بعينه في الحلق بان يقال
 الحلق انما لانه اسند الحلق الى ذاته وكل ما هو اسند الى ذاته فهو صفة اريته
 ينتج ان الحلق صفة اريته فهذا الدليل على الدليل الاول يعني لانه لا تناقض
 بينهما الا في الحكم عليه فانه في الاول الكلام وفي الثاني الحلق كما ذكره بعض
 الاقوال في الاقضية الاستثنائية كما يباينها انما لا يذكر لولم يخ
 الكلام اريته اسند الى ذاته لكنه اسند انبأ با فانه العباس

الاستثنائي

انما يتكرر فيه بحرف بعينه فكان الكلام اريته فينقض بانه لو كان اريته
 الى ذاته بقى لكنه اسند فكان الحلق اريته فهذا الدليل بين الدليل الاول
 يمنع ان لا تناقض بينهما الا في الحكم عليه وهو لكنه اسند فانه في الاول
 للكلام وفي الثاني الحلق هذا اسند للعقبات الاستثنائية التي ذكرها في حجة
 بعينه نفيها كما يدل على شخصه انما في اخذ احوال الكلام طمنا انه طام اذ لو كان
 طام لا يثبت على اخذ احوال الكلام لكنه لم يثبت فكان طام فان نقض
 لعامل الصدفة بان يقال عامل الصدفة طام اذ لو لم يكن طام لا يثبت على اخذ
 الناس لكنه لم يثبت فكان طام وهذا الدليل بين الدليل الاول يمنع ان لا
 بينهما الا في الحكم عليه بعينه نفيها وهو لكنه لم يثبت فان في الاول المستثنى
 انما في اخذ احوال الكلام طمنا وفي الثاني عامل الصدفة وهو ونظيره
 هذا اه من قوله ولا شك ان ما نحن فيه من هذا البطلان تفصيل الكلام
 فيه اتمام لطيف كما لا يخفى **قوله** ان ما في كلامه من اه حاصله انه في
 لاحد من الكلامين في كونه في متكلم للمتكلم لا وجودا من هنا كذا في
 كسب الشجرة احدهما ان الكلام صفة له في وكل ما هو صفة له في قد مر في الكلام
 فديم وتبينهما ان الكلام مركب من الحروف المتعاقبة في الوجود وكل ما
 فهو حاوثة للكلام حاد ولم يكن العمل لهم بمقتضى كل منهما ضرورة
 اصناع حقيقة التقيضين افتقر قداك فراق اربع بعدة عقدا
 العكس من المذكورين فذهب شاعرة داحيا بله الى صفة التقيضين
 الاول وقد حققنا في العكس انهما ايضا افتراقا في عمل القدر منه
 فقد حث الشاعرة في صور العكس انما وهو يمنع من كونه كلاما
 بقوله فيجمع بايضا لانهم ان الكلام مركب من الحروف داحيا بله في

في كبره وهره كل ما يدرك في الحروف المتعاقبة فهو كذا وهو بطر فظا لكونه
 حائلا للضرورة على ما بين في حله وهذا حاله في كبره كبر العتاس
 التي مع موافقته اياهم في القول بان كلامه في كبره في المتعاقبة في
 الوجود وسفرا كبر العتاس الاول وهو ان كل ما هو مضاف له في قديمه وان كان
 من غير ما ظاهرا لقال ما يقتضيه الدليل انقطع استماعه فكل ما في
 بداته في ما تترج على ايقنه والكلام في قوله ولا يفسد المقترنة والكرامة
 كاللحاح فيما سبق في قوله فذهب الشاعرة اه لكنك فيه بان قد في كل واحد
 منها ما يبط ايقنه اما بطلان قد في الكرامة فلما هو واما بطلان قد في
 المقترنة فلكونه اجبا لانه كلامه في كونه حادنا وقد في حادنا
 وحروف غير قائم بداته بل بغيره ومع كونه متكلما لكونه حائلا للكلام
 من غيره كاللحاح المحفوظ او جبره لادانته او غيرهم كجدة موحدة
 وهو حائلا للحروف واللفظ **قوله** وهو المنع الذي ذكره الصاحب في قوله
 فيمنه جوارح **قوله** وقال بعض المحققين اه اعلم ان بيان ما يشاء هذا
 الاختلاف في كبره في مقترنة اولاه وهو على ما يفهم من كلامه بغيره
 ان لفظ قد يطلق عندهم على معينين احدهما مدلول اللفظ والاخر
 العايم بغيره واذا علمت هذا فاعلم انه قال الشيخ الاشعر في بيان الكلام
 الذي هو مضاف اذية له في هو معنى اللفظ على جمهور من اصحابه
 من ذلك المعنى على المعنى الاول من المعنيين المذكورين في شيوخنا
 فيه وهو مدلول اللفظ عنده فقط ولذلك قالوا الكلام انه في
 الذي هو مضاف اذية هو الكلام بنفسه وهو معنى واحد بسيط قائم
 بداته في كما يدل عليه كلام اللفظ وهو غير مركب من حروف المعاني

عنده المنة والدين به انما حكم مضموم متكرر كثيرة على لغة بران براد
 من المعنى المذكور في كلام الشيخ مدلول اللفظ كما ذهب اليه الجمهور على
 طريقهم وحمل المعنى المذكور في كلام الشيخ على المعنى الثاني وهو الامر العام بغيره
 فيقول كلام النفع عنده امر شامل للفظ ونفعه جميعا قائما بداته في غير
 مرتب الاخر اعاد فظهر ان المراد من بعض المحققين المعنى الثاني وليس
 اذا انتقلت في كلام العاقل كحج وقدرت فيه شارة الامتداد عند
 اذ عجز عن الكلام النفع في تفرقه بغير الجمهور بالمعنى العام بداته في
 حيث قال امر قائم بداته في هذه في السكت في بغير العاقل كحج بالامر
 المتعاقبين في الموضوعين فلا تنقل عنها وسواء في الزمان قال الشيخ
 لدر مسئلة اه ان تورد في مسئلة مشهورة متعلقة ببناء هذه
 للحقيقة ينفع بمقتضى فلا بد ان **قوله** مستغنية عن ذكرها في الفاتحة
 في امر ادما قال الشيخ وفيه كذا في المعقولات في الدلائل العقلية
 كالنقض الاجمال في الدليل الذي يستدل به المصل على مظهره وقوله بان
 اه شارة لا يدل القدم على الحكم المذكور وحاصله ان ما ذكره ابن
 في حلال المعارضة هو ان ديكلم لو كان مجمع مقترنة مع ما في قوله
 او لا جل ان ذكره بقوله بان يقال شارة لا يدل على اعتراف عليهم
 تحقق فيما سياتي لقوله وانت فيه بان ذكره في بيان كون المعارضة
 اه حاصله ان اللازم في هذا الدليل ليس ببطر والمطلوب ليس
 فلا يتم التوفيق بهذا تفرق كلامه والامر بطر من قولهم ان ما
 ما ذكره اه ومن قولهم في يكون محصل المعارضة اه ايضه فاحصل
 قولهم ان المعارضة في المعقولات كالنقض في الدليل ان حكمها

في المعقولات كحكمه الذي يجب المال يعني ان المعارض في المعقولات
 عن منع الذي العقلية وابطالها بانه لا يمكن ان لا ينقض انما
 عبارة عن منع الذي ابطاله بانه لا يمكن ان لا ينقض انما
 انكره من ان لا يمكن ان لا ينقض انما بانه لا يمكن ان لا ينقض
 بان ذكره او قلنا فيه بالانقضاء ثم لا يخفى ان غرضهم وضع هذه القوة
 ووقادهم التبيين على دفع السؤال المشهور انه يريد على المعارض في الذي
 العقلية وهو انه لا يمكن ان لا ينقض ان لا ينقض ان لا ينقض
 لانه اذا سلم دليل المعلق وقد سلم ان يصدق انه لا يمكن ان لا ينقض
 المعلوم تدعي تصديق اللازم وتسلمه بغير المعارض في المعقولات
 التصديق بالحكمين المتناقضين وهو محذور هذا الخطر في الحقيقة
 انه لا حاجة لدفع الايراد المذكور في قوة التمسك ولا يلزم تسليم دليل
 تسليم المدلول وتصديقه وانما يلزم ان لو كان التسليم معتبر في معارضة
 بمعنى التصديق كما زعم اسائر وليس كذلك بل بمعنى عدم التوفيق كما
 شاراه انتم القائلون بالمدحورين انهم حجت فالاعتدال المصداق
 الذي يربطه لا يتوقف له لانه يصدق في الحقيقة بانه لا يلزم تصديقا
 لازما ان لا يكون هو المدلول المتعارف في لا يلزم تسليم دليل تصديق المدلول
 في تسليم المعارض في المعقولات التصديق بالحكمين المتناقضين فتقول
 المورد وهو قد يصدق العطف على قوله لم في قولهم انهم لا يمكن ان لا يمكن
 وهو قد يصدق بانه لا يمكن ان لا يمكن ان لا يمكن ان لا يمكن ان لا يمكن
 فلا يعلق فيه ظهر من هذا التحقيق امر آخر وهو ان هذا البناء يكون كلام القوم
 فلا يعلق فيه ويكفي في التمسك الصادق في تمام قوله في ان دعاهم

ان جواب المخير الذي يسقط المنع المذكور ويثبت عمدة الحق وحاصل ان
 وعد القوم في علماد القوم بما يكون المعارض في المعقولات لا ينقض الا كما يظهر
 الذي لا يمكن ان يوجد استلزام المعارض في المنقض وان سلمتم المنقض للمعارضة
 يقع ان اللزوم في طرف واحد من طرف المنقض كما ينبغي قوله في كلامكم كما
 كاف في ذلك ان الاثبات لتلك الدعوى لا يكون معارضة في قوة المنقض كما زعم
 السائل في تبوهم ورود المنع عما ذكره وهو انه لا يمكن ان لا يمكن ان لا يمكن
 على ان الظاهر يعني ويثبت سماعا ان دعاهم في المعارض في تمام قوة المنقض
 كما زعم السائل بناء على شدة هذا التفرع هذه المقام في يحصل ما يريد
 الكفاية على ما ذكره ايضا لان الظاهر القوة هي ما يتأصل من التمسك
 استعماله في هذا المنقض في غير واحد من الفصول وما ذكره يدل على كونها
 بالقوة كما لا يخفى لا انما يلزم كما زعم السائل بانه استلزام الطرفين
 كما هو مقتضى ما استدل على قوله كما في قول المنطيقين انما اصطلاح المنطيقين
 لفظ القوة على هذا المعنى خاصة في قولهم كماله في قوة الحق في ما مر
 افضل المتأخرين مدلا على حصول الدين والتمسك في قولهم شرع في التمسك
 في يد عليهما الذي ذكره في قولهم كما لا يخفى وفيه توفيق بل في كلام
 الحق فلا تغفر ثم ان كتاب بدون اسم المذكر المتأخر

السؤال



من كتابه في تاريخ مصر
الذي كتبه في سنة ١٠٠٠
هـ في عهد السلطان
الملك الناصر محمد بن قلاوون
وقد كان من الكتب النادرة
التي لم يبق منها شيء
إلا نسخة واحدة في
مكتبة المتحف البريطاني
في لندن
والتي هي الآن في
مكتبة المتحف البريطاني
في لندن
والتي هي الآن في
مكتبة المتحف البريطاني
في لندن

١٠٠

١٠٠



۱۰۴
و ق